الأمم المتحدة A/49/PV.7

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٧
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

ثم: السيد سينيلولي ..... (فيجي)
(نائب الرئيس)

ثم: الأمير سيسواث سيريات ..... (كمبوديا)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد لوبيز دا روزا ..... (غينيا - بيساو)
(نائب الرئيس)

ثم: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)
(الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

خطاب السيد غونتيس اولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سوف تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية لاتفيا.

اصطحب السيد غونتيس اولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية لاتفيا، فخامة السيد غونتيس أولمانيس، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أولمانيس (تكلم باللاتفية، الترجمة الشفوية. من النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أهنئكم، ياسيدي، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وأن أتمنى لكم كامل النجاح في ادارتكم لهذا المحفل الموقر. وأتعشم أن تكون هذه الدورة بناءة ومثمرة لكم وللوفود كافة.

وقد ظهرت حقائق جغرافية - سياسية، واقتصادية وتكنولوجية جديدة في نهاية القرن العشرين. لقد انتهت الحرب الباردة المدمرة ورمزها - حائط برلين - قد انهار. وأدى تطلع كثير من الشعوب الذي لا يمكن كبحه إلى الحرية والاستقلال في نهاية المطاف إلى تفكك الامبراطورية السوفياتية التي كانت تبدو غير قابلة للتدمير، مما يؤكد بجلاء القوة الدائمة والمتكاملة للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة: السلم، والمساواة والعدالة. وهذا هو السبب

94-86425

هذا المحضر قابل للتصويب. وترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الذي من أجله قامت هذه المنظمة دائما، وسوف تواصل القيام، بدور ملموس في دفع تقدم الأمم، كما يتبين من عملياتها الواسعة النطاق في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى جهودها من أجل زيادة رفاه المجتمع وكل فرد.

ومنذ سنتين، قام الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، بتقديم تحليل شامل للجوانب المتصلة بصيانة السلم والأمن. وقد أدى هذا التقرير إلى مداولات واسعة بشأن مفاهيم مثل الدبلوماسية الوقائية، وصون السلم، وصنع السلم وبناء السلم فيما بعد الصراع. وقد أدت الدبلوماسية الوقائية من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى دون شك إلى تيسير حل مسألة بالغة الصعوبة بالنسبة إلى لاتفيا وأوروبا برمتها وهي انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول البلطيق.

فإني أود أن أبلغ الجمعية العامة، بارتياح، بأن قراري الجمعية العامة المعتمدين بتوافق الآراء، أعني القرار ٢١/٤٧ المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ والقرار ١٨/٤٨ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، والمعنونين "الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الأجنبية من أراضي دول البلطيق"، قد نفذ إجمالا. فقد رحلت آخر الوحدات العسكرية الروسية من لاتفيا واستونيا في نهاية آب/أغسطس. وبذلك انتهت الحرب العالمية الثانية بالنسبة لدول البلطيق. وإن مفاوضاتنا الثنائية مع الاتحاد الروسي، التي استمرت لأكثر من سنتين، قد توجت بتوقيع اتفاقات في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ أدرج التصديق عليها في جدول أعمال برلمان لاتفيا.

ويمكننا أن نقول بقناعة كاملة إن المطالبة الدولية بانسحاب القوات الروسية، الصادرة من جانب الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وغيرهما كانت أساسية في تحقيق الحل الناجح لهذه المسألة التي استمرت طويلا.

ونعتقد أن هذا النهج قد يكون مفيدا باعتباره مثالا لحل المسائل العالمية الأخرى ونحن مستعدون لمشاركة تجربتنا مع الآخرين.

وستواصل الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا القيام بدور هام في تنفيذ الاتفاقات. ووفقا للاتفاق الثنائي فيما بين لاتفيا وروسيا بشأن منشأة رادار سكروندا، ستعتبر أية محاولة لتسوية النزاعات أو الخلافات في الرأي حول الاتفاق عن طريق التهديدات العسكرية أو استخدام القوة المسلحة تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وسوف تثار أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وسيراقب ممثلو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، من جانبهم، تنفيذ الاتفاقات واضطلاع الطرفين بالتزاماتها.

ومع ذلك، لم نستنفد بعد جميع فرص الدبلوماسية الوقائية في منطقة البلطيق. إن أمن منطقة البلطيق لا يزال مسألة ملحة. وقد أكد السيد وليم كلينتون، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، عند زيارته إلى لاتفيا في الصيف الماضي على أن سيادة دول البلطيق واستقلالها ينبغي أن لا يكونا جزءا من أي منطقة نفوذ. وينبغي أن ننوه بقيام الرئيس كلينتون بدور حيوي في فك عقد المشاكل التي ظهرت خلال المفاوضات مع الاتحاد الروسي بشأن انسحاب قواته من استونيا ولاتفيا.

وأود أن أذكر المجتمع الدولي بأن منشأة الرادار الروسية ستظل في سكروندا لخمس سنوات ونصف سنة أخرى، وأن المفاعلات النووية ستظل في بالديسكي باستونيا. ويجري عبور المعدات العسكرية الروسية الثقيلة خلال ليتوانيا إلى كالينينغراد، حيث يوجد تركز عسكري كبير، وبصفة عامة هناك عوامل مخاطرة يمكن أن تهدد دول البلطيق، وفي الواقع، منطقة بحر البلطيق برمتها. إن أمن البلطيق يعتبر من عدة نواح ضمانا للسلم والاستقرار في أوروبا. ودول البلطيق تنظر بالفعل في الحلول الممكنة لهذه المسألة الهامة، وإني آمل أن تولي الدول الأعضاء اهتمامها الكامل لهذه الغايات.

وقد اختتم حوار هام فيما بين بلدينا باستكمال انسحاب القوات الروسية من لاتفيا. وبفضل دعم كثير من البلدان والمنظمات الدولية، تعتبر لاتفيا اليوم حرة من الوجود العسكري الأجنبي. بيد أنه لولا ما أبداه الطرفان من بعد النظر والكياسة لما كان بوسعنا أن نقف هنا اليوم وأن نتكلم عن الوئام الاجتماعي والتسامح في لاتفيا، كما أننا لم نكن لنستطيع أن نقول إن كلا من لاتفيا والاتحاد الروسي قد أصبحا أحسن حالا إذ نقصت مشكلة من جملة ما يواجهانه من مشاكل. وفي الربيع الماضي، عندما اجتمعت مع الرئيس يلتسين في موسكو، تحققت لدي قناعة بأنه يسترشد بحسن النية في حل مشكلتنا.

وفي عام ١٩٩٥، ستحتفل أوروبا والعالم بالذكرى الخمسين لانتصار الحلفاء على النازية. وقد ناضل أبناء لاتفيا، أيضا، ضد قوات احتلال هتلر إيمانا منهم بأنه سيتبع انتصار الحلفاء استعادة استقلال لاتفيا، بيد أنه بينما كانت أمم كثيرة تتنفس الصعداء مرة أخرى بعد انتهاء الاحتلال النازي أبتلعت دول البلطيق للمرة الثانية

في جوف الامبراطورية السوفياتية الشمولية. وبينما كانت الأمم الأخرى تحتفل بهزيمة النازية، كانت لاتفيا تشهد ترحيل مئات الآلاف من الأشخاص الأبرياء والتدمير المستمر لدولتها وهويتها الوطنية. فلاتفيا وشعبها كانا ضحايا لكلا النظامين - النازي والشيوعي.

وستسود العدالة إذا عمدت روسيا الديمقراطية الجديدة، التي لعبت دورا حاسما في تدمير "الامبراطورية الشريرة"، إلى مشاركة لاتفيا في تقييم الإجراءات التي اتخذها الاتحاد السوفياتي ضد لاتفيا في عام ١٩٤٠. وإن توقيع وثائق ثنائية صادقة سيؤدي إلى التغلب على أية مشاعر نفسية دنيا تدعو إلى الانتقام وسيقدم العوض لضحايا النظام الشمولي في كلا البلدين. إن وثائق "الصدق" هذه من شأنها أن تعزز الوئام بقدر أكبر فيما بين مختلف القوميات في لاتفيا، وأن ترفع، على ما نعتقد بعض العبء الذي ورثته روسيا والذي لا تحسد عليه.

توجد مثل هذه الحالات بالفعل. وقد كانت الوثائق الموقعة من جانب رئيس روسيا ورؤساء عدة دول في وسط وشرق أوروبا بمثابة نهاية لتركة الماضي، التي كانت أيضا عبئا بالنسبة للمجتمع الروسي.

ونحن نعتقد أنه ليس من الممكن أن نتفهم بالكامل آثار الاحتلال السوفياتي دون تحليل موضوعي لأحداث عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠. هذه الآثار كانت ولا تزال محسوسة في لاتفيا في مجالات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وليس هناك بلد آخر فقد ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكانه الأصليين خلال الحرب العالمية الثانية، ولم يصبح السكان الأصليون في أي بلد أوروبي آخر فيما بعد الحرب أقلية في سبع مدن من مدنه الكبرى، بما فيها العاصمة، ولم يشهد أي بلد آخر نقل السكان والترحيل الجماعي على هذا النطاق. وكانت لغة لاتفيا أيضا، تتعرض لتهديد الانقراض، رغم كونها قد صمدت لما يربو على ٤٠٠٠ سنة، وذلك في صور منها تناقل مجموعة فريدة من الأغاني الشعبية تضم أكثر من مليون أغنية. ونود أن نحمي ميراث لاتفيا التاريخي والثقافي، لأن أبناء لاتفيا لا يمكنهم الحفاظ على هويتهم الوطنية إلا في هذه الأرض الصغيرة على سواحل بحر البلطيق. وإن أبناء لاتفيا لم يطلبوا ولن يطلبوا أبدا أي أرض أخرى.

وأود أن أسترعي اهتمام الجمعية إلى ضرورة التعاون الإقليمي. لقد بين التاريخ مرارا وتكرارا أن الدول المتجاورة جغرافيا وتاريخيا قد حرصت على اقامة أعمق الروابط والعلاقات مثرية ومعززة بذلك تنميتها المتبادلة.

وفي أعقاب استعادة الاستقلال، شكلت الجمعية البرلمانية البلطيقية، وفي هذا الشهر، بدأ عمل مجلس وزراء البلطيق، الذي ينسق سياساتنا في الشؤون الخارجية، والتجارة، والتشريع والمسائل الأخرى. وبعبارة أخرى، ان اتحاد البلطيق النشيط والمتوازن قد تشكل. وفي نفس الوقت، تجري عملية تطورية من أجل توسيع نطاق الاتحاد الأوروبي بإضافة بعد دينامي شمالي - - بلطيقي إليه. وإن نموذج التعاون الإقليمي في شمال أوروبا الذي تصبو إليه لاتفيا يتمثل في تعبير "ثلاثة بالإضافة إلى خمسة" أي ثلاث دول بلطيقية وخمس دول شمالية.

وتقديرا من لاتفيا للدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حفظ السلام الدولي، أنشأت مع جارتيها، استونيا وليتوانيا، الوحدة العسكرية البلطيقية التي ستشارك مستقبلا في عمليات حفظ السلم التابعة لمجلس الأمن. وقد اسهمت دول الشمال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة إسهاما عظيما في إنشاء الوحدة العسكرية البلطيقية. ونعتقد أن دول البلطيق الثلاث ستعزز بذلك الأهداف التي تتشاطرها الدول الأعضاء في أكبر المحافل الدولية وأكثرها نفوذا، وهو الأمم المتحدة.

أثناء الحرب الباردة كان بحر البلطيق حدا فاصلا. وفي هذه الأيام أصبح بحر البلطيق يوحد الدول بدلا من أن يقسمها منذ خمس سنوات مضت كان "ممر البلطيق"، وهو سلسلة بشرية تمتد من تالين عبر ريغا الى فيلنيوس، يرمز الى الطريق المشترك نحو الاستقلال والديمقراطية. واليوم استعاد هذا الطريق بدوره أهميته التاريخية والاقتصادية في منطقتنا. وفي مطلع القرن سيكون ممر البلطيق قد أصبح بالفعل جزءا مترسخا من الطريق العالمي السريع لتدفق المعلومات.

وأود أن أؤكد أن لاتفيا ستفعل أقصى ما في وسعها لتشجيع التعاون السلمي وروح التفاهم والثقة المتبادلة والتسامح على شواطئ بحر البلطيق.

إن السلم والأمن الدوليين وعلاقات حسن الجوار بين الدول امور ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد هيأ انتهاء الحرب الباردة فرصا جديدة لتكريس قدر أكبر من الانتباه لهذه المواضيع. في الربيع الماضي، أصدر الأمين العام تقريرا (A/48/935) بعنوان "خطة للتنمية" ولاتفيا ترحب بهذه المبادرة التي تسجل نقطة تحول تاريخية في عمل الأمم المتحدة. فمن كونها محفلا دوليا يخدم في المقام

الأول مصالح دول فرادى، اصبحت الأمم المتحدة ممثلة للبشرية ومدافعة عن احتياجاتها. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تزيد أمن جميع سكان كوكبنا.

ونعتقد أنه ينبغي أن تعترف الأمم المتحدة وكل دولة عضو فيها بالحاجة لا الى التحالف من أجل الديمقراطية فحسب وإنما ايضا من أجل مكافحة الجرائم المنظمة والاتجار بالمواد النووية والمخدرات. ودون ايجاد حلول فعالة لهذه المشاكل، يتعرض للخطر أمن جميع سكان كوكبنا وتنمية جميع البلدان والمجتمعات. وأدعو الأمم المتحدة الى النظر في تنظيم اجتماع رفيع المستوى لحل هذه المشاكل.

إن العديد من عناصر منظومة الأمم المتحدة، وفي المقام الأول البرنامج الانمائي، معنية بتشجيع التقدم الاقتصادي. بناء على ذلك، وضمن إطار أهداف خطة التنمية المقترحة، يتمثل أحد التحديات في تبسيط منظومة الأمم المتحدة وتجديدها وتحقيق التكامل بين أجزائها. ولاتفيا من بين البلدان التي تمر هياكلها الاقتصادية والحكومية والاجتماعية بفترة انتقالية. إن المساعدة الفعالة في الأمم المتحدة لهذه البلدان من شأنها أن تسرع هذه العملية وتسمح لها بأن تصبح بلدانا مانحة في وقت أقرب.

إن مفهوم التنمية واسع للغاية. وهو يتضمن التقدم الاجتماعي والاقتصادي وحماية حقوق الانسان والبيئة. ومع أن خطر الحرب النووية الشاملة قد تلاشى، فإن احتمال حدوث كارثة بيئية ما زال قائما. ولهذا فإنني أؤكد من جديد على اقتراح لاتفيا، الذي تقدمنا به للمرة الأولى في قمة الأرض لعام ١٩٩٢ في ريو دى جانيرو، بأن تستضيف لاتفيا قبل نهاية هذا القرن قمة عالمية تلتزم فيها الدول المشاركة بتحويل جميع مواردها المكتسبة من نزع السلاح صوب التنمية الطويلة الأجل، وخاصة من أجل حماية البيئة وعكس مسار الضرر البيئي الناجم عن الأنشطة العسكرية. ويمكن أن يعقد هذا المؤتمر في جورمالا على شواطئ بحر البلطيق.

وتعلق لاتفيا أهيمة كبرى على المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة. وكعضو في مكتب اللجنة التحضيرية، شاركت لاتفيا مشاركة نشطة في الإعداد للقمة الاجتماعية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن لاتفيا من بين الدول القلائل التي يتولى رئيس وفدها منصب نائب لرئيس المؤتمر.

إن كل مؤتمر عالمي يتيح فرصة لكل دولة مشاركة فيه لاستعراض ومقارنة حصيلة خبرتها. إن مسألة تنفيذ القرارات المتخذة على المستويين الوطني والدولي مسألة لا يزال من اللازم تناولها على نحو تام. وأود أن ابلغ الجمعية بمدى التزام لاتفيا بالتوصيات المعتمدة في المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان. في إعلان فيينا وبرنامج العمل، دعا المؤتمر الدول الى انشاء وتعزيز مؤسسات وطنية من أجل حماية حقوق الانسان. وقد أوصى المؤتمر بأن تنظر كل دولة في استصواب وضع خطة عمل وطنية تحدد الخطوات التي يمكن بها لتلك الدولة أن تحسن النهوض بحقوق الانسان وحمايتها.

لقد دللت لاتفيا على التزامها بمبادئ الأمم المتحدة واستعدادها لتنفيذ توصيات المؤتمر بإنشائها منصب وزير الدولة لحقوق الانسان في آذار/مارس ١٩٩٤، وكذلك بتشكيلها فريق عمل حكوميا معنيا بحماية حقوق الافراد، وتخصيصها الموارد اللازمة تحقيقا لتلك الاغراض. ونعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تكرس نسبة أكبر من ميزانيتها العادية من أجل النهوض بحقوق الانسان وحمايتها.

واستجابة لطلب الفريق العامل، قامت بعثة دولية رفيعة المستوى نظمها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بزيارة لاتفيا في تموز/يوليه من هذا العام. وهذه البعثة التي تضمنت ممثلين لعدة منظمات دولية، بما في ذلك مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ومجلس اوروبا، قد تشاورت مع لاتفيا بشأن تطوير برنامج وطني لحماية حقوق الانسان والنهوض بها. وبناء على دعوة من لاتفيا، سيزور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان لاتفيا في تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام.

إنني فخور بأن لاتفيا من بين أوائل البلدان التي دللت على ادراكها لمسؤولياتها بإنشاء برنامج وطني لحماية حقوق الانسان والنهوض بها. ولاتفيا على استعداد للتباحث مع جميع الاطراف المعنية ومشاطرتها معرفتها وخبرتها.

نحن نؤيد الاقتراح الذي تقدم به الى الجمعية العامة السيد بوريس يلتسن، رئيس الاتحاد الروسي الداعي الى تجسيد مبادئ الاعلان الخاص بحقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات قومية أو إثنية والى أقليات دينية ولغوية، في تشريعات جميع الدول الأعضاء. وفي المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان، دعت لاتفيا الى إرساء معايير وآليات لإعمال حقوق الاقليات والاجانب.

إن هذه الانشطة في مجال حقوق الانسان متأصلة في تاريخنا. فقبل الحرب العالمية الثانية، وكعضو في عصبة الأمم، كانت لاتفيا تشجع قيام علاقات الوئام فيما بين المجموعات العرقية. ونحاول الآن أن نجدد

وننمي هذا التقليد العظيم. وقد أعلنت لاتفيا فور استعادتها لاستقلالها انضمامها الى جميع الصكوك الدولية المبدئية الخاصة بحقوق الانسان. وكما ذكرت بالفعل، يجري بذل جهد رئيسي من أجل انشاء برنامج وطني للنهوض بحقوق الانسان الفردية وحمايتها بغية كفالة حقوق متساوية لكل فرد وفرص متساوية للدفاع عن تلك الحقوق. وأعتقد أن مفهوم تكافؤ الفرص ليس مجرد سمة من سمات الحقوق الأساسية للفرد وإنما هو أيضا شرط مسبق للتنمية.

وما برحت لاتفيا على الدوام تفتح أبواب التعاون مع الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا، والمنظمات الدولية الاخرى. وقد أكدت لاتفيا هذا من جديد عندما أصدرت قانون الجنسية الخاص بها. وفي سنها لهذا التشريع اتبعت توصيات مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا ومجلس اوروبا، وقد قيمت هاتان المنظمتان إصدار هذا القانون تقييما ايجابيا.

إن الحاجة الى ترشيد عمل الأمم المتحدة وتجديد حيويته أصبحت واضحة أكثر من اي وقت مضى. وتشارك لاتفيا مشاركة نشطة في البحث عن الحلول الأفضل. وتؤيد لاتفيا توسيع مجلس الأمن، وتعتبر هذه فرصة طيبة للأمم الصغيرة لزيادة دورها في صنع القرارات الدولية الهامة. كما تؤيد لاتفيا تحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى، بما فيها مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا، والاتحاد الاوروبي ومجلس اوروبا.

كما اننا نرحب بالإجراء الذي اتخذه الأمين العام لادخال نظام فعال جديد للمسؤولية والمساءلة، ولإنشاء مكتب خدمات الإشراف الداخلي بناء على مبادرة الولايات المتحدة، ونبدي تأييدنا له.

وتؤيد لاتفيا بوجه خاص المبادرة الداعية الى إصلاح حساب جدول أنصبة الأمم المتحدة، ليكون مستندا بشكل دقيق الى مبدأ "القدرة على الدفع". وسيكون ذلك خطوة صوب تحسين الحالة المالية العسرة للمنظمة وتمهيد الطريق لحل منصف لمسألة الأنصبة المقررة على لاتفيا ودول اخرى كثيرة.

ومع أن الصعوبات الحتمية المرتبطة بالفترة الانتقالية لا تزال ملموسة في قطاعينا الاقتصادي والاجتماعي، فان لاتفيا تعمل جاهدة على الوفاء بواجباتها والتزاماتها الدولية. ولكن، على عكس ما جرت عليه العادة في الأمم المتحدة، جرى حساب النصيب المقرر للاتفيا دون مراعاة قدرتها الحقيقية على الدفع. وبدلا من ذلك، استخدمت بيانات بلد ليس له وجود هو الاتحاد السوفياتي السابق لتحديد النصيب المقرر للاتفيا. لقد أعلنت لاتفيا دائما وأبدا أنها أجبرت على الانضمام الى الاتحاد السوفياتي السابق وبالتالي فهي ليست، ولا يمكن أن تكون، خليفته، بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات. وقد ذكرنا هذا أيضا في رسالة موجهة الى الأمين العام في عام ١٩٩٢.

وتتوقع لاتفيا أن تعالج الجمعية العامة هذه المسالة خلال الدورة الحالية على أساس مبدأ المساواة في السيادة.

ونحن نرى أنه ينبغي ايلاء نفس القدر من الأهمية لمبدأ عالمية الأمم المتحدة. سيحتفل العالم في العام المقبل بالعيد الخمسيني لتأسيس الأمم المتحدة. وقد بدأت لاتفيا أيضا استعداداتها لهذا الاحتفال الكبير. ونأمل أن تشارك جوقة الصبية "ريغا دوم بويز" في الحفل الذي سيعقد هنا في نيويورك. وسيكون لذلك أثر رمزي عميق، فالأجيال المقبلة هي التي ستشكل مصائر الأمم. ومن عدة نواحي سيتحدد مصير هذه الاجيال بالتراث الذي نتركه لأبنائنا. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لنقترب من العصر الذي تمتنع فيه الأمم عن محاربة بعضها بعضا، وتضم صفوفها، عوضا عن ذلك، لمكافحة الظلمات. وهذا المعنى، الذي نستمده من بئر حكمتنا الوطينة العميق، يبدو مجسدا لجوهر الأمم المتحدة اليوم وفي المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية لاتفيا على البيان الذي ألقاه لتوه.

اصطحب السيد غونتيس أولمانيس، رئيس جمهورية لاتفيا، الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطـــاب السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب يلقيه رئيس جمهورية البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد علي عزت بيغوفيتش، رئيس جمهورية البوسنة والهرسك، الى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة

برئيس جمهورية البوسنة والهرسك، فخامة السيد علي عزت بيغوفيتش، وأن أدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس علي عزت بيغوفيتش (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في مستهل كلمتي أن اثني على السيد صمويل إنسانالي على الطريقة القديرة التي أدار بها أعمال الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن اهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة التاسعة والأربعين. وإني لأتمنى لكم النجاح في القيام بهذه المهمة البالغة الأهمية.

وأشكركم على اتاحة هذه الفرصة لمخاطبة هذا الجمع الموقر بالنيابة عن جمهورية البوسنة والهرسك.

لقد أتيت من البوسنة والهرسك، وهي بلد بعيد أصبح في الآونة الأخيرة موضوع الكثير من المباحثات.

وللأسف، لا بد لي أن أبدأ بياني بتكرار حقائق ربما كانت، أو ينبغي أن تكون، معروفة لأغلبيتكم.

قبل ثلاث سنوات، عندما مرت يوغوسلافيا بمرحلة التفكك، كنا نبذل ما في وسعنا لتنفيذ الانفصال بأسلوب سلمي ودون أي عنف. وللأسباب المعروفة الآن، لم تحقق مبادراتنا أية ثمار.

وعندما انفصلت سلوفينيا وكرواتيا، وأصبح تفكيك يوغوسلافيا أمرا حتميا، أجرينا استفتاء لنقرر، على نحو ديمقراطي، مصير البوسنة. وقد اختار مواطنو البوسنة والهرسك استقلال البلاد وذلك بأغلبية الثلثين - وبالتحديد ٦٤,٤ في المائة من مجموع الناخبين المسجلين - في استفتاء ١ آذار/مارس ١٩٩٢. وجاء الاعتراف الدولي ببلادنا عقب ذلك بفترة وجيزة، وكذلك جاء العدوان عليها. فقد اتخذ قرار الاعتراف يوم ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٢ وأعلن عنه في اليوم التالي، ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢. وبدأ عدوان صربيا والجبل الأسود على البوسنة والهرسك يوم٥ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، أي في نفس اليوم الذي اعتمد فيه قرار الاعتراف ببلادي.

ولا يزال العدوان مستمرا حتى يومنا هذا، بكثافة أشد، أو أقل في بعض الأحيان، دون أن يتبدى أي احتمال بوقفه في المستقبل القريب.

أن الحرب التي فرضت على البوسنة والهرسك وعلى شعبها - والتي دخلت الآن شهرها الحادي والثلاثين - هي من أكثر الحروب دموية في تاريخ الانسانية. ولم تكن في بدايتها الاولى حربا وإنما كانت هجوما لجيش مسلح ومجهز جيدا، جيش يوغوسلافيا السابقة، على مواطنين عزل.

ونتائج هذا الصراع غير المتكافئ هي كما يلي: وقوع ٧٠ في المائة من مساحة بلدنا تحت الاحتلال في الشهور الاولى من الحرب؛ مقتل أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ من المدنيين؛ طرد أكثر من مليون مواطن - أي ربع مواطنينا - من ديارهم؛ تدمير مئات المدن والقرى وحرقها. ولا يمكن أن يوصف هذا على أنه مثال معتاد للحرب بين جيشين. فلقد كانت هذه حرب جيش ضد المدنيين، أعقبتها عملية إبادة للجنس وتدمير، مستمر حتى اليوم، للأهداف الثقافية والدينية على نحو لم يسبق له مثيل.

والعالم لم يرد بالطريقة اللازمة على هذه الأعمال البربرية.

وسواء رجع الأمر الى وحشية الهجوم، أو لأن العالم لم يكن مستعدا ادبيا ونفسيا، أو ربما لوقوعه في شباك مصالحه المتناقضة، فقد بدا العالم مبلبلا ومترددا في تصرفه.

عندما وصلت أنباء وصور مخيمات الاعتقال الجديدة في قلب أوروبا، ذهل عامة الناس أو صعقوا، غير أن المسؤولين ظلوا صامتين في أغلب الأحوال. لقد هلك عشرات الألوف في هذه المخيمات واختفت ألوف عديدة دون أن يظهر لها أي أثر. وكلما ازدادت وحشية الهجوم، أصبح العالم أكثر ترددا. لم يدافع العالم الحر عن الحرية ولم ينصرها. وان شعبنا، وهو يواجه التهديد بالفناء والحكم الصادر عليه بالموت الأكيد قرر أن يهب للدفاع عن نفسه.

غير أنه واجه بعدئذ أمرا عجيبا آخر. فقد وجد أنه مغلول الأيدي. وباختصار، قبل اندلاع الحرب ضد البوسنة والهرسك فرضت الأمم المتحدة قرارها المعروف بمنع استيراد أي أسلحة إلى اقليم يوغوسلافيا السابقة وتغير كل شيء: فبدأت الحرب، وكان بالإمكان التمييز بوضوح بين المعتدي والضحية، غير أن حظر الأسلحة بقي قائما وكأن شيئا لم يحدث في غضون ذلك. وانقلبت العدالة إلى نقيضها لأن الأسلحة كانت بحوزة المعتدي - أسلحة كانت قد خزنت على مدى ٤٠ سنة - فيما كانت الضحية دون سلاح ومغلولة الأيدي.

وانقلب القرار الخاص بحظر الأسلحة إلى نقيضه. فمن خلال ابقائه على الاحتلال في ميزان الأسلحة، فإنه عمل على إطالة أمد الحرب وقلب مفاوضات السلام إلى عملية إملاء من جانب المعتدي ذي السلاح الأقوى.

لقد قلنا للعالم، "لا يتعين عليكم أن تأتوا للدفاع عنا، ولكن اطلقوا أيدينا على الأقل واسمحوا لنا بالدفاع عن أنفسنا، وفيما هم يقتلون أطفالنا وغتصبون نساءنا ويدمرون آثارنا اعترفوا لنا بحقنا في الدفاع عن أنفسنا".

غير أن الحظر المفروض على الأسلحة ظل قائما حتى الآن. وبما ملكت أيديهم من البنادق والرشاشات لا غير، واجه مدافعونا المدافع الثقيلة والدبابات. وفقدنا العديد من البشر. وتشير التقارير إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من هؤلاء قتلتهم القنابل وقذائف المدفعية. وتركت مدننا وقرانا تحت رحمة التكنولوجيا العسكرية القوية التي يملكها القتلة. ففي العاصمة وحدها - سراييفو - قتل ما يزيد عن ١٠ ٠٠٠ شخص وجرح أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص. ولا توجد عائلة واحدة نجت من سقوط أفراد منها ضحايا بين قتيل وجريح.

وإزاء هذا كله، كان العالم يوجه لنا رسالة واحدة لا تتغير: تفاوضوا. واعتقادا بأن الطريق الصحيح والوحيد هو في استمرار الدفاع عن أرضنا وأنه في هذا الكفاح العادل ستؤيدنا الشعوب المحبة للسلام والعدالة في العالم، رفضنا لوقت طويل جدا التفاوض مع مجرمي الحرب.

وأخيرا في مواجهة هذا المأزق الذي لا طاقة لشعبنا به وإزاء لا مبالاة العالم، ودون أي خيار لنا، قبلنا المفاوضات. وتبين أن المعتدي كان يستخدم المفاوضات كمجرد وسيلة للمساومة من أجل كسب الوقت والتعمية عن عدوانه المستمر. وفي آذار/مارس ١٩٩٣، وبعد مفاوضات طويلة ومؤلمة وبعد تقديم تنازلات عديدة من جانبنا، وقعنا على ما يسمى بـ "خطة فانس/اوين". وإذا بالمعتدي يرفضها.

وبدأت الجولة الدموية التالية في الحرب، تعقبها جولة من المفاوضات أسفرت في ٥ تموز/ يوليه ١٩٩٤، عن خطة السلام التي تقدم بها فريق الاتصال المكون من دول خمس كبرى هي الاتحاد الروسي، والمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. ومرة أخرى، اخترنا السلام، واختار المعتدون للمرة الثانية مواصلة الحرب.

لقد قبلنا عرض السلام الجائر لكي نوقف الحرب في البوسنة والهرسك. وفعلنا ذلك على أمل أن يظل بالامكان أن يتحقق في سنوات السلم رفع الحيف الذي تنطوي عليه خطة السلام. ولمعرفتنا بالنفس البوسنية اعتقدنا - ولا نزال نعتقد - بأن السلام يمكن أن يُنقذ - ولكن الحرب ستدمر - كل ما نسميه بالبوسنة.

إن ما نسميه "البوسنة" ليس مجرد قطعة صغيرة من الأرض في البلقان. فبالنسبة للكثيرين منا، البوسنة والهرسك ليس وطننا فقط: أنها فكرة؛ أنها إيمان بأن الشعوب المتعددة الأديان والقوميات والتقاليد الثقافية يمكنها أن تعيش معا. فإذا كان لهذا الحلم أن يُدفن إلى الأبد، وإذا كان لفكرة التسامح بين شعوب المنطقة أن تضيع إلى غير رجعة، فإن الذنب لا يقع فقط على أولئك الذين مافتئوا يقتلون البوسنة بلا هوادة بمدافع الهاون لما يزيد عن ٣٠ شهرا وإنما يقع أيضا على الأقوياء في أماكن أخرى من العالم الذين كان بامكانهم تقديم المساعدة غير أنهم اختاروا غير ذلك.

قبل يومين، تركت سراييفو. ولم أغادرها بالطائرة لأن المطار كان مقفلا. وكان علي أن أغادر بطريق البر عبر الغابات التي تتعرض باستمرار للنيران وحيث يقتل العديد من الناس كل يوم. ولعدة أيام تعيش المدينة بلا كهرباء ولا ماء ولا غاز. فالعاصمة محاصرة تماما وهي تكاد تعاني سكرات الموت.

أمس، وبعيد وصولي إلى مقر الأمم المتحدة، تلقيت رسالة من سربرينيتشا، وهي بلدة صغيرة تقع على نهر درينا. وكان يفترض بالرسالة أن تكون تقريرا، غير أنها كانت أيضا صرخة منطلقة من جحيم إنساني بمعنى الكلمة. ولم تؤاتني القوة لأقرأها مرة أخرى.

منذ ما يزيد على ثلاثة أشهر، أشعلت نار التطهير العرقي مجددا وهناك الآن موجة جديدة من التطهير العرقي: فالآلاف من المدنيين الذين لم يرتكبوا أي ذنب سوى أنهم ليسوا صربا قد اقتلعوا من منازلهم في بانيالوكا وبييلينا ويانيا وغيرها من البلدات الخاضعة لسيطرة جيش كارادجيتش. ومرة أخرى لم يحرك العالم ساكنا. ويبدو أن العالم قد اعتاد بالتدريج على انتهاكات المعايير الأساسية للقانون الدولي التي تمر دون عقاب. وهذه الحالة تبعث على الأسى، وتشغل بال كل رجل وامرأة في العالم، مهما كانوا بعيدين أو قريبين من البوسنة.

لقد رفضت لمدة طويلة جدا - ومازلت أرفض حقا - أي شيء يسمى بنظرية التآمر، وهي النظرية القائلة بأن كل ماحدث للبوسنة قد حدث لأن الأغلبية فيها من المسلمين ولأن هناك قوى ظلام تدفع بالصرب عن قصد لإفناء المسلمين البوسنيين.

والذين يؤيدون هذه النظرية لهم حججهم وأعتقد أن هذه الحجج قد سمعت هنا. إنهم يؤكدون أن أعمال العدوان الصارخ وما أعقبها من عمليات إبادة للجنس، ومخيمات للاعتقال وأشكال أخرى من أبشع أشكال الفاشية أعمال جارية على قدم وساق في البوسنة

والهرسك، ولا بد أن يكون العالم مصابا بالعمى ان هو عجز عن رؤيتها. فهل عميت أبصار العالم؟ وهي تراه يبيح ارتكاب كل هذه الشرور عن قصد ووعي؟ لايمكن أن يكون العالم أعمى، وبالتالي، لا يبقى إلا البديل الآخر. هذه هي المحاججة التي تلاقي عددا متزايدا من المؤيدين. وليس من الخير أن تصبح مقبولة في نظر البليون مسلم الموجودين في شتى أنحاء العالم.

إن الأحداث الأخيرة المحيطة بخطة مجموعة الاتصال قدمت للمنادين بما يسمى نظرية التآمر حجة أخرى، أعني، أنه تم تقديم اقتراح للبوسنة والهرسك تدعمه خمس دول كبرى، ويحظى بالتالي بتأييد غالبية المجتمع الدولي، وأعلن بوضوح أن الجانب الذي يرفضه سيعاقب، بينما ستمنح الحماية للجانب الذي يقبله. ومع ذلك حدث العكس. فقد رفض الصرب الخطة وكوفئوا بتعليق الجزاءات. ونحن قبلنا الخطة، وعوقبنا بضرب حصار شامل على سراييفو. وحدثت العمليتان في وقت واحد، وبصورة متوازية

واليوم، تحذرنا السلطات العسكرية والمدنية العليا في الأمم المتحدة بأنكم إذا طالبتم ونجحتم في تحقيق رفع الحظر المفروض على الأسلحة، فإن قوة الأمم المتحدة للحماية ستنسحب من البوسنة والهرسك، إلى آخر هذا الحديث.

إن الهدف من رحلتي الطويلة والمضنية هذه إلى أمريكا لم يكن بالتأكيد لمجرد سرد حقائق قد تكون معروفة لغالبية الحاضرين هنا. ونحن في البوسنة، نؤمن بأنه رغم الصعاب لا يمكن للخير والعدل أن يُهزما، إننا لا نتخلى عن إيماننا بأن العالم يمكن أن يصبح عالما أفضل وأن علينا جميعا أن نعمل ونجهد باستمرار لجعله عالما أفضل.

وانطلاقا من هذه القناعة، وبالرغم من جميع دواعي الشعوب بالخيبة والاحباط، فقد جئت لأتحدث أمام الجمعية العامة وأتقدم ببعض مقترحاتنا. اننا نطالب الجمعية العامة ومجلس الأمن بما يلي: أولا، تنفيذ جميع القرارات الخاصة بالبوسنة والهرسك التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة؛ ثانيا، اتخاذ التدابير الفعالة لمراقبة الحدود بين صربيا والجبل الأسود، من ناحية، والبوسنة والهرسك من ناحية أخرى، وذلك لمنع عمليات نقل الجنود والأسلحة والمعدات العسكرية عبر الحدود، أو ضبطها في حينها؛ وثالثا، إذا تم هذا النقل، فيتعين فورا إلغاء قرار تعليق بعض الجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود - قرار مجلس الأمن ٩٤٣ (١٩٩٤) - ويتعين فرض تدابير جزائية متشددة وفقا لخطة فريق الاتصال الموضوعة في تموز/يوليه ١٩٩٤؛ ورابعا، يتعين ألا يكون هناك تخفيف آخر للجزاءات المفروضة على صربيا والجبل الأسود حتى تعترف بالبوسنة والهرسك وكرواتيا ضمن الحدود المعترف بها دوليا؛ وخامسا، يتعين اتخاذ قرار، دون إبطاء لتعزيز حماية المناطق الآمنة وتوسيعها وهي المناطق التي نص عليها قرارا مجلس الأمن ٨٢٤ (١٩٩٣) و ٨٣٦ (١٩٩٣)، ووفقا لأحكام المادة ٦ من خطة فريق الاتصال؛ وسادسا، يتعين اتخاذ قرارات لكفالة وقف خنق سراييفو فورا، ولمنع عودة هذه الحالة.

إن آخر تدبير من التدابير المذكورة ينبغي أن يتضمن، كعنصر مكمل، فتح المدينة أمام شبكة الطرق الشمالية - الطريق والخط السريع - باستحداث حزام مجرد من السلاح يبلغ عرضه ٢,٥ كيلو متر على جانبي الطريق العام. وهذا الحزام المجرد من السلاح لا يجوز أن يبقى فيه إلا جنود وشرطة الأمم المتحدة. واحتمال استخدام القوة ضد خنق سراييفو منصوص عليه في المادة ٤ من قرار منظمة حلف شمال الأطلسي المؤرخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٤.

ان حكومة جمهورية البوسنة والهرسك ستكون راغبة في قبول صيغة جديدة معدلة لمعالجة مشكلة حظر الأسلحة، شريطة أن يتم الوفاء بالشروط المذكورة أعلاه، وعلى شرط أن تواصل قوة الأمم المتحدة للحماية الاضطلاع بالمهمة الموكولة إليها. وبموجب هذه الصيغة، سنحصر طلبنا لرفع حظر الأسلحة باتخاذ قرار رسمي، مع تأجيل تطبيق هذا القرار وما يترتب عليه من نتائج مدة ستة أشهر. وفي هذه الحالة، يمكن لقوات الأمم المتحدة للحماية أن تبقى في البوسنة والهرسك، ويفي فريق الاتصال بوعده، وتنقل رسالة واضحة إلى الصرب التابعين لكراديتش.

ختاما، أود أن أذكر التزامين لدينا.

أولا، أن هدفنا النهائي هو المحافظة على البوسنة والهرسك الديمقراطية داخل حدود معترف بها دوليا، مع تمتع جميع سكانها بكامل الحقوق العرقية والدينية والسياسية. وفي البوسنة والهرسك هذه، سيكون لصرب جميع الحقوق، إلى أعلى درجات الحكم الذاتي، لكن لا يمكن أن يكون لهم دولة داخل دولة.

ثانيا، اننا نعتبر، مثل جميع الدول الأخرى، أن لنا الحق غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس. لذلك، إذا رفض لأي سبب من الأسباب اقتراح التسوية الذي تقدمنا به بشأن حظر الأسلحة، فسنسأل أصدقاءنا للإقدام فورا، وحتى من طرف واحد، على رفع الحظر. والمؤسف أنه يتعين علي أن أبلغ الممثلين بأنني علمت

البارحة فقط أن اقتراح التسوية هذا يلقى مقاومة، وحتى رفضا، من بعض بلدان فريق الاتصال.

أخيرا، أعتنم هذه الفرصة للإعراب عن شعورنا بالامتنان الصادق إزاء جميع أصدقاء البوسنة والهرسك الذين أيدوا كفاحها من أجل البقاء والحرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس هيئة رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك على الخطاب الهام الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد علي عزت بيكوفتش، رئيس هيئة رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في بلجيكا، سعادة السيد ويلي كلايس.

السيد كلايس (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بسرور بالغ انضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة هذه. ان كوت ديفوار، البلد الافريقي العظيم الذي تمثلونه، يضطلع دوما بدور نشط وبناء في منظمتنا. ويسرنا أنكم تترأسون أعمالنا.

لقد تكلم هذا الصباح زميلي الوزير الالماني، السيد كلاوس كينكل، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ووجهات نظر وفد بلدي بادية بصدق في بيانه، ولا توجد حاجة لي، بالتالي، إلى تناول المواقف التي وصفها.

قبل خمس سنوات، كان الكلام يدور حول نظام دولي جديد. والأحداث التي هزت أوروبا الشرقية آنذاك أفضت بنا الى الاعتقاد بأن العالم القديم الثنائي المحور قد انتهى، وأن نظاما جديدا سيحل محله. وبالنسبة إلى البعض، كان رد الفعل على العدوان على الكويت بداية هذه المرحلة الجديدة. ان الواقع لم يتوافق مع آمالنا. فاليوم نفهم أن التوازن الذي كان قائما على عالم ثنائي المحور لم يخلفه "خلف طبيعي" وان علينا أن نبني عالما جديدا، شيئا فشيئا، عن طريق التجربة والخطأ.

بالطبع، بدأ توازن جديد يظهر في أنحاء عديدة من العالم.

أولا، هناك قضية الشرق الأوسط ذات الدلالة الرمزية إلى حد كبير. فمتى لو اثبت تنفيذ اتفاقي واشنطن والقاهرة انه صعب كما كان متوقعا، فإن كل مرحلة جديدة تشكل خطوة مهمة صوب السلم الدائم والتقارب التاريخي بين اسرائيل والاردن يعزز هذا الاحتمال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينيلولي (فيجي).

إن جنوب افريقيا الجديدة، أيضا، تواجه تحديات هائلة ولكنها في الوقت نفسه أصبحت رمزا للأمل بالنسبة للقارة الافريقية كلها.

إن تعزيز الديمقراطية والتقدم المحرز في التكامل الإقليمي في امريكا اللاتينية يبدوان لنا تطورا هاما آخر. لقد وجد عدد من البلدان في هذه المنطقة الآن الطريق نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

وينطبق نفس الشيء على آسيا، حيث يوجد فضلا عن ذلك استعداد لإجراء الحوار. إن المحفل الإقليمي الذي بدأته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان)، والاتصالات على شبه الجزيرة الكورية، وعلى مستوى آخر الحوار بين جانبي مضيق فورموزا، تسهم كلها في تهيئة مناخ ثقة جديد.

إن الاتحاد الأوروبي، بينما يستعد للترحيب بأربعة أعضاء جدد، وقع اتفاقات تعاون مع غالبية بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، قد تؤدي في نهاية الأمر إلى عضوية كاملة. وفي الوقت نفسه، تنشأ روابط جغرافية - استراتيجية جديدة مع روسيا.

وهذه الإرادة نفسها بإقامة الحوار تنعكس في مناقشة مسائل كبرى تهم مستقبل منظمتنا، مثل إصلاح مجلس الأمن. وحتى إن كانت اختلافات في الرأي لا تزال قائمة بالنسبة لنقاط مختلفة، فإن الشعور بالمصلحة المشتركة لا يزال سائدا.

إن أهم شواغل بلجيكا لا يزال جعل المجلس أكثر تمثيلا دون النيل من قدرته على صنع القرار. ولذلك فإننا نفضل تجنب المشاريع الطموحة التي تعطي مراكز متميزة لـ "دول إقليمية" عديدة وفقا لمعايير غير محددة، ولكنها لا تقوي قدرة المجلس على تحمل مسؤولياته.

فلماذا لا تواءم عضوية المجلس، كخطوة أولى، على أساس معايير متفق عليها بشكل إجماعي؟ إن المجتمع الدولي يمكنه أن يمنح - كتدبير له أثر مميز فوري - مقعدا غير دائم إضافيا للمناطق التي تعتبر

نفسها أقل تمثيلا، وأن يضفي مركز العضو الدائم على الدولتين الاقتصاديتين اللتين يعترف بإسهامهما الإيجابي في الشؤون العالمية منذ زمن بعيد.

إن هذه الخطوات، وإن كانت مشجعة، لا تشكل في حد ذاتها اتفاقا دوليا جديدا. إن التقدم والاستعداد للتقارب ليسا بأي حال من الأحوال عالميين: وافريقيا الوسطى والبوسنة والهرسك مثالان على ذلك.

إن الحالة في رواندا تتصدر اهتماماتنا. إن التهديد الذي تمثله بزعزعة الاستقرار في بوروندي والبلدان المجاورة أصبح من أسباب القلق المستمر في الأشهر الأخيرة. ومهما كان عمق الكراهية المتولدة في الماضي القريب أو البعيد، فإن المصالحة هي البديل الوحيد. ونحن نناشد الزعماء والمواطنين البارزين في هذه البلدان أن يوحدوا جهودهم بتوسيع قاعدة السلطة السياسية ويقفوا بحزم في وجه المتطرفين. إن المساعدة الطارئة لا يمكن أن تجد طريقها إلى التعمير الدائم إلا إذا تحققت هذه الشروط. وبطبيعة الحال، ستسهم بلادي في كل مرحلة من مراحل هذا التجديد.

إن الحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة أوقعت أوروبا أولا ثم العالم كله بعد ذلك في ارتباك كبير. ومع هذا ولأكثر من ثلاث سنوات الآن، لا نزال نعمل دون كلل لإنهاء هذه المأساة. لقد أصبحت قوة الأمم المتحدة للحماية واحدة من أكبر بعثات حفظ السلم التي أنشأتها منظمتنا على الإطلاق. لقد عملت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معا دون كلل لإيجاد حل تفاوضي. وأضافت الدول الرئيسية الآن ثقلها إلى هذه الجهود. فلنأمل أن تنجح في آخر الأمر المحاولة الأخيرة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والاتحاد الروسي في وقف سفك الدماء. ومن هذا المنبر أدعو الأطراف إلى انتهاز هذه الفرصة: اوقفوا الجنون واسمحوا للسلام بأن يعود.

لقد تناولت توا قضيتين من قضايا الحرب الأهلية حيث أدت الكراهية العرقية إلى اتباع مسلك غير إنساني بشكل خاص. يجب علينا، أكثر من أي وقت مضى، ألا نتهاون إزاء الانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان. ويجب أن نهدف إلى القضاء على كل نظام قائم على ممارسات "التطهير العرقي".

وحتى لا ينسى هذا الدرس أبدا، تؤيد بلجيكا إقامة قضاء عقابي دولي وتعرب عن الرغبة في أن يفعل المجتمع الدولي كل ما هو ضروري حتى يبدأ ذلك القضاء عمله في أقرب وقت ممكن. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المحكمة التي تنشأ للحكم في قضايا الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة ستكون سابقة قيمة نود أن نراها تمتد لتشمل الجرائم المرتكبة في رواندا في أقرب وقت ممكن.

وبما يتمشى مع هذا، ترحب حكومة بلادي بتعيين المفوض السامي لحقوق الإنسان. إن المبادرات العملية التي قدمها السيد ايالا لاسو - بإرسال مراقبين لحقوق الإنسان الى رواندا، على سبيل المثال - لقيت التأييد المبكر والملموس من بلجيكا، من بين دول أخرى. وإنني مقتنع بأن الإجراءات التي اتخذها السيد أيالا لاسو ستدعم احترام حقوق الإنسان وتعزز إقامة حوار ناجح بين الزعماء السياسيين والنشطين في مجال حقوق الإنسان في كل جزء من أجزاء العالم. إن هذا الحوار ستراعى فيه النهج المختلفة المستلهمة من ثقافات وعقائد متنوعة، لكنه، في رأيي، سيفقد معناه إذا ساوم بشأن النقطة الأساسية: الاحترام الواجب للسلامة الجسدية والكرامة الأدبية لكل كائن بشري.

بالنسبة لبلجيكا، تحتل الأزمة في رواندا مكانا بارزا في جدول الأعمال الدولي. ففي أعقاب أعمال الإبادة اجتاح الموت السكان في المنفى، متجاوزا حدود الرعب التي وصل إليها في البوسنة والصومال. ولقد انتاب مواطني بلادي قلق بالغ نتيجة فشل جهود كثيرة من أجل التنمية، وفشل العديد من محاولات المصالحة. إن القتل الوحشي لعشرة بلجيكيين من أصحاب الخوذ الزرق - كانوا بين مائة من حفظة السلم تابعين للأمم المتحدة قتلوا منذ بداية هذا العام - يؤكد تعرض عمليات حفظ السلام للخطر بطريقة لا شك فيها. وأعتقد أن أفضل الطرق لتكريم الذين فقدوا أرواحهم هو التفكير بشكل خاص في محدودية وإمكانيات العمل الدولي.

وفي هذا الشأن، فإن التجربة الجماعية التي شاركت فيها بلجيكا - في يوغوسلافيا سابقا، وفي الصومال وفي رواندا - مكنتنا، أحيانا في ظروف مأساوية، من طرح عدد من التحفظات بشأن العمل مستقبلا. وأريد أن أجمعها حول أربعة مبادئ تبدو بالنسبة لي جوهرية. أولا: لا يمكن لعمليات حفظ السلام أن تكون مرتجلة. ثانيا: بمجرد أن تتقرر ينبغي أن تعطى الوسائل اللازمة لتحقيق أهدافها. ثالثا: من أجل أن تعمل تلك الوسائل بالكامل، ينبغي أن نكفل تماسكها التشغيلي والسياسي. وأخيرا، ما دام أمن الأفراد المشتركين لا يمكن ضمانه، فسيكون من الصعب بشكل متزايد إيجاد مساهمين بقوات لبعثات حفظ السلام، الأمر الذي يخفضها حتى تصبح أداة نظرية تماما.

أولا، مبدأ "عدم التدخل" ينطوي على أمرين.

الأول هو أن تكون المنظمة قادرة في كل الأوقات على تعبئة الوسائل اللازمة لعملية حفظ السلم، وبلوغا لهذه الغاية، أن يكون بإمكانها التعويل على تضامن جميع أعضائها. وهذا يعهني أن من الأساسي تدعيم القدرة العسكرية للمنظمة في مجال حفظ السلم. وبما أنه لا توجد لدى الأمم المتحدة قوة متعددة الأطراف يمكن وزعها على وجه السرعة، فالعروض العامة بتخصيص قوات احتياطية ومعدات، وتوحيد المعدات والإجراءات، هي الأهداف التي يتعين علينا أن نسعى وراءها بهمة ونشاط. ولهذا الغرض أرسلت إلى الأمين العام قائمة بالإسهامات المحتملة التي يمكن أن توفرها بلجيكا لعمليات حفظ السلم.

الأمر الثاني هو أنه حتى وإن كان التضامن مازال الأساس لتصور وتنفيذ عمليات حفظ السلم، فهذا التضامن لا يمكن أن يكون عشوائيا أو تلقائيا. فكل عملية بذاتها يجب أن تكون نتيجة دراسة دقيقة ومتأنية.

إن تنفيذ أية عملية جديدة من عمليات حفظ السلم لا ينبغي التفكير فيه ودراسته بجدية إلا بعد استنفاد جميع الوسائل الأخرى لحل الأزمة، بما في ذلك الوسائل الإقليمية. والفصل السادس وكذلك "خطة للسلام" يوفران طائفة عريضة متنوعة من الأدوات لحل أزمة ما عن طريق التفاوض والتحكيم وما إلى ذلك. والذين ينسون أن عمليات حفظ السلم ليست علاجا شافيا لكل العلل لا يخدمون المنظمة في شيء، وكثيرا ما يسهمون دون قصد في تفاقم الأوضاع بدلا من حلها.

إن عملية حفظ السلم بمجرد أن يقرها مجلس الأمن، تصبح مسؤولية الجميع. فكل الدول الأعضاء يجب أن تسهم في حدود إمكانياتها وبقدر ما تمليه الظروف. وبالطبع لا بد من أن تحتفظ الدول الأعضاء بحقها السيادي في أن تقرر أن تشارك أو لا تشارك في عملية ما لحفظ السلم، ولكنها في هذا الصدد ينبغي أن تتجاوز معيار المصلحة الوطنية.

وينبغي لكل الدول أن تتعاون بنشاط على إنجاح العملية، بتسهيل تحركاتها وإمداداتها وتعزيزاتها، ووضع قوات الاحتياط في مواضع تمهيدية. وينبغي لجميع الدول أن تستخدم نفوذها الدبلوماسي لمساعدة الأمين العام على تحقيق الأهداف السياسية للعملية. وأخيرا، يتعين على كل الدول أن تتمسك بالتزاماتها المالية تجاه العملية.

ثانيا، يجب أن تقوم عملية حفظ السلم على أساس موافقة الأطراف، والمرونة اللازمة والمعلومات الكافية.

وكل عملية يجب أن يكون أساسها توافق الآراء فيما بين الدول التي يعنيها الأمر بشكل مشروع. ولابد من أن توافق الأطراف المتصارعة ذاتها على وزع العملية وعلى أهدافها، إلا في حالة كارثة إنسانية واضحة. وفي هذه الحالة التي تتكرر كثيرا، يتعين على مجلس الأمن أن يتوخى منتهى الحذر عندما يقرر التصرف خارج إطار ولايته التقليدية ويتجاوز الشروط الثلاثة المعتادة - أي موافقة الأطراف والعملية السياسية ووقف إطلاق النار. وعلى المجلس أن يفصح عن هذا القرار بوضوح في الولاية ويقبل جميع نتائجه.

ويجب أن تملك العملية، في جميع الأوقات، القوة اللازمة لتنفيذ مهمتها بأمان. وهذه القاعدة لها أهمية قصوى، لأنها تنطوي، أولا، على توفر قوة بشرية كافية وقواعد مرنة للاشتباك والرد في الظروف غير المتوقعة. وتعني أيضا توفر المعدات الكافية لتنفيذ الولاية والتجاوب في حالات الطوارئ. وقد ثبتت فعلا جدوى وزع قوة عسكرية احتياطية في مكان قريب، في حالات مثل حالة الصومال. وهذا تدبير وقائي ينبغي توخيه أكثر في المستقبل. وكقاعدة عامة، في حالة تعرض القوة لاستفزاز محلي، يجب دائما أن يكون لها الحق في أن تختار بين الجلاء والبقاء، بين التقهقر والرد السريع.

إلا أن استعمال القوة ليس الخيار الأول الواجب التفكير فيه للثني عن مقاومة عملية حفظ السلم. فالتثقيف والاقناع لهما فعل المعجزات وسط سكان كثيرا ما تكون لديهم معلومات خاطئة بل حتى مضللة عن أهداف عملية حفظ السلم. وقد أثبتت التجربة أن هناك ضرورة مطلقة لتطوير استراتيجية إعلامية متماسكة. وكل عملية من عمليات حفظ السلم ينبغي أن تكون مزودة بوحدة إعلامية وجهاز إرسال لاسلكي يبث رسالتها. هذا علاوة على ضرورة تسخير القدرة على تحييد مصادر الدعاية المعادية، في كل مرة تهدد فيها هذه الدعاية سلامة جزء من السكان أو موظفي الأمم المتحدة.

الاعتبار الثالث هو أن نجاح عملية ما يتوقف بالضرورة على تلاحم هياكل القيادة والمراقبة، بالإضافة إلى المشاورات المنتظمة مع البلدان المساهمة بقوات.

أما المراقبة العسكرية والسياسية لعملية ما فيجب أن تكون من اختصاص الأمم المتحدة أو هيئة مكلفة بولاية صحيحة. وهذا المبدأ تترتب عليه نتيجتان.

إن أية محاولة من جانب قائد القوة أو قائد كتيبة صغيرة بأن يكتفي بالرجوع إلى السلطات الوطنية وحدها ستنتقص من تماسك العملية متعددة الأطراف، أما المرونة المطلوبة من القائد للتعامل مع الحالات غير المتوقعة في الميدان، فهي مسألة أخرى.

عند قيام قوة إقليمية أو متعددة الأطراف بعمل ما يجب أن يكون ذلك بإذن من مجلس الأمن، إلا أن هذا الإذن لا يجوز أن ينتقص من الاستقلالية التنفيذية لقواد هذه العملية. فمن يتعرض للمخاطر هو الذي يجب أن يملك زمام الأمور.

وفضلا عن ذلك، ينبغي أن تنشأ لكل عملية لجنة تشاور يلتقي فيها المساهمون بقوات وأعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة على فترات منتظمة. وهذه اللجنة ستمكن المساهمين من مساعدة الأمانة العامة بشكل أفضل في إدارة العملية.

كما أنها ستولد حوارا حقيقيا بين المساهمين وأعضاء مجلس الأمن في كل مرة يستعد فيها المجلس لاتخاذ قرار يتضمن تعديلا للشروط الأساسية للعملية. ففي أكثر الأحيان يكون لدى المساهمين معلومات أفضل عن الحالة في الميدان، وهم خير من يقرر ما إذا كانت المهمة الجديدة ممكنة عمليا أو مقبولة، وبدونهم لن تكون قرارات المجلس فعالة.

الاعتبار الرابع والأخير هو أن أمن أصحاب الخوذ الزرق أمر يهم البلدان المساهمة بقوات بقدر ما يهم الأمانة العامة. ومحاكمة من يهاجمون قوات حفظ السلم مسألة لابد من تنظيمها بكفاءة.

إن مسؤولية حكومة ما عن كتيبتها لا تتوقف عند إيفادها إلى ميدان العمليات. فالبلد المساهم بقوات له الحق في الإشراف على سلامة مواطنيه في جميع الأوقات. أخيرا، يجب أن يكون الأمن العامل الحاسم الذي يحدد ما إذا كان البلد المساهم سيواصل أم يوقف مشاركته في عملية من عمليات حفظ السلم.

لذا، يبدو من الطبيعي أن يكون للبلد المشارك بقوات الحق في أن يقوم، منذ البداية، بتجهيز الفرقة التابعة له بأسلحة دفاعية كافية. وبعد ذلك، عندما تضع الظروف غير المتوقعة الفرقة في حالة خطر حقيقي، يتعين على مجلس الأمن والأمين العام أن يقوما على الفور بتكييف الولاية، وإذا اقتضت الضرورة، قواعد المشاغلة لمعالجة تلك الحالة.

إن واجب الأمم المتحدة الأساسي أن تنظم المقاضاة الدولية للذين يعتدون على أفراد قواتها. إن إفلات مرتكبي هذه الجرائم حتى الآن من العقوبة يثير شعورا بالقلق ويقوض مصداقية الأمم المتحدة في أعين الرأي العالمي. كما أن سلطة منظمتنا على أولئك الذين تحاول تسوية الخلافات معهم تتأثر تأثرا سلبيا من جراء ذلك. ويزداد قلق الحكومات التي تساهم بقوات. ومن الضروري، في رأينا، الإسراع باعتماد اتفاقية خاصة بأمن موظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى الإسراع بإجراء التحقيقات والمقاضاة الفعالة لأولئك الذين يهاجمون أفراد قواتنا.

ويحدوني الأمل في أن تسهم هذه الأفكار التي تشاطرتها مع الجمعية في تحسين الإجراءات وتعزيز الوسائل التي تضعها منظمتنا موضع التنفيذ لمواجهة الحالات الجديدة التي يتعين عليها التصدي لها. وهذه التغيرات في الحقيقة، جديرة بإضفاء الصبغة الرسمية عليها عند أي استعراض للميثاق. إذ أنها ستؤدي إلى تحسين أداء عمليات حفظ السلام بقدر كبير.

لقد كتب اليكسي دي توكيوفيل:

«من بين القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية قانون يتسم بوضوح ودقة أكبر من جميع ما عداه. إذا أراد البشر أن يبقوا على تحضرهم أو أن يتحضروا، فإن فن الانتماء إلى الجماعة ينبغي أن ينمو ويتحسن بنفس قدر المساواة بين ظروفهم».

وبالرغم من أن «فن الانتماء» هذا يؤثر على المجتمعات المدنية بالدرجة الأولى، فهو أيضا يعد الآن أكثر من أن وقت مضى، مصدر انشغال لمجتمع حكوماتنا. ومما لا شك فيه أن البدء في عمليات حفظ السلام أفضل تعبير عن فن العمل الجماعي.

وفي هذه الأثناء، يعد نجاحنا في مضاعفة عمليات حفظ السلام في ظل ظروف سياسية ومالية ومادية صعبة أمرا يرقى إلى المعجزة، ويدفعنا إلى الإشادة بكل الأفراد الذين يعملون بلا كلل ضمن الأمانة العامة وكذلك في الميدان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الآن أعطي الكلمة لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في اليابان السيد يوهي كونو.

السيد كونو (اليابان) (تكلم باليابانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):

اسمحوا لي أن أبدأ خطابي بتوجيه التهانئ للسيد أمارا إيسي على توليه منصبه الجديد. كما أود أن أعرب عن احترامي للمهارات الدبلوماسية الممتازة التي أظهرها سلفه السفير انسانالي، خلال فترة تميزت بتغيرات تبشر بالخير. ويسعدني أيضا أن أعرب عن التهانئ المخلصة لجمهورية جنوب افريقيا التي بعد أن نبذت الفصل العنصري، عادت إلى وضعها السابق بوصفها عضوا كامل العضوية في الدورة السابقة للجمعية العامة.

يتوقع من الأمم المتحدة الآن أن تضطلع بدور أكبر من أي وقت مضى. ونحن نتذكر الترحاب الذي قابل المجتمع الدولي اليابان به عند انضمامها إلى هذه المنظمة. إنني أعتزم انتهاج سياسة خارجية تتسم بالنشاط تمكن اليابان من أن تسهم، على مستوى يتناسب ووضعها السياسي والاقتصادي، في رخاء الإنسانية مستقبلا.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أناقش فلسفة اليابان الأساسية، فيما يتعلق بمساهماتها الدولية. فاليابان منخرطة في تقديم المساعدة الاقتصادية، وتبذل جهودا أخرى شتى من أجل استئصال الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الحيلولة دون نشوب الصراعات، وإزالة عوامل زعزعة الاستقرار.

إن اليابان إذ تفكر بندم في الحرب العالمية الثانية، فإنها لن تتخلى البتة عن التزامها بالإسهام في السلم والرخاء العالميين. واليابان لم ولن تلجأ مطلقا إلى استعمال القوة، المحظور بموجب دستورها. وستظل اليابان أمة مسالمة. فهي غير حائزة لأسلحة نووية ولا تصدر تلك الأسلحة وستواصل المشاركة بنشاط في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. ووفقا لما أعلنتُه، قامت اليابان بإيفاد أفراد من قوات دفاعها الذاتي بالإضافة إلى موظفين مدنيين إلى بلدان عديدة، بما فيها كمبوديا وموزامبيق، استجابة لطلبات من الأمم المتحدة. وتعتزم اليابان مواصلة التعاون بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

واليابان مصممة في الوقت ذاته، على تعزيز مساهماتها في الجهود الخاصة بالقضايا العالمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وهذه القضايا - التي يعترف الآن بأهميتها على نطاق واسع - تشمل التنمية والبيئة وحقوق الإنسان واللاجئين والسكان والإيدز والمخدرات.

إن المجال الأول الذي ينبغي على الأمم المتحدة أن تركز عليه جهودها اليوم هو صون السلم والأمن الدوليين. أما المجال الثاني فهو حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية. وحتى يكون بمقدورها الاضطلاع بهاتين المهمتين الهامتين بفاعلية عليها أن تضطلع بمهمة ثالثة ألا وهي النهوض بإصلاح الأمم المتحدة. وأود بهذه المناسبة أن أوجز آرائي بالنسبة لنوع الإسهامات التي تود اليابان أن تسهم بها في هذه المجالات.

في مجال صون السلم والأمن الدوليين، وهو المجال الأول من مجالات اهتمام الأمم المتحدة، تركز اليابان تركيزا كبيرا على نزع السلاح وعدم الانتشار والجهود الدبلوماسية لحسم الصراعات وعمليات حفظ السلام.

وباعتبار اليابان البلد الوحيد الذي تعرض لهجوم نووي، ونظرا لالتزامها الراسخ بمبادئها اللانووية الثلاثة، فإنها تسعى جاهدة إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على جميع الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث اليابان كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على مضاعفة جهودها لتخفيض ترساناتها النووية. وفضلا عن ذلك، تؤيد اليابان تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي إلى أجل غير محدد، وتطالب كل الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة بأن تقوم بذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الوقت ذاته، أحث، بصفة خاصة، كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على الدخول بحماس أكبر في المفاوضات الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل على التجارب، وأن تسعى جاهدة إلى اختتامها بنجاح وعلى وجه السرعة. وأقترح، بمجرد اختتام المفاوضات الخاصة بالمعاهدة، إقامة احتفال لتوقيعها من جانب رؤساء الدول أو الحكومات، وليكن في اليابان في مدينة هيروشيما مثلا. وأن تكون هذه نقطة انطلاق للقضاء على الأسلحة النووية بصفة نهائية.

وفي هذا الصدد، تناشد اليابان كوريا الشمالية بشدة أن تشارك بجدية في الجهود الرامية إلى حسم قضية تطويرها للأسلحة النووية، وذلك عن طريق الحوار الدولي، بما فيه محادثاتها مع الولايات المتحدة.

يعد النقل غير المقيد للأسلحة التقليدية وتكديسها المفرط عاملا آخر من عوامل زعزعة الاستقرار في مناطق عديدة من العالم اليوم. فالحروب الأهلية التي شهدناها في مناطق معينة في افريقيا وفي أماكن أخرى، على سبيل المثال، أسفرت فيها تلك الأسلحة عن تصعيد عمليات القتال، وأدت إلى خسائر هائلة في الأرواح. ويتعين على المجتمع الدولي، في اعتقادي، أن ينظر بجدية في اتخاذ تدابير ملموسة لحسم هذه المشكلة.

وفي هذا الخصوص، اكتسب سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يُقصد به تحسين الشفافية في مجال نقل الأسلحة، أهمية متزايدة بوصفه تدبيرا فعالا لبناء الثقة على الصعيد العالمي. ويشترك أكثر من ٨٠ بلدا في السجل حاليا، ويحدونا أمل قوي في أن ينضم إليه مزيد من البلدان. وستعمل اليابان، مع دول أعضاء أخرى، لتوسيع ودعم السجل بشموله أيضا لمخزونات الأسلحة على سبيل المثال.

يتطلب منع وتسوية الصراعات الإقليمية نهجا شاملا يجمع بين الجهود الدبلوماسية وعمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة والمعونة الإنسانية والمساعدة في بناء المؤسسات الاجتماعية، والمعونة المتعلقة ببناء السلم ومثالها المساعدة المتصلة بإعادة التأهيل والتعمير.

واقتناعا مني بأهمية اتخاذ التدابير قبل أن تصبح الصراعات صعبة الحل، فإنني أؤيد بكل قوة توطيد الدبلوماسية الوقائية. وأعتقد، انطلاقا من وجهة النظر هذه، بأنه ينبغي لنا، بالتعاون مع البلدان المعنية، النظر بفعالية في منح المساعدة لأغراض توفير الاستقرار للظروف الاجتماعية والسياسية في المناطق أو البلدان التي توجد بها عناصر للاضطرابات.

لقد ثبت نجاح عمليات حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة في كمبوديا ومناطق أخرى عديدة، ومن المتوقع أن تلعب هذه العمليات دورا متزايد الأهمية. وأن تحسين فعالية عمليات حفظ السلم بدرجة أكبر سيتطلب بحثا أوثق لجملة أمور، منها الولاية والمدة ونطاق الأنشطة، وكذلك الدراسة الكاملة لمسألة سلامة الأفراد. وأن تعزيز الأساس المالي لعمليات حفظ السلم مهمة ملحة. ومن الضروري بوجه خاص أن تدفع الدول الأعضاء المبالغ المتأخرة من حصصها المقررة في الميزانية. ولا بد أيضا من البحث عن طرق لتوفير قاعدة مالية صلبة لعمليات حفظ السلم.

وستزيد اليابان، من جانبها، تعزيز عملية نشر الديمقراطية، بغرض المساعدة في تجذير السلم بعد توقف القتال. وهي تعلق أهمية خاصة على دعم الجهود الرامية لإجراء انتخابات حرة وعادلة.

ووفرت اليابان، إزاء الحالة المأساوية التي لا يمكن وصفها للاجئين الروانديين، كلا من المساعدة المالية والدعم المادي عن طريق مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا. وقررت حكومة اليابان إيفاد أكثر من ٤٠٠ فرد من قوات الدفاع الذاتي إلى المنطقة لتقديم المساعدة في مجالات مثل الرعاية الصحية وإمدادات المياه والنقل الجوي. والقيام ببعض هذه الأنشطة بدأ بالفعل. حينما تعمل اليابان مع المجتمع الدولي - لا سيما مع بلدان افريقيا - فإنها تبدي تصميمها على مواصلة جهودها الرامية إلى حل المسألة الرواندية.

وفيما يتعلق بالصراح في يوغوسلافيا السابقة، تواصل اليابان دعم جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم. وهي تناشد جميع الأطراف المعنية أن تقبل خطة السلم التي وضعها للبوسنة والهرسك فريق الاتصال، وأن تتعاون مع أنشطة الأمم المتحدة.

وتتمثل المهمة الثانية للأمم المتحدة في حل المشاكل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية والبيئة وحقوق الإنسان.

ومع تغير الظروف الدولية، تعود مسألة التنمية، اليوم، إلى الظهور كموضوع يشغل العالم، لذلك تدعو الحاجة إلى وضع استراتيجية جديدة للتنمية. وانطلاقا من وجهة النظر هذه، تؤيد اليابان أن تتضمن استراتيجية التنمية نهجا شاملا يجمع بين المساعدة والتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، فضلا عن نهج تفضيلي يوائم احتياجات البلدان النامية وفقا لمرحلة التنمية التي يمر بها كل بلد.

لقد ثبت أن المؤتمر الدولي للتنمية الافريقية المنعقد في طوكيو في العام الماضي، كان محفلا هاما في مجال مناقشة كيفية تحقيق الاستراتيجية الإنمائية. وستعقد حلقة دراسية في اندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر المقبل، للعمل على تطوير نتائج ذلك المؤتمر.

في عالم اليوم يصبح التعاون بين الجنوب والجنوب أمرا ذا أهمية متزايدة، حيث تتقاسم البلدان النامية الأكثر تقدما خبرتها وتكنولوجيتها مع البلدان النامية الأخرى. وتعتزم اليابان اقتراح خطط محددة لتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب في أنحاء العالم.

وفضلا عن ذلك، تواصل اليابان، بوصفها أكبر بلد مانح في العالم، جهودها لتوسيع نطاق مساعدتها الإنمائية الرسمية. وهي، إذ تقدم هذه المساعدة، تضع تماما في الاعتبار عوامل مثل النفقات العسكرية في البلد المستفيد ودرجة تنميته وإنتاج أسلحة الدمار الشامل به، وأيضا جهوده لتعزيز الديمقراطية وإدخال نظام اقتصادي توجهه السوق.

ونأمل أن تجري مناقشات ملائمة لخطة التنمية، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وأن تراعى فيها النقاط التي ذكرتها توا.

تواجه البشرية، في عصر الاعتماد العالمي المتبادل المتزايد، تحديات جديدة، مثل المشاكل البيئية

والسكانية، التي لا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق الجهود التعاونية الوثيقة بين البلدان الصناعيـــة والنامية.

وتشارك اليابان، من ناحيتها، مشاركة فعالة في جهود الحماية البيئية. ومثال ذلك، أنها تعمل لتعزيز الإطار الدولي لهذه الجهود ونقل التكنولوجيات الملائمة إلى البلدان النامية، وتوسيع ودعم مساعدتها الإنمائية الرسمية في مجالات بيئية. وفيما يتعلق بالسكان والإيدز أعلنت اليابان في شباط/فبراير من هذا العام "مبادرة المسائل العالمية"، التي توسع، بموجبها، مساعدتها للبلدان النامية بقدر كبير لمعالجة تلك المشاكل. وفي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود مؤخرا في القاهرة، أكدتُ أهمية إيجاد حل للمسائل المتعلقة بالسكان.

وتدرك اليابان إدراكا عميقا أن تنمية الموارد البشرية وتحسين مركز المرأة يؤثران تأثيرا هاما على الاستقرار الاجتماعي. لذلك فإننا نتطلع بتلهف إلى تحقيق خاتمة ناجحة للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي للمرأة، اللذين سيعقدان في العام المقبل. وعلاوة على ذلك، تشارك اليابان بنشاط في البرامج المتصلة بالمرأة في مجال التنمية وغير ذلك من الأنشطة الاجتماعية - الإنمائية التي تديرها وكالات الأمم المتحدة المختلفة.

ويمكن تشبيه التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان بالعجلات الأمامية والخلفية لمركبة ما: إذ يجب أن تعمل في ترادف لتعزيز تطور المجتمعات الديمقراطية. ومن المهم، لتشجيع مراعاة حقوق الإنسان بوصفها قيما عالمية وتحسين حالة حقوق الإنسان بفعالية في كل بلد، بذل جهود متواصلة لترسيخ الأنظمة القانونية وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولبلوغ تلك الغاية ستتعاون اليابان بكل الطرق الممكنة للمساعدة في أعمال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تنفذ على نحو فعال المهمتين الكبريين اللتين تضطلع بهما - المحافظة على السلم والأمن الدوليين وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية - فإنه يتوجب عليها أن تبذل جهودا صادقة للتكيف مع العصر الجديد وذلك بإجراء إصلاح هيكلي وإصلاحـــات في مجالي الإدارة والميزانية أيضا.

وإذ تسعى الأمم المتحدة إلى تدعيم أنشطتها من خلال الاصلاح، فإن اعادة هيكلة مجلس الأمن تكتسب أهمية خاصة. اليوم تغطي أنشطة مجلس الأمن نطاقا عريضا من القضايا المتصلة بالسلم والاستقرار العالميين. وبينما نمت عضوية الأمم المتحدة من ٥١ بلدا في ١٩٤٥ إلى ١٨٤ بلدا في الوقت الحاضر، فإن تشكيل المجلس، الذي كان يقصد به أن يعبر عن الوضع العالمي على النحو القائم عند إنشاء الأمم المتحدة، ظل دونما تغيير فعلي. وقد شهدنا في غضون ذلك بروز بلدان قادرة على تحمل قدر أكبر من المسؤوليات الدولية. لذلك، من الضروري أن تعاد هيكلة مجلس الأمن وأن يدعم، مع ضمان كفاءته، كيما يعبر عن الحقائق العالمية.

واتساقا مع الفلسفة الأساسية لليابان بخصوص المساهمات الدولية، والتي أوجزتها من قبل، أود التصريح بأن اليابان على استعداد، بتأييد من بلدان كثيرة، لأداء مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن. ويراودني الأمل في أن تسرع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمداولاتها حول هذا الموضوع خلال الدورة الراهنة، وأن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن خطة للاصلاح في وقت مناسب للدورة الخمسين الاحتفالية للجمعية العامة في السنة المقبلة.

مجلس الأمن ليس الهيئة الوحيدة المحتاجة إلى الاصلاح. فالجمعية العامة، التي تشارك فيها ١٨٤ دولة، تحتاج أيضا إلى اعادة تنشيط، ولابد لها من أن تنسق أنشطتها بشكل أوثق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وقد بدأت مؤخرا جهود لتهذيب أنشطة الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، كالتنمية والبيئة وحقوق الانسان، ولوضع أولويات واضحة لها، ومن الضروري، عند التصدي لتلك القضايا ذات الدلالات العميقة لمستقبل البشرية، أن نواصل العمل من أجل تدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الناحيتين التشغيلية والتنظيمية. وعلى النقيض من ذلك فإن مجلس الوصاية استكمل مهمته التاريخية، ومن رأيي أنه قد يكون من الملائم، في سياق اصلاح الأمم المتحدة ككل، أن ننظر في الغائه. ولابد لنا من أن نضاعف جهودنا لتعزيز الاصلاح الاداري والموازني مستفيدين في ذلك من انشاء مكتب خدمات الاشراف الداخلي في الدورة الماضية للجمعية العامة.

إن مرور نصف قرن منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة أفرغ ما يسمى «أحكام العدو السابق» من معناها. وتواصل اليابان السعي لحذف هذه الأحكام من نص الميثاق.

لقد ركزت ملاحظاتي اليوم على التحديات الثلاثة التي تواجه الأمم المتحدة: صون السلم والأمن الدوليين، وحل القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والحاجة إلى

اصلاح المنظمة. وإذا ما واصلت الأمم المتحدة السعي من أجل الاصلاح لتلبية الحاجات المتغيرة للعصر، وعملت على دعم وتوسيع التعاون فيما بين الدول الأعضاء فيها، فإنني واثق كل الثقة من أنها ستعزز من شرعيتها كمنظمة عالمية، وستستحدث قدرة على الاستجابة للتحديات الجديدة بشكل أكثر فاعلية.

ختاما، أود أن أناشد جميع الدول الأعضاء أن تتعاون كيما تكفل أن تذكر هذه الدورة بوصفها الدورة التاريخية للجمعية العامة التي آذنت بمقدم عهد جديد لأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي وزير خارجية البرتغال، صاحب المعالي السيد جوسيه مانويل دوراو باروسو.

السيد دوراو باروسو (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إن من دواعي سروري أن أتوجه بالتهنئة الحارة إلى السيد أمارا ايس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين. وإنني لأرى في انتخابه اعترافا بالدور الذي قامت به كوت ديفوار، البلد الأفريقي الصديق، في الساحة الدولية، علاوة على التقدير لخصاله الشخصية وخبرته.

يجدر بنا أيضا أن نعرب عن كلمة عرفان للرئيس السابق السفير صمويل انسانالي لما بذله من جهد مخلص وايجابي خلال الدورة الماضية للجمعية.

وأجدد التعبير عن اجلالي للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي للطريقة الواثقة والملتزمة التي يؤدي بها مهمته. وكما يعرف بالفعل، يمكن الاعتماد على البرتغال في السعي من أجل غايات السلم والتنمية وفي توطيد اصلاحات كبيرة في منظومة الأمم المتحدة.

سبق لزميلي الألماني أن خاطب الجمعية بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأعرب عن مواقف تشارك فيها البرتغال تماما. مع ذلك، أود أن أتطرق إلى قضايا معينة لها أهمية خاصة لبلدي.

لقد خلقت نهاية العصر الثنائي الأقطاب، وبطريقة مضللة إلى حد ما، قدرا أكبر من صعوبة التنبؤ وعدم اليقين في نظام الأمن الجماعي، وهو ما أدى بشكل جلي جدا إلى تولد النزاعات الوطنية المتطرفة من جديد وظهور بؤر جديدة للصراع. وأود أن أوكد، من هذا المنظور، الأهمية التي نوليها للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والآليات الاقليمية. إن هذا التعاون يضع موضع التطبيق مفهوم الأعمال المتكاملة ويسمح بايجاد حلول أكثر مرونة متوائمة مع ظروف محددة.

كما أن الطريق إلى الاستقرار والتطوير التدريجي لمفهوم جديد للأمن يمر عبر تحفيز المؤسسات السياسية القادرة على ضمان الاحترام للقيم المعترف بها على النطاق العالمي. وبالمثل، لن تحتاج السيطرة الدولية الأكبر على استخدام القوة إلى أفضل السوائل وأوفاها فحسب وانما إلى شرعية سياسية متجددة باستمرار من أجل إحكام السيطرة عليها. ومن رأيي أن هذه الشرعية مرتبطة بهدف بناء مجتمع دولي يقوم على المثل التي تعزز السلم والديمقراطية وحقوق الانسان.

يجب ألا يغيب عن أذهاننا كذلك البعد الاجتماعي والاقتصادي للقضايا التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين. إننا نحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى نهج متكامل تولى فيه الأولوية للبعد الوقائي، فيما يتعلق بجانبه السياسي والدبلوماسي المحض وجانبه الخاص بالمعونة الانمائية على حد سواء.

وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية المشاركة الملتزمة لجميع الدول في خطة للتنمية، على نحو ما دعانا الأمين العام إلى عمله. واليوم، وأكثر من أي وقت مضى، يثبت صدق كلمات البابا المبشرة: "التنمية هي الاسم الجديد للسلم".

وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نعيد التفكير في مفهوم التنمية ذاته وليس في دور المعونة الإنمائية فحسب. فينبغي أن يكون أكثر شمولا ويتضمن الاحترام للقيم الديمقراطية وحقوق الانسان علاوة على القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغير ذلك من القضايا المتصلة بحفظ البيئة، والمسائل الديموغرافية، والوقاية من الأمراض المتوطنة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات.

ولا بد لنا هنا من أن نؤكد على الأهمية التي نعلقها على مساعدة البلدان الملتزمة حقيقة بتنفيذ الاصلاحات الاجتماعية والسياسية - الاقتصادية المفضية إلى التنمية المستدامة. بيد أنه لابد من اكمال هذه العملية بنظام دولي متحرر بشكل متزايد وبمجموعة من التدابير التي تسعى إلى تقليل عبء الدين الخارجي وخلق الظروف اللازمة لاعادة تنشيط الاستثمارات الخاصة في اقتصاداتها.

وفي هذا السياق، أرحب بما تم في مراكش من توقيع اتفاقات جولة أوروغواي وبدء عمل منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب، والتي ستفسح المجال للتجارة الأكثر تحررا مع تدعيم القواعد والضوابط في نفس الوقت.

والبرتغال، كعضو في الاتحاد الأوروبي، تدافع بثبات عن توسيع الاتحاد وتدعيم الروابط مع البلدان الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية وفي حوض البحر المتوسط. وما من شك في أن الاتحاد الأوروبي يعد، بالنسبة للقارة بأكملها، قوة هائلة تعزز المثل الديمقراطية والاستقرار والرخاء واحترام حقوق الانسان.

ثمة منظمات أخرى، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد أوروبا الغربية، ومجلس أوروبا، تساهم بنفس القدر في تحقيق هذه المثل. وإذا ما كان انتشار الديمقراطية في أوروبا الشرقية قد خلق امكانية الالتحام في المستقبل بالاتحاد الأوروبي، فقد أفضى أيضا إلى قيام علاقات جديدة فيما يتعلق بالأمن في القارة.

إننا نتفهم الرغبة التي أعربت عنها بالفعل بلدان كثيرة من أوروبا الوسطى والشرقية للانضمام إلى منظمات الدفاع والأمن، كما أننا مستعدون للنظر، في الوقت المناسب، في توسيع نطاق عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي بشكل "تدريجي ومتوازن لكي تشمل تلك الدول التي تشترك معنا في نفس القيم الديموقراطية واحترام حقوق الانسان وسيادة القانون. إن مسألة توسيع نطاق عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي لتشمل دول شرق أوروبا لا يمكن أن تطغي على البعد الجوهري عبر الأطلسي، لابد أن يظل حجر الزاوية للأمن الأوروبي. ومن ناحية أخرى، يجب ألا تخلق أي زيادة في عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي انقسامات جديدة في أوروبا. ومن ثم، تؤكد البرتغال ضرورة الافادة من جميع امكانيات «الشراكة من أجل السلم»، التي هي آلية ترمي إلى الجمع بين بلدان منطقة أوراسيا في أنشطة موحدة من أنشطة التعاون العسكري.

وفي السنة الماضية، ذكرت هنا ان البرتغال تعتبر أن معاهدة عدم الانتشار أمر أساسي للأمن الدولي. وباقترابنا من مؤتمر عام ١٩٩٥، أود أن أكرر من جديد عزم حكومتي على دعم جميع الجهود التي تؤدي إلى تمديد ذلك الصك من غير شروط وإلى أجل غير مسمى.

وفي معرض الاشارة إلى الأمن، أود أن أسجل ترحيبنا وتأييدنا للمبادرة التي أعلنها هنا أمس الرئيس كلينتون من أجل الوصول إلى اتفاق حول الحد من انتشار الألغام المضادة للأفراد. وليس هناك وقت أنسب من هذا لتنفيذها؛ ومن جانبنا، استطيع أن أعلن هنا أن البرتغال الآن بصدد إعداد تشريع يحرم المتاجرة بتلك الأسلحة وانتاجها.

وفي السياق الأوروبي، لا يمكنني تجاهل الاشارة إلى الموقف في يوغوسلافيا السابقة، وبصورة خاصة، إلى النزاع الرهيب الدائر في البوسنة والهرسك. فعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة لوضع حد لتلك الحالة، لا تزال الحرب مستمرة بما تفرضه من ثمن فادح يتمثل في الموت، والدمار، والمعاناة.

ولقد أظهر المجتمع الدولي أن له مصلحة مشتركة في البحث عن حل سياسي لهذا النزاع. وعلينا أن نسلم بأن هذا التقدم لا يكفي، وبأنه بدون اظهار جميع الأطراف المشتركة بصورة مباشرة، لارادة سياسية حقيقية لن يمكن الوصول أبدا إلى حل ثابت ودائم.

ولقد شاركت البرتغال بالرجال والمعدات مشاركة نشطة، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وستظل البرتغال باقية في الساحة طالما كان لها نفع أو لزوم. ونحن في الواقع نعزز حاليا الفرقة البرتغالية الموجودة في المنطقة في اطار الأنشطة التي يضطلع بها اتحاد أوروبا الغربية.

إن افريقيا جنوب الصحراء، التي تربطها ببلادي وشائج ثقافية وتاريخية قوية بوجه خاص، لا تزال تعد المنطقة الأولى بين مناطق هذا الكوكب التي تبعث مستويات تنميتها على أشد القلق. وقد دافعت البرتغال عن الفكرة القائلة بأن على المجتمع الدولي أن يمنح افريقيا الأولوية الأولى، بما يتناسب مع الضخامة التي لا تبارى لحجم المشاكل التي يلزم التغلب عليها فيها. غير أنه يتعين أولا، أن يبرهن الأفارقة أنفسهم على أن التخلف ليس أمرا محتوما. وأعظم مساهمة يمكنهم تقديمها في هذا الشأن هي الالتزام المحدد بالبحث عن حلول سلمية للنزاعات القائمة والمحتملة الحدوث، والاستمرار في تعميق عملية إضفاء الطابع الديموقراطي السياسي والاجتماعي على القارة، فضلا عن القيام بالاصلاحات الاقتصادية التي لا غنى عنها.

إن إجراء أول انتخابات ديمقراطية حرة في جنوب افريقيا، وتنصيب نيلسون مانديلا رئيسا للدولة، وتشكيل حكومة للوحدة الوطنية، هي انجازات تاريخية، ليس فحسب لأنها طرحت الفصل العنصري وراءها، ولكن لأنها برهنت كذلك على إمكانية الوصول إلى حلول سلمية للمواقف المعقدة في افريقيا. إن البرتغال التي شاركت بنشاط في كافة الجهود الرامية إلى دعم عملية التحول الديمقراطي في تلك البلاد، توجه تحية حارة إلى دولة جنوب افريقيا الجديدة، وهي بلاد

تستضيف جالية برتغالية هامة. ونحن نعتقد أن الامكانيات البشرية، والاقتصادية والتكنولوجية لهذه البلاد يمكن أن تشكل بلا شك عاملا مهما للانتعاش الاقتصادي في الجنوب الأفريقي بأكمله.

وفي موزامبيق توجد كذلك بوادر على أن آمال شعبها المعلقة على عملية السلم لن تخيب. فعمليات تجميد مواقع القوات وتسريح أفرادها، والمضي في تشكيل القوات المسلحة الجديدة رغم حدوث بعض التأخير فضلا عن الطريقة السلمية التي جرت بها الحملة الانتخابية، كل هذه تعتبر انجازات هامة جدا يتعين تقديرها، وهي باكورة للانتخابات القادمة التي ستجرى في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ والتي ستكون اللحظة الحاسمة بالنسبة لمستقبل موزامبيق.

ونحن نناشد القوى السياسية الرئيسية في موزامبيق، لكي تتوصل إلى أشكال الحوار والتفاهم التي تفضي إلى ضمان المصالحة الوطنية التي تحترم المبادئ الديمقراطية احتراما تاما.

ولقد كانت البرتغال مراقبا في المفاوضات، وهي ممثلة في جميع اللجان التي شكلت بناء على اتفاق السلم، إذ تلعب دورا رئيسيا في تشكيل الجيش الجديد فضلا عن المشاركة الهامة في عملية الأمم المتحدة في موزامبيق.

وستظل البرتغال ملتزمة بمتابعة هذه العملية عن كثب في سياق الاتفاقات، ونحن نعتبر أن من المهم أن يؤيد المجتمع الدولي موزامبيق ليس فقط أثناء هذه المرحلة بوجه خاص، ولكن ايضا فيما نتعشم أن يكون المرحلة التالية لاعادة التعمير والمصالحة الوطنية.

وفي الجنوب الأفريقي، يشتعل نزاع من أطول النزاعات التي عرفها العالم وأشدها فتكا. ومازالت أنغولا مسرحا لحرب راح ضحيتها مئات الألوف من الضحايا الأبرياء.

والبرتغال بوصفها واحدة من ثلاثة بلدان تقوم بالمراقبة، ستستمر في بذل كل ما في وسعها لدعم وساطة الأمم المتحدة المحتلة في شخص الممثل الخاص للأمين العام، الذي أنتهز هذه الفرصة لأحيي جهوده من أجل ايجاد حل نهائي قاطع للنزاع الأنغولي.

ولا يستطيع المجتمع الدولي، ولا ينبغي له، أن ينسى منشأ النزاع الحالي، الذي بدد آمال شعب أنغولا التي انبثقت بعد اتفاقات بيسيس وانتخابات أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وعوضا عن القاء اللوم، نجد أن الأهم من ذلك الآن هو عدم التخلي عن الجهود الرامية إلى انهاء هذا النزاع الرهيب.

وقد وصلت مفاوضات لوساكا، التي تسعى لتحقيق مصالحة حقيقية في أنغولا، إلى مرحلة حاسمة، وذلك في سياق احترام اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأ/ن ذات الصلة.

إن القبول الكامل من جانب الحكومة الأنغولية و «يونيتا» لمجموعة مقترحات الوساطة حول المصالحة الوطنية، يشكل خطوة هامة. ويتعين توفير الوسائل اللازمة لكي تؤدى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا مهمتها بالكامل. وتحقيقا لهذا الهدف، يجب وضع القوات الملائمة، في الموقع عقب التوقيع على الاتفاقات بالأحرف الأولى، كما يجب تحديد الأبعاد الصحيحة لعملية حفظ السلم هذه.

وعلى أي حال، لن يكون السلم ممكنا ما لم توجد ارادة صادقة من جانب الأنغوليين أنفسهم.

وإنني أناشد هنا الحكومة الأنغولية ويونيتا أن تبذلا كل ما في وسعهما حتى لا تضيع هذه الفرصة.

وأناشد كذلك المجتمع الدولي مضاعفة التزامه ودعمه.

وعلى الرغم من استمرار النزاع في أنغولا، فإن التغييرات التاريخية الجارية الآن في الجنوب الأفريقي تتيح إمكانيات يتعين توطيدها وتطويرها.

ولقد أيدت البرتغال منذ البداية مشروع إجراء الحوار بين الاتحاد الأوروبي وتلك المنطقة من افريقيا، وهي فكرة تم الإعراب عنها مؤخرا في مؤتمر برلين الذي ضم الاتحاد الأوروبي، ومجموعة تنمية الجنوب الافريقي. وكما جاء في اعلان برلين، فإن هدف هذا الحوار هو، في جملة أمور، تشجيع وتنمية التجارة والاستثمار والتعاون من أجل حفز التنمية المتوازنة في تلك المنطقة، مما قد يوفر، بدوره، قوة دفع للتقدم في بقية أنحاء القارة.

ويوضح الموقف المأسوي في رواندا مدى أهمية دور منظمة الوحدة الأفريقية في الحيلولة دون حدوث مثل هذه المواقف، وذلك من خلال تنفيذ آليتها الرامية إلى منع ومعالجة وحسم المنازعات، التي أنشئت في السنة الماضية في يوم ٢٩ تموز/يوليه في مؤتمر القمة الأفريقي بالقاهرة. ومنذ البداية أيدت البرتغال إقامة هذه الآلية، وهي على استعداد للمشاركة النشطة، بالاشتراك مع البلدان الافريقية وغيرها من البلدان ذات الفكر المماثل، في البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق القوة اللازمة لهذه الآلية.

ولا يمكنني أن أنهي هذه الإشارة الى افريقيا دون الترحيب بالطريقة التي عقدت بها أول انتخابات ديمقراطية وحرة في غينيا - بيساو، والتعبير عن

الارتياح للمناخ السلمي والمنظم الذي اتسمت به الحملة الانتخابية التي تجري توطئة للانتخابات المقرر عقدها في سان تومي وبرينسيبي، خلال بضعة أيام.

ويعتبر من بين الأولويات الحالية لسياستنا الخارجية المشاركة بجهودنا مع تلك البلدان التي تشاطرنا اللغة البرتغالية، وإننا نبني معهما مجتمعا أثق بأنه سيمثل واقعا جديدا ومثاليا.

وإننا نسعى أيضا الى تعميق الحوار السياسي والتعاون فيما بين أوروبا وأمريكا اللاتينية. ويتخذ هذا التعاون طابعا مؤسسيا في آلياته الخاصة به، ومن بينها أخص بالذكر على سبيل المثال الحوار بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو فضلا عن مؤتمرات القمة الامريكية - الأيبرية. وان هذه بدورها قد سمحت بمناقشات صريحة ومتعمقة للمسائل السياسية ذات الاهتمام المشترك لهذه البلدان التي توحدها الأواصر الثقافية والتاريخية والحساسيات المشتركة. وهذا هو ما تجلى كذلك في مؤتمر القمة المعقود في كارتاخينا بكولومبيا.

ويسعدني أن يكون بوسعي أن أنوه بالتطور الواضح صوب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الذي حدث في امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. إن هذا التطور الإيجابي يمثل مفارقة صارخة مع حالات مفزعة مثل حالة هايتي، وهي بلد تتهيأ فيه الآن الظروف لإعادة إقرار النظام الدستوري الديمقراطي في أعقاب تدخل القوة المتعددة الجنسيات الذي أذن به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ولا تزال البرتغال تكرس اهتماما خاصا لتطور الحالة في شمال افريقيا. ولهذا ما فتئنا ندعو الى التقارب بين بلدان تلك المنطقة وفقا لإعلان لشبونة الصادر عن مجلس أوروبا، والذي، على ما أذكر، حدد مفهوما جديدا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما بين الاتحاد الأوروبي والمغرب. وفي أعقاب الاجتماع الذي عقده مجلس أوروبا في كورفو الذي أعطى أهمية خاصة للاستقرار والأمن في البحر الأبيض المتوسط، نؤكد من جديد تمسكنا باجراء الحوار وتعميق العلاقات مع بلدان المنطقة. ثم اننا لا نستطيع أن ننادي بأي نهج آخر عندما ننظر الى الموقع الجغرافي المتقارب والى العلاقات التاريخية الوثيقة التي توحد البرتغال مع شمال افريقيا.

وفي الحقيقة، من الأهمية بمكان أن تقوم بلدان كل من جانبي البحر الأبيض المتوسط بتعميق حوارها حتى نستطيع تفادي انتشار فكرة نرفضها، ألا وهي فكرة الصراع بين الحضارات. وعلى العكس من ذلك، ينبغي أن نعتز بفكرة تمكن البلدان التي توجد بها أخطار سياسية مختلفة والتي يعتنق سكانها ديانات مختلفة من إقامة علاقات قوامها الثقة والتعاون الحقيقي.

وإني أرى أنه أصبحت تتوفر لدينا اليوم أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السلم الشامل في الشرق الأوسط سيكون حقيقة في المستقبل غير البعيد. فالاتفاقات التي أبرمت بالفعل فيما بين اسرائيل والفلسطينيين من ناحية، واسرائيل والأردن من ناحية أخرى، تشهد على تصميمهم على السعي من أجل إيجاد سلم شامل، وعادل ودائم. والإنجازات المحرزة بالفعل ستحفز قطعا على الإقدام على مبادرات جديدة.

ومن هذا المنظور، ينبغي لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها أن تكون معبرة عن التطورات الإيجابية التي سُجلت بالفعل.

ومن الضروري أيضا أن يدعم المجتمع الدولي، وبخاصة بلدان المنطقة، الجهود الجارية. ونأمل أن يكون ذلك التقدم في عملية السلم، في كل من جوانبها الثنائية والمتعددة الأطراف، باكورة قدرة على إقامة حقبة جديدة من الاستقرار والتنمية في ذلك الجزء من العالم.

لقد كان التمسك بالروح العالمية سمة مميزة دوما لأفكار البرتغاليين وسلوكهم. وفي آسيا، تتمتع البرتغال بعلاقات استمرت على مدى قرون مع عدة بلدان، ونتعشم أن تستمر هذه العلاقات وتتطور. وإننا ننظر بإعجاب كبير الى تطور بعض مناطق تلك القارة. ونحن واثقون بأن بلدان تلك المنطقة ستكون لها أهمية متزايدة دوما في تحديد مصير كوكبنا.

وتولي البرتغال أكبر قدر من الأهمية الى احترام حقوق الإنسان، حتى أن هذا الاحترام يصح أن يُعد ركنا أساسيا من أركان سياستها الخارجية. إن عملنا في هذا المضمار يهتدي بنبراس مضيء هو نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، الذي رفض أي خفض أو تراجع في المعايير القائمة. ونحن نؤيد عمل المفوض السامي ومركز حقوق الإنسان، وينبغي أن توفر لهما كليهما الوسائل المالية اللازمة من أجل ممارسة وظائفهما على نحو يتسم بالكفاءة.

إننا نحرص، بالتزام خاص، على نصرة مبدأ العالمية عندما يطبق على احترام حقوق الإنسان وعدم جواز تجزئتها. ونحن نعارض أية محاولة لإخضاع مراعاتها التامة لأي أهداف أخرى. وفيما يتعلق بهذه المسألة، لا يمكننا أن نلين ولا يجب أن نلين. إننا نعتقد أن

الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتنمية عناصر يعزز كل منها العنصرين الآخرين.

كما نعلق أكبر قدر من الأهمية على المؤتمرين العالميين المقرر عقدهما في عام ١٩٩٥ أي مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي للمرأة. ونعتبر أن النتائج الإيجابية التي أحرزها أخيرا في القاهرة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية هي نتائج تبشر بالخير وتستحق منا الترحيب.

وفي سياق حقوق الإنسان، التي أبرزت هذه المنظمة دائما من بينها حق تقرير المصير، أشعر أن من واجبي أن أتناول مسألة يوليها المجتمع الدولي اهتماما متزايدا، أشير بذلك الى إقليم تيمور الشرقية غير المتمع بالحكم الذاتي، وإني أؤكد من جديد أمام هذه الجمعية أن البرتغال ليس لديها هدف خاص فيما يتصل بمسألة تيمور الشرقية يتجاوز الدفاع عن حقوق شعبها وإنهاء عملية تصفية استعمار الإقليم وفقا للقانون الدولي وفي إطار الاحترام الكامل للحقوق المشروعة للشعب التيموري. ولهذا السبب لا نزال ملتزمين بالمحادثات التي تجري، تحت إشراف الأمين العام، مع الحكومة الاندونيسية بهدف إيجاد حل عادل وشامل ومقبول دوليا.

ولا ريب في أن التقدم كان بطيئا، وأننا لم نحرز تقدما في معالجة جوهر المسألة. إلا أنه كما يظهر من قراءة التقرير المرحلي للأمين العام - وينبغي أن أعرب هنا عن كلمة تقدير له - قد تم اتخاذ بعض الخطوات، ولا يقتصر الأمر على ما يسمى بتدابير بناء الثقة بل يشمل أيضا مشاركة التيموريين أنفسهم في السعي من أجل إيجاد حل لمشكلة هم الطرف المعني الرئيسي فيها.

لم تعد تيمور الشرقية في الآونة الأخيرة إقليما يكاد أن يكون. وإننا نأمل بإخلاص بأن يسهم الاهتمام المتزايد الذي يمنح لهذا الإقليم إسهاما حاسما في تحقيق تحسن في الحالة الملموسة لشعبها، وفي اعتماد نهج أكثر تماسكا في الاعتراف بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف والدفاع عنها.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ستدخل اتفاقية قانون البحار حيز النفاذ. وتكون بذلك ذروة عملية طويلة وهامة ستفتح قنوات جديدة وواضحة للعمل والتعاون. إن أهمية هذا المجال فيها بجلاء ما يبرر اعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء مشروع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإعلان عام ١٩٩٨ سنة دولية للمحيطات. ونحن واثقون بأن إعلانها هذا سيسهم بصورة فعالة في قيام مناقشات أوسع نطاقا وفي زيادة تنوير الرأي العام العالمي بصدد أهمية المشاكل التي نواجهها في هذا المجال، مما يتيح بالتالي اعتماد الحلول التي تسمح بحلها على صعيد عالمي. وتشارك البرتغال بنشاط في هذه المناقشة وهي تحرص على أن تتيح بعقدها معرض لشبونة لعام ١٩٩٨، الذي سيكون آخر المعارض الكبيرة في القرن العشرين والذي يتصل موضوعه بصورة مباشرة بهذا المجال - أداة هامة في خدمة الأهداف التي وضعناها.

وفي الختام، أود أن أعلق على الإصلاحات المؤسسية التي تعتبر لازمة جدا لتكييف المنظمة مع السياق الدولي الجديد وتحدياته والإمكانيات الأعظم المتاحة للتعاون العالمي. هذه الإصلاحات التي نعتقد أنها لازمة وعاجلة، ينبغي أن يتسم تنفيذها بالشفافية وأن تجرى على أساس توافق الآراء. وينبغي أن تكون واقعية وأن تهدف الى زيادة الكفاءة.

ورغم أننا لا نزال في المرحلة التمهيدية، فإننا نعتبر أنه من المفيد أن نوضح هنا ما يرمي إليه تفكيرنا في هذه المسألة. أولا وقبل كل شيء، إننا نعتقد أن من الضروري لتعزيز كفاءة ومسؤولية مجلس الأمن، ونرى أنه لا ينبغي إنشاء فئة ثالثة للأعضاء تضاف الى فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وإن الحل العملي والمعقول لضمان تعزيز الصفة التمثيلية للمجلس إنما يتمثل في زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بعضو واحد لكل منطقة. كما نرى أن عدد الأعضاء الدائمين ينبغي زيادته، ولكن هذه الزيادة لا ينبغي أن تكون على حساب عدد الأعضاء غير الدائمين.

نحن نشجع الاتفاقات الإقليمية التي تسمح بتوسيع التمثيل في مجلس الأمن عن طريق زيادة التناوب. ومن الأمور الحاسمة أن تتوفر لدى الأعضاء الدائمين في المجلس القدرة والإرادة السياسية للاضطلاع على نحو تام بالمسؤوليات التي تترتب على شغل ذلك المركز والتي تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد أعلنت بعض الدول عن استعدادها للاضطلاع بمسؤوليات أكبر في صدد تحقيق أهداف الميثاق. وتعلن حكومة البرتغال هنا اليوم تأييدها لانضمام ألمانيا واليابان كعضوين دائمين في مجلس الأمن. إن ألمانيا الموحدة، وهي بلد وفر حافزا ملحوظا لبناء الاتحاد الأوروبي، واليابان، الدولة العظمى في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بوسعهما كلتيهما أن تسهما إسهاما فعالا في زيادة ثقل وفعالية مجلس الأمن. بيد أنه سيكون مما يستعصي فهمه أن يسقط نصف الكرة الجنوبي من الحساب عند زيادة عدد الأعضاء الدائمين

في مجلس الأمن. وفي هذا السياق، أشير بالطبع، من بين البلدان المؤهلة، إلى البرازيل، وهي عضو مؤسس في الأمم المتحدة، وأكبر بلد في أمريكا اللاتينية ودولة ملتزمة بصورة قاطعة بمبادئ الميثاق.

إن البرتغال مرشحة لمقعد في مجلس الأمن لفترة سنتين تبدأ في عام ١٩٩٧. وترشيحنا ناتج عن التزامنا العميق بالأهداف الرئيسية للأمم المتحدة المنصوص عليها في الميثاق. كما أنه يجسد رغبتنا في الإسهام التام في صيانة السلم والأمن الدوليين.

وبذلك تؤكد البرتغال من جديد التزامها بأهداف الأمم المتحدة، التي ما برح بلدي يساندها بشعور متزايد بالمسؤولية بوصفه مشاركا نشطا في مختلف مجالات عمل المنظمة، ولا سيما عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إننا نقترب من العيد الخمسين لميثاق الأمم المتحدة. وستسعى البرتغال إلى التأكيد على هذا الاحتفال وكفالة تفهم عامة الناس لأهميته، ولا سيما الشباب.

وفي هذا الاحتفال، نود أن نسهم في عملية إحياء مثلنا وإيقاظ ضمائر الناس بغية تشجيع المزيد من المشاركة في الأهداف التي كرسها ميثاق الأمم المتحدة.

وباختصار، هذا يعني تهيئة قدر أكبر من الحساسية بالدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في حل القضايا الكبرى التي تواجهها الإنسانية في نهاية هذا القرن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة السنغالي، ووزير الشؤون الخارجية وشؤون السنغاليين المقيمين في الخارج.

السيد نياسي (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يلتئم شمل المجتمع الدولي مرة أخرى إذ يلتقي هذا الجمع المتنوع من الأمم الأعضاء فيه للنظر في أحوال العالم وفي سبل التقدم في الأشهر الـ ١٢ القادمة.

ونحمد الله على إلهامه الوفود الحاضرة أن تختار سعادة السيد أمارا إيسي، وزير الشؤون الخارجية لجمهورية كوت ديفوار الشقيقة والصديقة، رئيسا للجمعية في هذه الدورة. إن في انتخابه تكريما لشخصه وإشادة ببلده، حيث يعترف ويسلم العالم بإخلاص لكوت ديفوار العظيم لكل ما يتصل بالسلم والتفاهم فيما بين الشعوب. وهي تفعل ذلك بفضل رؤية الرئيس الراحل هوفويه بوانييه، التي يواصل خلفه اللامع، الرئيس هنري كونان بيديه، السير على هداها.

إن الفرح والفخر اللذين أشعر بهما شخصيا تجاه صديقنا وشقيقنا، يشاطرني إياهما بالتأكيد وفدي كله فضلا عن السنغال التي ما برحت منذ أزمان موغلة في القدم يحتفظ بالعديد من روابط الصداقة والتعاون مع كوت ديفوار. ومن هنا فإن تسليم المجتمع الدولي بمزاياه قد حظي في السنغال بنفس القدر الكبير من الترحيب والتشجيع الذي لقيه في كوت ديفوار. وبوسع الرئيس أن يعول على مؤازرة وفد السنغال إسهاما في نجاح مهمته.

ونشيد بسلفه، الممثل الدائم لغيانا، السفير صمويل إنسانالي، على المهارة والمقدرة اللتين أدار بهما عمل الجمعية في دورتها الثامنة والأربعين.

كما أود أن أكرر امتناننا لأميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الطاقة والتفاني اللذين يواصل تكريسهما لمهمته البارزة على رأس منظمتنا، وهي مهمة يضطلع بها بنفس الكفاءة في سياق عالمي متزايد الصعوبة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أشكر الوفود على القرار الاجماعي بانتخاب الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة، السيد كيبا بيراني سيسي، وهو من أبرز الدبلوماسيين لدينا، رئيسا للجنة الثالثة. وبذلك أوكلت هذه المهمة الى السنغال التي يعرف الجميع تفانيها من أجل حقوق الإنسان وفي خدمة المجالات الأخرى الواقعة ضمن اختصاص هذه اللجنة الهامة. إن السيد سيسي ونحن جميعا عاقدو العزم على بذل قصارانا، مع بقية البلدان الممثلة هنا، لكفالة أن يكلل عمل اللجنة الثالثة بالنجاح.

وإذا كانت هناك سنوات لا يمكن للتاريخ أن يغفلها فإن فترة الاثني عشر شهرا الماضية هي دونما شك من بين تلك السنوات. فلقد كانت حافلة الى أبعد الحدود بأحداث ذات أهمية سياسية كبرى من أبرزها التطورات الايجابية للوضع في جنوب افريقيا التي شهدت نهاية الفصل العنصري وشهدت قبل أشهر قليلة مولد دولة ديمقراطية. كما كانت فترة اتسمت أيضا بالتبدلات السياسية والسيكولوجية الكبرى التي طرأت على العلاقات العربية - الاسرائيلية. وفي هذا السياق، نشعر بالامتنان لرؤية جنوب افريقيا الآن تحتل مكانها الصحيح في إطار أسرة الأمم.

إن الحق ينتصر دوما في النهاية. وباسم هذه الحقيقة الحتمية - التي ترمز الى الهدف النهائي للقضايا العادلة - شهدت المشكلة المزمنة في الشرق الأوسط،

التي تشكل قضية فلسطين لبها، منذ صدور إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن، تطورات طابعها التداعي المتواصل لأجزاء هامة من الجدار السيكولوجي الذي ظل فترة طويلة يقف حاجزا بين العرب والاسرائيليين.

وبذلك نجد في هذه المنطقة التي كانت مهد الرسالات الروحانية السامية لأديان الكتاب، أن هذه التطورات تبعث الآن الأمـــل، الأمل في أن نرى أخيرا إفســـاح مجـــال للتعايش الدائـــم بين الاسرائيليين والفلسطينيين، بين اسرائيل والبلدان العربية، مع الاحترام الحقيقي للحقوق الثابتة لشعوب ودول المنطقة بأسرها، كما تبرر الأمل في رؤية قيام التعاون بين هذه الدول والشعوب على جميع المستويات الممكنة، بحيث تدير معا أنظمة دعمها الحيوية.

ومن المناسب في سياق ذكر هـــذه الآمال أن نشيد بجميع المشاركين في هـــذا التطـــور الايجابـــي فلـــولا جهودهم لما أشرقت هذه النافـــذة الجديدة من الفرص على صراع الشرق الأوسط، ونشيـــد بصـــورة خاصة بالقادة الفلسطينيين والاسرائيليين الذين اتفقوا أخيرا، بفضل شجاعتهم السياسية وإحساسهم بالمسؤوليـــة التاريخية، على المضي في هذا الطريـــق صـــوب ســـلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وإذ نعرب مرة أخرى عن تأييد السنغال لفخامة الرئيس ياسر عرفات وإعجابها بشجاعته وبصيرته السياسية اللتين أديتا به إلى التعلق بقوة بغصن الزيتون الذي حدثنا عنه هنا في عام ١٩٧٤، أود، بالنيابة عن السنغال، أن أعرب عن الأمل في أن تسير، فيما هو يتخذ الخطوات الأخرى اللازمة للتوصل إلى حل شامل للصراع العربي - الاسرائيلي، معالجة جميع الجوانب الأخرى لهذه المسألة وفقا للاتجاه الايجابي الذي تتسم به التطورات الراهنة، وأن يتم التوصل إلى تسوية تتمشى مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن.

كما أننا نود أن نتوجه صادقين بمشاعر التهنئة والتشجيع هذه إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي، صاحب السعادة السيد اسحاق رابين، وإلى وزير خارجيته، السيد شمعون بيريز، على جهودهما المتواصلة للتوصل إلى تسوية لأزمة الشرق الأوسط. ولا بد من مواصلة هذه الجهود ومضاعفتها وتشجيعها.

ولكن السنة الماضية، على الرغم من تسجيلها لهذه الأحداث الايجابية والتاريخية، لم تكن خالية من الأسباب الداعية إلى القلق بل، في بعض الأحيان، إلى اليأس. وفي الحقيقة، على الرغم من جهودنا المتجددة باستمرار، فقد ظلت عدة صراعات قائمة بل انها في بعض الأحيان تنغمس في فظائع كنا نأمل في عدم مشاهدتها مرة أخرى.

لقد وصلتنا من أنغولا إلى البوسنة والهرسك، ومن ليبريا إلى الصومال، ومؤخرا من رواندا، الأصداء والصور، ورأينا أهوال الأزمات المستمرة التي لا تترك لنا خيارا سوى مواصلة السعي الحثيث إلى الحوار والعمل المتضافر من أجل إيجاد الحلول الدائمة القائمة على الانصاف، وعلى العدالة، وعلى حكم القانون، وعلى الارادة الراسخة في العيش أخيرا بسلام في مجتمع يؤلف بين البشر.

وبالنسبة للصراعات الجارية في القارة الافريقية، يتعين اليوم أكثر من أي وقت مضى تطبيق آليات لمنع الصراعات الافريقية والسيطرة عليها وتسويتها من خلال احترام اتفاقات السلم المختلفة التي وقعتها فصائل تواصل، للأسف، قتل بعضها بعضا؛ فالقارة الافريقية يجب أن تلتزم دفعة واحدة وإلى الأبد بالمعركة الوحيدة التي تستحق أن تخاض ، أي معركة تحقيق التنمية الديمقراطية والرقي بحقوق الانسان.

لقد كرست منظمة الوحدة الافريقية نفسها لهذه المهمة، وفعلت ذلك بعزم وشجاعة. وهي اليوم بحاجة لتأييد المجتمع الدولي بأسره.

إن مسألة أنغولا يجب أن تحسم سلميا ونهائيا بروح مفاوضات لوساكا التي تجري برعاية الأمم المتحدة. ولا بد لنا، بعد أن هللنا للجهود القديرة التي بذلتها السلطات في لواندا، أن نوجه نداء جديدا قويا ومحددا إلى الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) لإعطاء الفرصة للسلم ليسود أخيرا في أنغولا.

وفيما يتعلق بالمشاكل في الصومال ورواندا، أود أن أذكر ببعض الحقائق المحددة المتعلقة بالموقف الذي اتخذته بلادي، السنغال، إزاء تلك المسائل التي تهمنا جميعا.

في الصومال، من الواضح أن السلم الذي يسعى المجتمع الدولي إليه منذ أمد طويل لن يتحقق إلا من خلال تسوية سياسية شاملة تعالج جميع جوانب ذلك الصراع الذي يتقاتل فيه الأشقاء. وقد طرح فخامة الرئيس عبده ضيوف - الذي كان وقتئذ رئيس منظمة الوحدة الافريقية، والذي تكلم أيضا بصفته رئيس اجتماع القمة السادس لمنظمة المؤتمر الاسلامي - في الخطاب الذي ألقاه من هذا المنبر في عام ١٩٩٢، فكرة عقد مؤتمر دولي يكرس للصومال، وذلك لإدراكه المبكر لهذه الحقيقة. وقد استجابت الجمعية العامة في ذلك

الحين للنداء الذي وجهه رئيس الدولة السنغالي باتخاذها قرارا بهذا الشأن لا يزال منطبقا تماما حتى الآن. وفي ضوء استمرار مشكلة الصومال، التي يبدو مرجحا اليوم بأكثر من أي وقت مضى أنها ستشهد فصلا - مفجعا جديدا، فمن الواضح أن الوقت قد حان لتجديد النظر في تلك المبادرة.

وفي رواندا، وقعت مأساة انسانية على مستوى لا يكاد يوجد له مثيل عقب أحداث شهر نيسان/ابريل الماضي. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلادي تشارك بنشاط في البحث عن حل لهذا الصراع منذ عام ١٩٩٢. وفي الحقيقة، ترأس الرئيس عبده ضيوف، الذي كان آنذاك رئيس منظمة الوحدة الافريقية، المفاوضات المطولة التي أفضت إلى اتفاقات أروشا. وبالاضافة إلى ذلك، شارك ضباط من الجيش الوطني السنغالي في فريق المراقبين العسكريين المحايدين التابعين لمنظمة الوحدة الافريقية المكلف بمراقبة وقف إطلاق النار، وقد حلّت محل هذا الفريق كما نعلم، في عام ١٩٩٣، عند التوقيع على اتفاقات أروشا، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، التي كانت السنغال، ولا تزال، مشاركة فيها.

وبالتالي، كان من الطبيعي تماما أن يعمد مجلس الأمن في ٢٢ حزيران/يونيه من هذا العام، إزاء استمرار المذابح المنكرة للمدنيين، إلى اتخاذ قراره ٩٢٩ (١٩٩٤)، الذي أنشأ بموجبه قوة متعددة الجنسيات لأغراض انسانية، وأن تقرر السنغال المشاركة في تلك القوة.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، لا حاجة بنا إلى التذكير بأن هذه دولة عضو في الأمم المتحدة يتحمل المجتمع الدولي التزاما تجاه سلامتها الاقليمية وسيادتها. وهذا يُحمل مجتمع الأمم، المجتمعة هنا معا، مسؤولية كاملة عن تسوية الصراع بعد تحديد هوية المعتدي.

ولكن يبدو وكأن الصرب البوسنيين قد أذن لهم بالفعل أن يتحدوا الارادة الصريحة للمجتمع الدولي دون عقاب وباستمرار. فالاعتداءات على أفراد قوة الأمم المتحدة للحماية، والانتهاكات المتكررة للمناطق الآمنة، ورفض خطة السلم الأخيرة التي اقترحها فريق الاتصال المنبثق عن البلدان الغربية الخمسة، تشكل كلها جزءا من نمط المواجهة الذي يتعين على المجتمع الدولي في النهاية التعامل معه بحزم وعزم.

وفي هذا الصدد، نحن نعتقد أن قيام مجلس الأمن في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ باتخاذ القرار ٩٤٣ (١٩٩٤)، الذي يعلق الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، ليس سابقا لأوانه فحسب بل هو في غير محله نظرا لتدهور الوضع.

وفي رأينا، وهو الرأي الذي تشاطره أغلبية الدول الحاضرة هنا، أنه ينبغي على الأقل الابقاء على الجزاءات، إن لم يكن تعزيزها، إلى أن تتم تهيئة الظروف المؤاتية - أي إقامة نظام فعال للمراقبة الدولية للحدود بين صربيا والجبل الأسود، من ناحية، والأراضي التي يحتلها الصرب البوسنيون، من الناحية الأخرى؛ ورفع الحصار عن سراييفو؛ والالتزام الصادق من جانب الصرب البوسنيين بالتعاون من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة؛ ووقف سريان حظر الأسلحة المفروض بموجب قرار مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) على الحكومة البوسنية من أجل أن تستعيد البوسنة والهرسك وسيلة ممارسة حق الدفاع عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن يكرس المجتمع الدولي نفسه لعملية إعادة إعمار البوسنة والهرسك، هذا البلد الذي يحطمه ويهدمه اليوم عدوان صارخ.

وفي رأينا أن هذه التدابير تمثل أدنى ما نتوقعه من المجتمع الدولي لإعطاء المصداقية لعملية السلم المنشودة في البوسنة والهرسك. وحول هذه المسألة الحساسة، ستواصل السنغال، التي يشغل رئيس دولتها أيضا منصب الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي، العمل في إطار القانون الدولي حتى يتسنى للشعب البوسني، بعدما تتحقق المصالحة فيما بينه، العيش في سلام دائم قائم على المساواة في الحقوق والواجبات فيما بين مختلف عناصره.

لقد بلغت المشاكل الاقتصادية اليوم حدا أدى إلى توليد مفهوم جديد للأمن العالمي. وفي الحقيقة، أصبح الشعور بانعدام الأمن ينبع اليوم من تقلبات الحياة اليومية أكثر مما ينبع من الخوف من كارثة عالمية. هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي هذا العام عن التنمية البشرية.

أن تأمين فرص العمل والضمان الصحي والأمن البيئي هي الأشكال التي تتخذها اليوم مشكلة الأمن العالمي. ومن الطبيعي أن يثير هذا التطور مسألة تحديد "عقد اجتماعي" جديد، لا بد أن تولي فيه أولوية أكبر للتضامن الإنساني - التضامن بين مجتمعات البشر - ولهذا تعلق السنغال أهمية كبرى على قمة التنمية الاجتماعية التي ستعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس القادم. وفي تلك المناسبة، سيتعين علينا أن نعيد هيكلة تفكيرنا بشأن التنمية، وسيكون من

الضروري أن نشدد بصورة أوضح على الجانب الإنساني للتنمية المستند الى تضامن دولي أكبر.

وانطلاقا من هذه الروح، اقترح رئيس الدولة السنغالي هنا في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، على المجتمع الدولي التوصل الى اتفاق عام بشأن التضامن - أي اتفاق "جنتلمان" بشأن التضامن. والأمن الايجابي أن هذا المقترح جرى تناوله الى حد كبير في المخطط التمهيدي لـ "خطة للتنمية" الذي تقدم به الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يستهدف النهوض بثقافة معززة حقا للتنمية، تأخذ في الاعتبار جميع جوانب الحالة الإنسانية.

وللأسباب نفسها ترحب السنغال بحرارة بالاصلاحات الجارية في أجهزة الأمم المتحدة ولاسيما، الأجهزة المسؤولة عن قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إننا نحبذ صيغة "تجارة لا معونة" التي تستخدم كثيرا للاشارة الى أن التجارة العالمية هي القوة الدافعة الحقيقية للتقدم الاقتصادي - وهي بذلك أهم من المعونة التي تقدم للتنمية. ومن الخير أنه على هذا القرار وقع ممثلو ١٢٦ بلدا في ١٥ نيسان/أبريل الماضي في مراكش بالمملكة المغربية الاتفاق القاضي بإنشاء منظمة التجارة العالمية.

ويحدونا الأمل بأن يكون في مولد منظمة التجارة العالمية تعبير عن اكتمال الهيكل الذي جرى تصوره قبل نصف قرن في بريتون وودز، حيث ترقى التجارة الدولية الى مركز معادل لمركز السياسة النقدية والمالية بالنسبة للتنمية. فالصك النهائي لاتفاق مراكش يفتح الطريق أمام ديناميه جديدة للعمل المتضافر، وللتشاور والتضامن، ستتيح في نهاية المطاف النهوض بنظام يحكم التجارة الدولية يكون أكثر عدلا وتوازنا.

واذا كان لهذا النظام أن يحقق ذلك، فإن تطبيقه العملي لا بد أن يتضمن مراعاة الاحتياجات والمشاكل المحددة لمجموعة البلدان النامية - مثل تحقيق قدر أكبر من العدالة في تحديد وتطبيق الآليات الجديدة التي ترمي الى توجيه التجارة الدولية؛ والتكامل الاقتصادي الاقليمي؛ وسياسات الهجرة؛ والتدريب المهني العالي؛ وتوليد فرص العمل؛ ونقل التكنولوجيات للوفاء باحتياجات بلدان الجنوب وتطلعاتها.

وفي هذا المضمار، يجب علي أن أذكر حدثا ذا أهمية كبيرة هو اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الخطير و/أو التصحر، خصوصا في افريقيا، وذلك في باريس في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. والكثيرون منا هنا يمثلون هذه البلدان.

وهذه، من الناحية العملية، نتيجة تولدت عن توصية واحدة من التوصيات الهامة التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وبوصفها المنادية الأولى بعقد هذه الاتفاقية، فإن قارتنا - افريقيا لا يسعها سوى أن ترحب بابرام هذا الصك القانوني المتعدد الأطراف، المبني على الاعتراف بوجود هذه المشكلة البيئية الباعثة على القلق.

ومن المستصوب أن تتوافر لهذه الاتفاقية، شأن غيرها من الاتفاقيات المماثلة النوع، الموارد المالية الكافية لتمكينها من وقف، بل عكس مسار، عملية التصحر التي تمثل بلاء حقيقيا للقارة الأفريقية.

إن التغيرات الهائلة التي جرت على مسرح العالم ابان السنوات القليلة الماضية تطرح على الأمم المتحدة تحديات ومهام جديدة. فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للمنظمة أن تعالج دعاوى توكيد الهوية والمتاعب الداخلية والحروب الأهلية، مع التمسك في الوقت نفسه باحترامها لمبدأ سيادة الدولة الذي هو حجر الزاوية في ميثاق سان فرانسيسكو؟

ما هي الكيفية التي يمكنها - بل يجب عليها - أن ترد بها عندما يقوم الأفراد والجماعات بارتكاب شتى أنواع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية، كما يحدث في حالة الصراعات الدائرة في يوغوسلافيا السابقة وأنغولا والصومال ورواندا؟ وأية حواجز يمكن أن تقام في وجه الارهاب والحرب الأهلية من أجل التغلب على تفكيك كيانات الدول التي تعد من عوامل السلام؟ في هذه المجالات الصعبة، كما في أخرى غيرها، يتعين على منظمتنا أن تثبت قدرتها على الابتكار والتكيف.

إن إنشاء محكمة دولية للنظر في جرائم الحرب المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، والخطة الرامية الى إنشاء محكمة دولية جنائية؛ والمداولات التي بدأت العام الماضي، بشأن اصلاح مجلس الأمن وبشأن تنفيذ الفصل الثامن من الميثاق على نحو أفضل - كلها تدلل على أن الأمم المتحدة قد عاهدت النفس على السير بخطى ثابتة على هذا الطريق.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن خصوصا، فإن الاصلاح المتوخى ينبغي أن يتحقق مع إيلاء الاهتمام في آن واحد لكفاءة أداء هذه الهيئة ولإتاحة التمثيل الحقيقي المتمشي مع الوقائع الجديدة في العالم.

إن التغيرات التي جرت في العالم أثناء السنوات القليلة الأخيرة تمثل في جوهرها التطلع الأساسي

للشعوب الى الحرية والعدالة والتنمية بروح من التضامن الإنساني. واذا أريد لرياح إقامة الديمقراطية التي ولدتها على الصعيد الوطني أن تبقى لزم القيام بعمل مواز على الصعيد الدولي. وفي الواقع، يجب علينا جميعا أن نضمن المشاركة المتساوية لجميع الدول في وضع المعايير الجديدة التي يمكن أن توفر للحياة الدولية أساسا أمتن وتحقق أمنا أفضل للجميع. ومثل هذا الأمن لا يمكن أن يقوم إلا على الثقة المتبادلة بالمبادئ التي تحكم اسهامنا الجماعي في بناء مستقبل أفضل للعالم - في انقاذ البشرية.

لذلك، وعشية الاحتفال بالذكرى الخمسين لمنظمتنا، دعونا نتصرف، يدا بيد وبروح الصداقة والتضامن، على نحو يجعل الحقبة الجديدة حقبة منيرة بضياء العدالة والسلم والتضامن كيما نترك للأجيال القادمة عالما شيمته السلم والعدالة والصداقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، سعادة السيد دونالد تشارلز ماكينون.

السيد ماكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أهنئ السيد عمارة ايسي ممثل كوت ديفوار على انتخابه عن جدارة رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، وأن أنقل اليه أطيب تمنياتنا بالنجاح في عمله.

إن المناقشة العامة، هي فرصتنا كأعضاء في الأمم المتحدة، للاضطلاع معا باستعراض سنوي لأعمال المنظمة - نجاحاتها واخفاقاتها - وأن نحدد بصورة جماعية المسائل التي نريد التركيز عليها. ومع اقتراب موعد الذكرى الخمسين التي تهل في العام القادم، هناك حاجة ملحة للقيام بذلك. وسيكون ذلك مناسبة لتحديد أولوياتنا الجديدة للقرن الواحد والعشرين.

لقد تراوحت استجاباتنا لبعض التحديات والمآسي التي تواجهنا اليوم بين الاستجابة الممتازة ولكنها لا تحظى مع ذلك في كثير من الأحيان بتغطية صحفية كافية، والاستجابة التي تكون للأسف قاصرة تماما فتلقى بالتالي تغطية صحفية ناقمة.

إن شعوب العالم تريد أن تؤمن بالأمم المتحدة وبما يتعين عليها انجازه. إلا أننا اذا كنا في بعض دوائر المنظمة نفتقد الى الهدف والمقاصد، فإن هذه الذكرى الذهبية قد تكون أقل بهجة وأخفت صوتا مما كان يتوقعه الكثيرون منا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس الأمير سيسواث سيريات (كمبوديا).

إن لنيوزيلندا اهتماما قويا بنجاح الأمم المتحدة، كاهتمام معظم الدول الصغيرة وشعب نيوزيلندا يؤمن دائما بالأمم المتحدة، وبالنهج الجماعي لحل المشكلات العالمية والإقليمية، وهذا ما يشهد به الدعم القوي الذي قدمته حكوماتنا المتعاقبة للأمم المتحدة.

ومن منطلق تجربتنا - وأنا لا أتردد في التنويه بها - في عضوية مجلس الأمن لمدة عامين عاصفين وبوصفنا عضوا ملتزما من الأعضاء المؤسسين للمنظمة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بعض الملاحظات حول المشكلات كما نراها باعتبارنا من المشاركين بدور في عملية اتخاذ القرارات الجماعية.

عندما شاركت نيوزيلندا في تأسيس الأمم المتحدة، كنا نرى، والعديدون غيرنا، أن الغرض الأساسي منها سيكون توفير نظام للأمن الجماعي. وحتى مؤخرا جدا، لم يكن ذلك يتجاوز كثيرا حدود الرؤية في المنام. إلا أنه بانتهاء المواجهة بين الدولتين العظميين، أصبح الهدف المتمثل في "السلم المشترك المنظم" الذي تكلم عنه الرئيس ودرو ويلسون بكل بلاغة قبل ثلاثة أجيال هدفا مطروحا أمامنا. ويجب علينا ألا ندعه يفلت من قبضتنا هذه المرة. على أن الأمر سيتطلب جهدا حقيقيا وتصميما أكيدا.

إن الأمن الجماعي، أو العمل سويا، هو حجر الزاوية لأمن الدول الصغيرة التي هي اليوم الأغلبية الساحقة في عضوية هذه المنظمة. والنيوزيلنديون يعترفون بأن السلم لا يتجزأ، وبأن بعد الشقة لا يشكل ضمانا بالتأكيد. فأي مشكلة في أي ناحية من أنحاء العالم يمكن أن يتسع مدى تأثيرها حتى يمس أقاصي الأرض. وفي حين أننا على الأرجح أبعد البلدان مسافة عن موقع الصراع الدائر في منطقة البلقان، فقد أرسلنا سرية معززة من الجنود للمساعدة في الجهود المبذولة من أجل تخفيف المعاناة، وآمل صادقا في أن يتحقق السلم يوما ما، وبمشيئة الأطراف المعنية، في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة.

وللأسباب ذاتها، ينخرط أفراد الدفاع التابعون لنا في عمليات دعم السلم في افريقيا والشرق الأوسط وآسيا ومؤخرا جدا في هايتي. فهناك ممرضون وأطبائيون ومعاونو معونة من نيوزيلندا منتشرون حول العالم دعما لهذه العمليات.

إزاء هذه الخلفية، يشعر النيوزيلنديون، مع ذلك، بالحيرة في بعض الأحيان تجاه الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة بعضا من المهام الهامة الموكولة إليها.

ففي البوسنة، وعلى الرغم من استخدام قوة هي بجميع المقاييس، كبيرة وجيدة التسليح وجيدة التدريب، يرى الناس على شاشات تلفازهم كل ليلة الإحباط الذي تتعرض له قوة الأمم المتحدة للحماية على يد مجموعات صغيرة من الجنود غير النظاميين، أو على يد شرطي واحد أو حتى مجموعات صغيرة من غير المحاربين. وفي هايتي، شاهدوا سفينة مكتظة بأصحاب القلنسوات الزرقاء تردها مجموعة صغيرة من السفاحين الذين يتباهون بمسدساتهم ويتسمون باسم غير مقنع هو "الملحقين".

وماذا يمكن للمرء أن يقول عن المأساة المروعة في رواندا؟ كيف يمكن أن ينطلق العنان بهذه الصورة الوحشية لهذا القدر كله من الكراهية، فيؤدي الى مقتل مئات الآلاف؟ إن ما شاهدناه في فزع على شاشات تلفازنا كان دمارا كنا نعتقد أن القنابل ذات القوة الانفجارية الهائلة هي وحدها القادرة على التسبب فيه. إن القتل المنتظم للرجال والنساء والأطفال الذي كان يجري لا لسبب إلا أصلهم العرقي يثير في نفسونا أشد الاشمئزاز.

لا توجد أجوبة سهلة. بيد أن المفتاح الأول الذي ينفتح به الباب أمام إمكانيات تحقيق الأمن الجماعي الحقيقي لا بد وأن يتمثل في التطبيق الصحيح لميثاق الأمم المتحدة. ويتعين علينا أن نقرر في أية مرحلة بالضبط ينبغي للأمم المتحدة أن تنخرط في عملية حفظ السلم. هل نحن ندرك وجود المشكلة، وإذا كنا ندركها فهل يجري تطبيق الدبلوماسية الوقائية التي نؤمن بها كل هذا الإيمان؟

إنني أري أنه يتعين علينا أن نقتفي نية الميثاق. فأولا، عند بداية الأزمة، أو حتى مجرد وجود دلائل على الأزمة، يتعين علينا بذل جهود أكثر جدية من خلال هذه الدبلوماسية الوقائية، بغية حل المشكلات والصراعات عن طريق التفاوض. ويجب أن تبذل الجهود في مرحلة مبكرة من أجل التصدي للأسباب الجذرية للصراعات وذلك بممارسة مجلس الأمن لجميع مسؤولياته بموجب الفصل السادس من الميثاق.

مع ذلك، فإننا نواجه في بعض المناسبات، وفي هذه الأيام التي تتصف بوجود تكنولوجيا الإعلام الحديثة، الورطة الناجمة عن التفاوت بين ما يحدث في أعين الرأي العام وما يحدث في الواقع. والتغطية المكثفة لوسائط الإعلام تضغط لتحقيق استجابة مباشرة. وفي حالة رواندا، كان هذا الأمر لائقا إلا أنه في ظروف أخرى، تتمادى وسائط الإعلام في تبسيط الأمور وتتجاهل حقيقة أن الأوضاع على الأرض تتصف بالفوضى وأن موارد الأمم المتحدة مجهدة بأعباء تفوق طاقتها.

والمجال الثاني الذي يمكن أن يطبق فيه الميثاق بعناية أكبر هو عندما تعرض المنازعات في بادئ الأمر على المجلس. وإنني أعتقد بأنه ينبغي للمجلس أن يستمع الى الدول المعنية على نحو كاف قبل التصدي للمشكلة خلف الأبواب المغلقة. وخبرتنا في مجلس الأمن توحي لنا بأن الاستثمار في الانفتاح الذي يتحقق بتطوير تقليد الاستماع الجماعي، رأسا، الى الأطراف المعنية سيكون استثمارا في محله حتى لو جرى هذا الاستماع بصورة غير رسمية.

وعلى نفس الوتيرة، فإن الميثاق يتوقع بصورة محددة اشتراك البلدان التي تقدم قوات في اتخاذ القرارات الهامة دون أن يكون لها حق التصويت. ونيوزيلندا ما فتئت تلح على هذه المسألة منذ مدة، ولكنها لم تحقق إلا نجاحا محدودا حتى الآن. والواقع أن الوقت آت الذي ستضطر فيه الجمعية العامة الى التصدي للمسألة إذا لم يتجاوب مجلس الأمن على نحو كاف للشواغل التي أثيرت.

إن الكثير متوقع من الأعضاء الدائمين في المجلس وفقا للميثاق. وما من شك في أن باستطاعتهم أن يسهموا اسهاما كبيرا في عمل الأمم المتحدة، وهم يقومون بذلك فعلا. فالقيادة والتضحية من جانب الدول الكبرى كانتا، على سبيل المثال، مفيدتين في التحدي بنجاح للعدوان على دولة الكويت الصغيرة قبل ثلاث سنوات ونصف السنة.

إنني أؤكد مرة أخرى، مع ذلك، على الطبيعة الجماعية لاتخاذ القرار في مجلس الأمن. فالتمييز بين آراء "الأعضاء الخمسة الدائمين" والأعضاء الآخرين ليس في الحقيقة أمرا سليما. إن المجلس فريق واحد يتألف من ١٥ عضوا، ويجب عليه أن يعمل سويا، وأعني بذلك أن يعطى وزنا كاملا لآراء جميع أعضائه. وقوة مجلس الأمن تتعزز كل عام بفعل الحماسة المتقدة التي يأتي بها الأعضاء الجدد في ١ كانون الثاني/يناير محاولين اختبار إمكانية النجاح في هذا المحفل الذي ربما أصبح يفرد له المحل الثاني من الأفضلية.

إنني أذكر الجمعية العامة بأن الميثاق ينص بوضوح على أن المعيار لعمليات حفظ السلم والأمن الدوليين سيكون عمليات الأمم المتحدة. إن العمليات الوطنية ليست مستبعدة طبعا. لذلك أود أن أسلط الأضواء على الاتجاهات الأخيرة التي تنحو صوب إقامة تحالفات موضوعة تحت إمرة وطنية وأن أتساءل عن مدى

صحتها وعن الآثار المترتبة على ذلك على احتياجات الأمن الجماعي للبلدان الصغيرة والنائية التي لا تنطوي حالتها على أهمية استراتيجية للغير.

إلا أن الحكم على مجلس الأمن سيتوقف على فعاليته، ويؤمل أن يفوق وزن النجاحات وزن أوجه الفشل. ولكن علينا جميعا التزاما بتحسين نسبة النجاح، وأنا مؤيد بحماس لتحسين نسبة نجاحنا، ولكن الكثير من هذا النجاح سيعتمد على الطريقة التي تدار بها المسائل. وأود أن أتناول موضوع إدارة المسائل هذا.

إن المفتاح يتمثل، حسب خبرتنا، في استخدام أدوات للإدارة ترتكز على التجربة الحديثة الثابتة للقطاعين العام والخاص. وهذا شيء قيم جدا. فما هي هذه الأدوات؟ وكيف نطبقها على إدارة عمليات حفظ السلم؟

إنني أذهب الى وجود ستة عناصر هامة: أولا، نظام مالي قابل للاستدامة؛ وثانيا، مسؤولية سياسية واضحة؛ وثالثا، أهداف واضحة يجري استعراضها بصورة منتظمة؛ ورابعا، هيكل للقيادة والضبط واضح لا لبس فيه؛ وخامسا، نظام قانوني ذو مصداقية يكفل سلامة أفراد الأمم المتحدة؛ وسادسا، توفر الموارد كي تتحقق الأهداف بسرعة وفعالية.

دعوني أعود إلى تلك النقطة الأولى، نظام مالي مستدام. ليس هناك شك في أن المنظمة تواجه أزمة مالية لا يمكن تجاهلها. إن لدينا مشاكل حادة مع الاحتياطيات ولنا دين كبير على البلدان المشاركة. لقد أوضحت المشاركة الكبرى أنها تخفض من جانب واحد حصتها في التمويل ابتداء من شهر تشرين الأول/اكتوبر من العام المقبل. إن الحالة غير قابلة للاستدامة. وهي تتطلب اتخاذ إجراء عاجل.

لماذا لدينا هذه الأزمة؟ هناك بعض الإجابات البسيطة. بعض الأعضاء لا يمكنهم السداد؛ وآخرون لن يسددوا؛ والبعض يجادلون بشأن مشروعية تقرير الحصص. والجمعية العامة، هذه الهيئة، يجب أن تواجه هذه المسألة. يجب على الأمم المتحدة أن توقف مد الدين لمن لا يدفعون. ويأخذ دليل كاف في الظهور على أنه قد توجد حالات ظلم خطيرة في النظام الحالي.

بعض البلدان التي حققت نموا قويا على نحو غير عادي خلال السنوات الخمس إلى العشر الماضية تبدو في جدول الأنصبة المنقح الذي أصدرته لجنة الأنصبة بنصيب ثابت أو حتى مخفض. وهذا غير مقبول. ويجب أن يعالج.

إننا لا نريد احتفالا أجوف بمناسبة الذكرى الخمسين بينما تخيم أزمة نقد على المنظمة. يجب أن نلتزم بحل هذه الأزمة قبل اختتام الدورة التاسعة والأربعين.

النقطة التالية هي الحاجة إلى المساءلة السياسية. هناك في رأيي أولوية موازية لتطوير وتحسين قدرة المنظمة على الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بالأمن الجماعي. وكي نفعل ذلك نحن بحاجة إلى وضع إجراءات أكثر وضوحا في جميع مناحي المنظمة. إن إدارة عمليات حفظ السلام موجودة في الأمانة العامة. وهذا ضروري وصحيح بنفس الطريقة التي تفوض بها أي حكومة المسؤولية عن إدارة أي عملية معقدة إلى إدارة خدماتها العامة.

ومع هذا، وأنا أتكلم بوصفي سياسيا ووزيرا مسؤولا عن إدارة ومراقبة إدارات حكومية، فقد انقضى الوقت الذي كان يمكن فيه لموظف كبير في الخدمة العامة أن يدير إدارة أو عملية كبيرة بغير المراقبة السياسية المفصلة. ليس هذا تعزيزا للإدارة الصغيرة، كما أنني لا أنتقد العاملين بالأمانة العامة. ولكن - كما يعلم أي سياسي يشغل منصبا تنفيذيا في النظم ديمقراطية اليوم - فإن الوصفة التقليدية لأي مشروع فاشل هي أن يفقد المسؤولون سياسيا متابعة التنفيذ أو أن يفقدوا خطة اللعبة نفسها.

لقد رأينا جميعا ذلك بوضوح تام في العام الماضي في الصومال. ومما يدعو إلى السخرية أن مجلس الأمن توقع بالفعل في القرار ٨١٤ (١٩٩٣) الحاجة - في حالة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال - إلى المساءلة السياسية المفصلة، ونص على تشكيل لجنة لمتابعة العملية عن كثب. لكن اللجنة لم تنشأ أبدا.

لقد اقترحت نيوزيلندا في مجلس الأمن ضرورة إنشاء لجنة أو فريق عامل مخصص لملء هذه الفجوة وتعزيز مساءلة المنظمة لممثليها المسؤولين سياسيا أمامها. ولا أزال بالتأكيد آمل أن يحرز التقدم في هذا المجال.

النقطة الثالثة التي استرعي انتباه الأعضاء إليها هي الحاجة إلى أهداف واضحة مع استعراضات منتظمة. يجب وضع أهداف أوضح للبعثات وجعلها قيد الاستعراض. ويسرني أن بعض التقدم قد أحرز فعلا. إن المجلس يحدد الآن بشكل أوثق قواعد ولايات عمليات الأمم المتحدة، وأصبح من المعتاد وضع دائرة استعراض محددة في ولاياتها. إلا أنه لا يزال هناك مجالان من مجالات الضعف.

أولا، هناك قدر كبير من الأساطير بشأن الظروف التي ينبغي استخدام عمليات الأمم المتحدة للقوة فيها وقدر قليل من التحليل الجيد لها. يعتقد كثيرون أن هذا يحكمه استخدام أو عدم استخدام عبارة "الفصل السابع". وهذا قد يكون استنتاجا زائفا. إن قواعد الارتباط - بدلا من الإشارة المجردة إلى الميثاق - من المحتمل احتمالا أكبر أن تحدد السلوك العملي في الميدان.

إنني لست وحيدا في الاعتقاد بأن هناك حاجة إلى وضع تعميم أكبر في المذهب العسكري لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وهذا هام بشكل خاص عندما يوضع مشاركون كثيرون في حفظ السلام جنبا إلى جنب في الميدان. ومع ذلك، فإن هذا مستعجل بشكل خاص في وجه العمليات الحديثة ذات الطابع الداخلي حيث استخدام القوى بين فصائل، وليس بالضرورة بين حكومات، تحد لهذه الهيئة عليها أن تتغلب عليه.

ومن الواضح أن المبادئ المشتركة ضرورية لتوجيه حفظة السلم بشأن الاستخدام الصحيح للقوة عندما يشاركون في عمليات تحقيقا لأهداف استراتيجية للأمم المتحدة متفق عليها. وبالنسبة للاستعراض، بينما هناك استعراضات عديدة متوسطة المدى، ليس هناك مع هذا، استعراض منتظم في نهاية كل عملية. إن ميزانية كل عملية من عمليات حفظ السلم ينبغي أن تتضمن حكما، كبند أساسي، بشأن إعداد استعراض شامل لمنجزات العملية بالنسبة للولاية الموضوعة.

وهذه الاستعراضات ينبغي أن تكون منفصلة عن استعراض الأداء المالي وينبغي أن تتناول جوهر العملية وتسعى إلى تحديد جميع الدروس ذات الشأن لممارسة العمليات المستقبلة.

أتناول الآن مسألة القيادة والتحكم. هناك ضعف في بنيات القيادة والتحكم وهي بحاجة إلى الاهتمام بها. حقيقة أن أفراد قوات الدفاع الوطني التي تسهم بقوات للأمم المتحدة تظل من الناحية القانونية في الخدمة الوطنية لبلادها. ولكنني أرى أنه مع إلقاء المسؤولية على قائد قوات الأمم المتحدة، يجب أن يكون هناك اعتراف بأن بنية القيادة الوطنية لن تسعى إلى توجيه قواتها في شؤون العمليات. فإذا ما واجهت سلطة القيادة الوطنية مصاعب خطيرة، فإن أسلوب العمل الضروري في جميع الحالات - عدا حالات الطوارئ - هو أن تحل المسألة مع مقر الأمم المتحدة. وإذا ما كان الحل مستحيلا ينبغي للوحدة أن تسحب.

أنتقل إلى مسألة سلامة أفراد حفظ السلام. هناك متطلب هام للأمن الجماعي الفعال هو أن البلدان المشاركة بقوات وأفراد مدنيين ينبغي أن تكون على ثقة بأن أفرادها في الميدان سيتحقق لهم أحسن دعم ممكن لضمان سلامتهم وأمنهم . وتلك مسألة، كما يعرف أعضاء كثيرون، تابعتها نيوزيلندا دون كلل خلال فترة عضويتها في المجلس. ولها أثر على مستوى المعدات التي تجهز بها القوات، وهناك مجال كبير لتحسينها.

بالإضافة إلى هذا، إن النظام القانوني الذي تجري في ظله عمليات حفظ السلام بحاجة إلى أن يعكس المخاطر الشخصية غير العادية التي يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة بالنيابة عنا جميعا في القيام بعمليات الأمن الجماعي. ومن الصحيح أن هؤلاء الأفراد ينبغي أن يكونوا مختلفين عن الجنود في أي صراع مسلح وأنه ينبغي أن يكون هناك مستوى أعلى من المسؤولية القانونية لأى فرد يهاجمهم. وإنني أحث جميع أعضاء الجمعية على تأييد مبادرة نيوزيلندا بشأن هذا الموضوع المعروض حاليا في اللجنة السادسة، بأن تتحقق المرونة الضرورية بشأن المسائل الهامة وأن نبذل جهدا موطد العزم حقا لإكمال العمل بشأن مشروع الاتفاقية هذا العام.

إن مسألة الموارد مطروحة دائما أمامنا. وفي نقطتي السادسة أود أن أقول إن الأداة الحاسمة للأمن الجماعي الفعال هي وضع استراتيجية لتوفير الموارد. إن الحالة التي شاهدناها جميعا مؤخرا في رواندا حالة تقليدية. كانت الموارد البشرية متاحة ولكن كان ينقصها التدريب وتنقصها المعدات. لكن هناك أيضا في جميع عمليات حفظ السلام الحاجة إلى توفير قدرة على الرد القوي دفاعا عن النفس. وهناك دروس هامة لابد من تعلمها من الخسارة في القوات في رواندا في شهر نيسان/ابريل الماضي، ومرة أخرى استرعي الانتباه إلى الرابطة بين الولايات، وقواعد الارتباط، والمذهب والتخطيط.

إن الأمم المتحدة سيكون عليها أن تتجاوز العمل الراهن الجاري بشأن قوات التأهب لتعالج هذه المشكلة. نعتقد أن هناك حاجة الى إعادة توجيه جزء كبير من المساعدات العسكرية الثنائية الى أشكال من التدريب، بما يعين قوات الدفاع بشكل أفضل على متطلبات عمليات حفظ السلم.

هناك أيضا دور للأمم المتحدة في الحفاظ على المعادل المادي للصندوق الاحتياطي لحفظ السلم، الذي يفترض أن يكون لديها الآن على الجانب المالي. فلو توفرت للأمم المتحدة قدرة للتشغيل السريع بتوفر

معدات، مملوكة أو مؤجرة، تحت تصرفها المباشر، لكان هناك اختلاف ملحوظ في حالة رواندا. وهذه خطوة عملية ومجدية يمكن اتخاذها لضمان أن يكون الأمن الجماعي في المستقبل على مستوى التحدي فعلا.

لقد تكلمت عن العوامل الواجب أخذها في الحسبان في إدارة عمليات حفظ السلم. أود الآن أن أتعرض لشروط الاشتباك.

لا يجوز أن يتوقع من الأمم المتحدة أن تتحمل المسؤولية عن حالة لمدة تصل الى ٣٠ عاما لأن أطراف الصراع عاجزة أو عازفة عن استجماع العزيمة السياسية اللازمة للتوصل الى تسوية. فثمة مرحلة يجب عندها أن تأخذ الأطراف مصيرها بأيديها، بدلا من أن يحاول المجلس تفادي القرارات الصارمة بمجرد إعادة النظر في الولايات.

وفي الوقت ذاته، ثمة طائفة من الاعتبارات المختلفة ينبغي أن تسود حينما تصل الأمم المتحدة الى نهاية عملية ناجحة من عمليات حفظ السلم. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتراجع ببساطة، لدى التوصل الى نقطة نهاية متوقعة - كالانتخابات مثلا - لاحتمال وجود بعض المسائل المعلقة التي تحتاج من تلك العمليات الى دعمها المتواصل، مثل العمليات الإنسانية أو برامج بناء القدرات المحلية للمساعدة على توفير الإدارة السليمة المطلوبة.

صحيح أن الأمم المتحدة جديرة بالتهانئ على منجزاتها في كمبوديا - على سبيل المثال - ولكن المستقبل هناك ليس أكيدا حتى الآن، وعلى الأمم المتحدة أن تبقي على مسؤولياتها، لأن التعمير في ذلك البلد يجب أن يستمر.

مثال آخر على حالة ينبغي أن ينظر فيها الى صنع السلم وبناء السلم ككل متماسك هو مجال إزالة الألغام. إنها مهمة إنسانية ذات أهمية حاسمة. وقد اكتسبت القوات العسكرية النيوزيلندية خبرة كبيرة في مساعدة الأمم المتحدة في إزالة الألغام في أفغانستان وكمبوديا، ومؤخرا في موزامبيق.

لقد أبلغت بعثة مجلس الأمن التي زارت موزامبيق منذ قرابة شهرين عن جزعها حيال التأخيرات في البرنامج، وحالته العامة. وبناء على طلب الأمم المتحدة، تدخلت نيوزيلندا في أوائل شهر آب/أغسطس، وبدأت جهود الإنفاذ لهذا البرنامج. ولم يكن ثمة ما يدعو الى اختراع العجلة من جديد. فمن المقلق أن الدروس المستفادة من عمليات سابقة، مثل أفغانستان وكمبوديا، لا يبدو أنها تستوعب. وبعد أن شاهدنا مباشرة الآثار المترتبة على الألغام في كمبوديا، أعتقد أننا ينبغي أن نتحرك بسرعة تفوق سرعة الأداء الحالي.

وما من شك في أن نيوزيلندا تتطلع الى العمل مع الوفود الأخرى لتحسين الأداء في هذا المجال، وأضيف، طبعا، أن حكومتي كانت مهتمة للغاية بتعقيب الرئيس كلينتون هنا بالأمس على الاقتراح بالتخلص من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والتي يبلغ عددها في العالم ٨٥ مليون لغم. وهذه مهمة عاجلة. ومن لمس بنفسه التكلفة البشرية المترتبة على الألغام لا يمكنه إلا أن يتعاون بالكامل لبلوغ هذه الغاية.

أخيرا، حينما ننظر قدما الى ما يمكن حقا أن يعزز الاستخدام الصحيح لقوة الأمن الجماعي، لابد من أن نخلص الى أن إصلاح مجلس الأمن مهمة رئيسية لابد من إنجازها. إن أشياء كثيرة مما ناقشته اليوم تحتاج الى إصلاحات من جانب مجلس الأمن أو على الأقل بالاقتران به. ولكن لا مفر لي من الخلوص الى نتيجة مفادها أنه حتى مع إنجاز كل هذا، يمكن لشرعية مجلس الأمن السياسية أن تتقوض في غضون فترة من الزمن؛ وقد يفقد في النهاية المصداقية التي هي حيوية للدور الذي يقوم به.

فالأمن الجماعي يقتضي أن يكون المجلس حقا ممثلا لكل أعضاء الأمم المتحدة. وقد تابعنا، بالطبع، كما فعل الكثيرون، المناقشة التي دارت حول إصلاح مجلس الأمن في الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشئ في السنة الماضية. ونسمع عن حجج تبرر زيادة عدد الأعضاء الدائمين. ونسمع أيضا عن تأييد ساحق لزيادة عدد أعضاء المجلس غير الدائمين. والآراء تتفاوت حول العدد الإجمالي للعضوية، ولكن يبدو أن توافق الآراء بدأ يتبلور حول خمسة أو ستة أعضاء جدد.

وفي رأينا أن التوسع المحدود في عدد الأعضاء، مع إيلاء الاعتبار للمشاركة الجغرافية المنصفة، مازال هو الأولوية اللازمة لصحة المنظمة.

وقد حان الوقت للقيام بما يمكن إنجازه وما يفيد معظم الأعضاء. ونظرا لضرورة الحصول على ١٢٢ تصديقا، ندرك أنه حتى التوسع البسيط الذي نأمل أن يعتمد في العام القادم، سيستغرق عدة سنوات حتى يدخل حيز النفاذ. ومن الواقعي إذن توقع أن يشهد عام ٢٠٠٠ أول اجتماع لمجلس الأمن الموسع.

ولا أرى جدوى من أن ينتقد المرء بعض جوانب الأمم المتحدة، دون أن يكون لديه إيمان، مثلي، بأن المشاكل يمكن علاجها. ونحن جميعا، الـ ١٨٤ عضوا، أطباؤها، وواجبنا أن نتصرف بسرعة. علينا أن نخصص تكاليفنا بشكل منصف ومنهجي. وعلينا أن نتشاطر مهام

حفظ السلـــم، وتمويل حفـظ السلـم وإمدادات حفظ السلم؛ وأن نقبل القرارات الديمقراطية الصادرة عن هذه المنظمة. ونحتاج أيضا الى التكيف مع جداول أعمال الأمم المتحدة في المستقبل التي ستكون أكثر تعقدا وتشابكا.

وعليه، أترك معكم ضمانا من نيوزيلندا بالتزام مجدد بهذه الهيئة الفريدة والأساسية، واستعدادنا للعمل بهذه الروح حتى نكفل تواصل أهمية الأمم المتحدة في نصف القرن المقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتعاون في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، معالي السيد محمد سالم ولد لكحل.

السيد ولد لكحل (موريتانيا): السيد الرئيس، أود، بادئ ذي بدء، أن أتقدم اليكم، باسم الوفد الموريتاني، بأحر التهانئ بمناسبة انتخابكم بالإجماع لتولي رئاسة الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

ونحن واثقون من أن كفاءتكم العالية وتجربتكم الطويلة ستتيحان لكم إدارة أعمال هذه الدورة بصورة تمكننا من بلوغ الأهداف المرسومة لها. إنكم تمثلون جمهورية كوت ديفوار، وهي البلد الأفريقي العظيم الـذي مافتـئ يلعـب دورا يمتاز بالرزانة والصرامة في بحثه الجاد عن السلام في أفريقيا وخارجها.

وإنها أيضا لمناسبة تتيح لي فرصة تقديم التهنئة الصادقة الى سلفكم، السيد السفير صمويل إنسانالي، من غيانا، على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة.

أما بالنسبة للأمين العام للمنظمة، السيد بطرس بطرس غالي، فإننا نجدد دعمنا للجهود الجادة وإعجابنا بها التي يبذلها لتمكين المنظمة من بلوغ المقاصد التي تأسست من أجلها، والسير بها نحو مستقبل أفضل.

إن دورتنا الحالية تفتتح في وقت تجابه فيه المجموعة الدولية تحديات عديدة، من أهمها التدهور المستمر في معدلات التبادل، والاتساع المطرد للهوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، وانتشار بؤر التوتر في عالم ترزح فيه الشعوب الفقيرة تحت وطأة مديونية تتفاقم كل يوم وتحد، بالتالي، من فرص تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تطمح اليه هذه الشعوب.

وبدلا من تحقيق الرخاء المنشود، نرى الحروب الدامية تمزق العديد من هذه الشعوب فتدمر ما تحقق من إنجازات وتجر صنوفا جديدة من المعاناة لهذه الشعوب التي تفقد بالتالي حقها في التمتع بحياة كريمة تضمن لها الأمن والاستقرار والتطور نحو مستقبل أفضل.

إن الأوضاع الاقتصادية الدولية ما تزال تشغل بال الكثير من الدول النامية، حيث لوحظ أن برامج الإصلاحات الهيكلية كانت لها انعكاسات سلبية تمثلت في إهمالها للكلفة الاجتماعية وتركيزها على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى.

فقد لوحظ أن الدول الخمس والخمسين التي اعتمدت هذه البرامج في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٩ لم تتمكن منها من تحسين أوضاعها الاقتصادية سوى سبع دول فقط، في حين لوحظ انخفاض الدخل الفردي في تسع وعشرين دولة وتدهور حقيقي في الحالة الاجتماعية لثلاث عشرة دولة. وإذا ما أضفنا الى هذه الوضعية بروز الأزمة الناشئة عن انخفاض العون العمومي للتنمية بالمقارنة بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي التي كان على الدول الغنية أن تخصصها للدول الفقيرة، فإن ذلك يبرهن لنا على أن الأوضاع تسير نحو التأزم بدل التحسن المنشود.

ومن المؤسف أن نلاحظ أن تدهور الأوضاع الاقتصادية قد يحد من جدوى المواثيق الدولية التي تم إقرارها من طرف المجتمع الدولي مثل الاتفاقيات البيئية والإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وبرنامج العمل لترقية وحماية حقـــوق الإنســـان، ويعيـــق فرص نجـــاح المفاوضـــات الأخرى الجارية للوصول الى حلول للمشاكل التي تهدد رخاء البشرية جمعاء.

إن الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية لا تحصى ولا تعد - وتعتبر الطبقات الاجتماعية الضعيفة كالأطفال والنساء والشرائح المحرومة أكثر عرضة من غيرها لهذه الانعكاسات - ففي عالمنا اليوم تنتشر البطالة والتلصص والجريمة وهذه الظواهر تعم جميع الدول إلاَّ أن الدول ذات الإمكانيات المحدودة تكون عرضة لها أكثر من غيرها وتحتاج بالتالي الى وضع تصور وقائي لعلاج هذه الأمراض الاجتماعية الفتاكة، وفي هذا المجال فإننا نرتاح لتنظيم القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقدها في كوبنهاغن والتي نتمنى أن تنجح في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بإحداث نهضة حقيقية في الدول النامية.

لقد أصبح واضحا أن التنمية هي الضمان الحقيقي للسلام، وأن البؤس الذي تعيش فيه الأغلبية الساحقة مـــن سكـــان المعمـــورة يستحيل معه تحقيق سلام

واستقرار عالميين، ولهذا فإننا نعلق آمالا جساما على "خطة" التنمية الصادرة عن الأمين العام وهي وثيقة تستحق منا التقدير ويجب أن تتضافر الجهود لإثرائها حتى تصبح أداة حقيقية لترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

إن هشاشة الأوضاع الاقتصادية العالمية لا تنسينا ما أحرز من تقدم في مجالات عدة بهدف تحسين العلاقات الدولية. وهكذا فإننا ننوه بنجاح مشاورات الأمين العام الهادفة الى تسوية المشاكل التي كان يطرحها بالنسبة لبعض الدول، الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. إن دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في السادس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر المقبل إضافة الى الاتفاقية التي صادقت عليها الجمعية العامة في ٢٨ تموز/يوليه الماضي يشكل مرحلة من المراحل الحاسمة لتصور القانون الدولي للبحار، وإننا لنرى في هذا المجال أن على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالثروات السمكية أن يتوصل الى قرارات صارمة وشاملة، كفيلة بوضع حد لنهب الثروات السمكية وللفوضى السائدة حاليا في البحار.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالتنسيق مع الدول التي تهددها ظاهرة التصحر تبذل جهودا مكثفة لإبرام اتفاقية أممية لمحاربة ظاهرة الجفاف والتصحر، خاصة في أفريقيا. وإننا إذ ننوه بهذه المساعي لنعرب عن أملنا في أن تشكل بداية عمل جاد تقوم به المجموعة الدولية للتضامن مع الدول الأكثر تضررا.

إن كافة النتائج التي تحققت بفضل جهود منظمة الأمم المتحدة تدل على الدور المركزي والحيوي المنوط بها وعلى شمولية هذا الدور.

وقد أصبح لزاما أن نراجع القواعد التنظيمية لمنظمتنا وأساليب عملها. إن القرارات المتخذة لتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ستظل حبرا على ورق إذا لم يصاحبها حصول المنظمة على الوسائل الضرورية لإنجاز برامجها التنموية.

ويجب ألاّ ننسى أن كافة الأزمات التي أدت الى تنظيم عمليات لحفظ السلام وتعبئة وسائل لتمويل هذه العمليات كان سببها الرئيسي انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية. إن نظرة بسيطة على خريطة العالم وبؤر التوتر الموجودة تؤكد لنا هذه الحقيقة. إن التخلف والحرمان يشكلان سببين رئيسيين لمعظم هذه الأزمات.

إن انتشار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمثلان أهم الانتصارات التي حققتها المجموعة الدولية. وإذا كنا نرتاح للتقدم الملموس الذي أحرز في هذين المجالين، فإن علينا ألاّ ننسى أن الديمقراطية يجب ألاّ تقتصر على الإطار الوطني لكل دولة، بل يجب أن تشمل أيضا العلاقات بين الأمم. ولهذا السبب فإننا نساند الجهود الهادفة الى توسيع التمثيل داخل مجلس الأمن بزيادة عدد أعضائه متمنين أن يتم ذلك وفقا لقواعد الشفافية الديمقراطية. ونحن نعتقد أنه مهما تكن الصيغة النهائية لتشكلة مجلس الأمن فإن من الواجب احترام مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء والاعتراف بأن مجلس الأمن، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، يتصرف باسم الدول الأعضاء وعليه، إذن، أن يعكس الطابع الشمولي للمنظمة.

إن المسار الديمقراطي الذي شرعت موريتانيا في تنفيذه منذ سنة ١٩٨٦ والذي اكتملت كافة مؤسساته الديمقراطية بعد تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية سنة ١٩٩٢، قد توطد هذه السنة حيث شهدت البلاد تنظيم انتخابات لتجديد كافة المجالس البلدية إضافة الى تجديد الثلث الأول من أعضاء مجلس الشيوخ، وقد حظيت هذه الانتخابات بمشاركة عارمة من جمهور الناخبين وغطتها صحافة وطنية حرة وتخللتها حملات إعلامية أنعشتها أحزاب سياسية عديدة.

وهكذا فإن الشعب الموريتاني يرسخ يوما بعد يوم دعائم ديمقراطيته الناشئة بعد أن أصبح وفقا لما قاله فخامة رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع مصدر السيادة والشرعية. وفي ظل هذه الديمقراطية الحقة يخوض الشعب الموريتاني غمار معركة صعبة ضد مختلف مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وتجدر الإشارة هنا الى المكاسب الهامة التي حققتها الإصلاحات الاقتصادية المتتالية منذ سنة ١٩٨٤ والى الاستقرار السياسي والحرية والعدالة والمساواة التي ينعم بها كافة المواطنين، كما تجدر الإشارة أيضا الى أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية تفخر بأنها من البلدان النامية النادرة التي لا يوجد فيها سجين سياسي واحد والتي تحققت فيها حرية الصحافة والتحزب والتنظيم النقابي طبقا لأرقى النظم القانونية المعمول بها في الدول ذات التجربة الديمقراطية القديمة.

إن البحث عن السلام سيظل شغلنا الشاغل حتى نتمكن من رفع تحديات هذا القرن. ولقد فتحت نهاية الحرب الباردة آفاقا جديدة لبناء عالم ينعم بالسلم والعدالة، إلا أن ازدياد بؤر التوتر في العالم والحاجة الماسة الى المزيد من عمليات حفظ السلام، كل هذا يجعلنا نعتقد بضورة اللجوء الى أسلوب جديد من الدبلوماسية الوقائية لتفادي نشوب كوارث إنسانية

رهيبة مثل التي شهدناها في الماضي البعيد والقريب أو نشهدها حاليا، عاجزين عن وقفها أو إيجاد حل لها.

ففي الشرق الأوسط تتمنى الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن تشكل التطورات الأخيرة بداية لمسار يؤدي الى انتهاء مأساة الشعب الفلسطيني واسترجاعه لحقه المشروع في بناء دولته المستقلة. وإننا لنرى أن العهد الجديد الذي فتحه إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي في غزة وأريحا بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ والذي جسده اتفاق القاهرة بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٤، واللقاء الأخير بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤ بين جلالة الملك حسين ملك الأردن ورئيس الوزراء الاسرائيلي السيد اسحق رابين في واشنطن يشكل انطلاقه تبعث على الأمل.

إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية لترجو أن يمكن هذا النجاح الأول من التوصل الى سلام عادل وشامل على أساس تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وإنه يتحتم على الأمم المتحدة أن تستمر في دعمها لجهود السلام في الشرق الأوسط حتى تتم التسوية النهائية للقضية الفلسطينية وكافة القضايا العالقة الأخرى في المنطقة. وإننا لنتمنى في هذا الصدد أن يتم تجسيد التزامات اجتماع الممولين المنعقد بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ على أرض الواقع لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني والإسهام في تسوية المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين.

وفي هذه المنطقة من العالم لاتزال مخلفات حرب الخليج ماثلة للأعين. وقد سبق للجمهورية الإسلامية الموريتانية، التي مافتئت تؤكد تعلقها والتزامها بالشرعية الدولية، أن عبرت عن رفضها التام للمساس باستقلال الكويت الشقيق وسلامة أراضيه ومواطنيه، وهي وفقا لنفس المنطق ترفض كل ما يشكل إخلالا بوحدة العراق وسلامة أراضيه وترى أن الوقت قد حان لرفع المعاناة عن شعبه.

وفي هذه المنطقة الحساسة، فإن بلادي لتجدد دعمها الثابت والكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة من أجل استرجاع حقوقها المشروعة في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.

وفي المغرب العربي، مازلنا نتطلع الى أن تتمكن الأمم المتحدة من تذليل العقبات التي تحول دون حل مشكلة الصحراء. ولن تدخر بلادي أي جهد في سبيل مساعدة المنظمة على تنفيذ كافة القرارات المتعلقة بهذه القضية، رغبة في التوصل الى حل عادل ودائم وإسهاما في توطيد المسار الهادف الى بناء مغرب عربي موحد.

كما أننا نأمل، من جهة أخرى، أن يتم رفع الحصار المضروب على الشعب الليبي، نظرا لما أبدته الجماهيرية العربية الليبية من استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة والأطراف المعنية الأخرى ونظرا لكون هذا الحصار قد أضر بمصالح كافة الشعوب المغاربية الأخرى.

وفي القارة الأفريقية، أود أن أسجل إرتياح بلادي لعمليات حفظ السلام التي أقرتها الأمم المتحدة هذه السنة لمحاولة إيقاف النزيف الدموي في بقاع عديدة من القارة. وقد كانت الكارثة الرواندية الأليمة من أبشع الفواجع الإنسانية التي شهدها العصر حيث خلفت أكثر من نصف مليون قتيل خلال فترة وجيزة من الزمن. ولا يسعني في هذا المجال إلاّ أن أنوه بعملية "تركواز" التي قادتها فرنسا ونفذتها بدقة، في الآجال المحددة والتي كانت مثالا حيا ونزيها على حق التدخل الإنساني. وقد شاركت بلادي في تنفيذ هذه العملية الإنسانية النبيلة التي مكنت من إنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح البشرية وأتاحت للأشقاء الروانديين فرصة التشاور والتنسيق من أجل حل مشاكلهم. وأملنا أن تتضافر الجهود الدولية بغية مساعدة الأشقاء الروانديين على تضميد جراحهم واستعادة وحدتهم الوطنية وإعادة بناء مؤسسات دولتهم.

وليست رواندا المثال الوحيد على النزاعات المسلحة بين الأشقاء الأفارقة ففي الصومال وليبريا وأنغولا لم تتوقف بعد الحروب الأهلية ولم تنجح حتى الآن كافة المحاولات التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لإحلال السلام والتآخي محل القتال والتنافر بين الأشقاء الأفارقة في هذه الدول الثلاث. وإننا لنرجو أن يعود مواطنو هذه الدول الى رشدهم وأن يصونوا مصالحهم الوطنية وحقوق شعوبهم في العيش في أمن وسلام. ولن يتأتى بلوغ هذا الهدف إلاّ عن طريق الحوار المسؤول والبناء لأن التجربة أثبتت أن لغة السلاح يصعب أن يتوصل بها الى تسوية تحمد عقباها.

وفي موزامبيق نتابع باهتمام خاص مختلف التطورات التي ستقود الى تنظيم انتخابات في السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الأول/اكتوبر القادم. راجين أن تمكن هذه الانتخابات من تجسيد روح اتفاق السلام الموقع في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وأن تجرى في هدوء ووئام وطنيين.

إن الكوارث الإنسانية والمآسي التي عرفتها القارة الأفريقية لا تنسينا ما سجل من أحداث تبعث على الارتياح، مثل انتصار الديمقراطية في افريقيا الجنوبية برئاسة الرئيس نيلسون مانديلا وتسوية الخلاف بين الأشقاء الليبيين والتشاديين. وإننا لنرحب هنا بمندوبي جمهورية جنوب افريقيا، إذ يشكل حضورهم ضمن هذا الجمع الموقر مدعاة للاعتزاز والفخر وتتويجا لنضال مرير خاضته الشعوب الأفريقية بأسرها طيلة عشرات السنين.

وفي القارة الأوروبية التي تعتبر أخصب حقل للتجارب الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يشكل استمرار العدوان الصربي على مسلمي البوسنة والهرسك تحديا سافرا للضمير الإنساني. فمنذ سنتين كاملتين لم تفلح جهود المجموعة الدولية في صد العدوان الصربي الذي يستهدف بصورة معلنة التصفية العرقية للمسلمين ولم تتخذ بعد اجراءات عسكرية جادة لوضع حد لمعاناة سكان البوسنة والهرسك الذين يتعرضون لحصار يمنعهم من نيل السلاح للدفاع الشرعي عن النفس. لقد آن الأوان لأن تتحمل منظمة الأمم المتحدة مسؤولياتها كاملة وأن تلجأ الى كافة السبل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لإنهاء هذه المأساة المفجعة، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللمسؤوليات الدولية المنوطة بالمنظمة في مجال حفظ السلام.

إن سنة ١٩٩٥ التي ستشهد الاحتفالات المخلّدة للذكرى الخمسين لمنظمتنا ستكون مناسبة لتقييم الأشواط التي قطعناها خلال نصف قرن ووضع الخطط المواتية للتصدي للتحديات التي نواجهها حاليا - وستشهد هذه السنة أيضا حدثين هامين في مجال البحث عن الحلول الملائمة لكبريات المشاكل العالقة هما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر الرابع للنساء المقرر في بكين. ونتمنى أن تتزامن نتائج هذين اللقاءين مع نهاية المفاوضات الهادفة الى إعادة تنظيم مجلس الأمن حتى تصبح المنظمة مجهزة بكافة البنى الضرورية لمجابهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

إن شعوب العالم اليوم، تعلق أكثر من أي وقت مضى آمالا جساما على منظمة الأمم المتحدة - التي يجب أن تضطلع في آن واحد بمهمة حفظ السلام وترقية التعاون الدولي من أجل التنمية حتى تجسد آمال البشرية جمعاء في مجال السلم والرخاء وتصبح بوتقة تنصهر فيها جهود كافة الأمم من أجل بروز عهد سماته المميزة هي الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية لبنان سعادة السيد فارس بويز.

السيد بويز (لبنان): دورة جديدة تضاف الى دورات الأمم المتحدة، سنة جديدة من عمر الأمم المتحدة تدفعنا الى بلوغ نصف قرن من حياتها حين نحتفل بذلك السنة المقبلة. نصف قرن سيمر على ولادة هذا الحلم العظيم الذي أرادته الإنسانية يوم ولادته مشروع سلام ووفاق وتضامن وتقارب وحوار بين حضارات وعرقيات وشعوب؛ بين قارات وأمم وأوطان ودول وأنظمة؛ بين ثقافات وديانات وايديولوجيات وعقائد. هذا العالم بكل خصوصياته وفروقاته وشخصياته. عبر هذا الحلم العظيم أرادت الإنسانية يومها بناء مرجعية حق وعدالة وسلام تطرح فيها مشاكلها وقضاياها، وتحتكم إليها لتجد عندها مكانا للدفاع عن حقها ساعة تحرم منه، وللدفاع عنها ساعة تظلم، وللوقوف الى جنبها ساعة تستضعف. عبر هذا الحلم أرادت الإنسانية أن تقفل أبواب الحروب والنزاعات المسلحة وحماية سيادة الأوطان، وفرض احترام استقلالها وخيارها الحر: فكانت الأمم المتحدة. ولدت ونشأ معها هذا المشروع الكبير الذي كان يفترض فيه أن يساهم في حل أزمات العالم، فرافقته في الولادة مؤسساته السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كلها منظمات انتظرت منها شعوب العالم الكثير الكثير فأولتها الهيبة والاحترام؛ هيبة المرجعية العالمية التي تعبر عن موقف وقرار ومشيئة شعوب العالم، وهي أشمل من مشيئة الدول بمفردها مهما عظمت. أولتها احترام حامي الحق والعدل، وهما أرفع من المصالح السياسية مهما كبرت.

أين نحن اليوم من ذلك الحلم؟ أين نحن من هذا المشروع الكبير، من تلك النوايا، والعناوين، والطموحات، والمثل، والآفاق؟ أين نحن من السلام في العالم والجبهات مفتوحة؟ أين نحن من حل النزاعات وهي مستفحلة؟ أين نحن من إزالة العنف وهو متصاعد؟ أين نحن من تثبيت الحق وهو غائب؟ أين نحن من حماية سيادة الأوطان وهي سائبة؟ أين نحن من حقوق الإنسان والشعوب والدول وهي ضائعة؟ أين نحن من القرارات التي اتخذت في هذه الجمعية بالذات، وتحت هذا السقف بالذات ولم تنفذ بعد، ومن القرارات التي يجب أن تتخذ وهي ضائعة في كواليس العجز

والتسويات؟ أين نحن من هيبة القرارات وصدقيتها؟ أين نحن من المكيال الواحد والمعيار الموحد؟

عذرا منكم أن تطفلنا وطرحنا هذه الأسئلة. عذرا إن أتت هذه الأسئلة من دولة ليست عضوا في نادي الكبار ومجموعة النافذين التي اعتادت هي على استجواب الأمم المتحدة. عذرا، إلا أن من هم بحاجة الأمم المتحدة ليسوا الكبار ولا النافذين، وهي لم تخلق أساسا من أجلهم ولهم، على قدر ما خلقت ووجدت من أجل المضطهدين والمظلومين؛ وهم حتما ليسوا من النافذين.

ضيق مساحة الدول وتواضع عدد أبنائها لم يكونا يوما مقياسا حقيقيا للدور وللموقع وللعطاء. كم من أوطان كان تاريخها أكبر من جغرافيتها، ودورها أكبر من حجمها، وعطاؤها أعظم من طاقات وقدرات سواها؛ ومن بينها لبنان. يوم نشأت الكيانات كان من أوائلها فتواصل واستمر كيانا سياسيا، ثقافيا، اقتصاديا، قانونيا، إنسانيا منذ آلاف السنين؛ احتضن الى جانب حضارته الفينيقية حضارات الفراعنة وبلاد ما بين النهرين والفرس واليونان والرومان والعرب والغرب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لوبيز دا روزا (غينيا - بيساو).

لم يبخل يوما لا في عطائه الأبجدي ولا القانوني ولا الفكري ولا الثقافي ولا الاقتصادي ولا العملي ولا الإنساني. يوم نشأت الأمم المتحدة حضر الولادة قرب سريرها، ويوم صدرت أول أحكام المحكمة الدولية في لاهاي كان من المشاركين في صنعها. يوم انطلقت أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة كان من المتطوعين فيها على كل مستوياتها؛ وتحمل مسؤولية بعضها فآواها وقدم لها رجالاته ومفكريه. يوم تعددت الثقافات والمجتمعات في الوطن الواحد كان من مختزنيها حيث اختصر بتركيبته فكرة الأوطان المتعددة الثقافات والحضارات.

إذا كان مبدأ بناء الأوطان بعد الحرب العالمية قد ارتكز على العرقيات والقوميات، فإننا اليوم في عصر الاتصالات والمواصلات المكثفة، وفي عصر التنقل الديمغرافي والسكاني المتحرك والمتضاعف أمام سقوط هذا المبدأ بعد فشل اختباره. وبالرغم من سنوات عديدة مورست خلالها كل المحاولات من أجل إزالة خصوصيات وشخصيات الشعوب في عدد كبير من الأنظمة أبرزها في الاتحاد السوفياتي في المرحلة الستالينية، عادت تلك الخصوصيات، وعادت معها مشاكل تجاهلها من قِبَل بعض الأنظمة. إذا كانت حالة لبنان في الماضي حالة شبه فريدة من حيث تعددية مجتمعه فلقد أصبحت اليوم شبه عامة بفعل تنقل البشر وسقوط الحواجز الطبيعية والجغرافية. ولم يعد لبنان المختبر بل دخل خانة المبدأ ساعة بدأت معظم الدول تدخل الحالة الاختبارية.

بسقوط نظرية القوميات تنشأ حاجة الى نظام جديد يرتب عيشا مشتركا لثقافات وحضارات متعددة تحت سقف وطن واحد تفرضه التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والمعيشية والعصرية اليوم، لبنان بعد أن اجتاحت أرضه وشعبه عواصف الصراعات الدولية والإقليمية وأعصاير الخلافات الايديولوجية الدولية وتداخلاتها، أثبت مرة أخرى في تاريخه أنه قادر على مقاومة التحديات، وأن صيغة العيش المشترك فيه أثبت مما يعتقد وأصلب مما يظن، لأنها الوحيدة الممكنة والمحتمة. فبعد أن تغلب على حروب الآخرين على أرضه بإرادة شعبه ودعم أشقائه وأصدقائه، وبعد أن رسخ أمنه الداخلي واستقراره، وبعد أن فعل حواره الوطني وأسقط الحواجز بين المناطق والطوائف والقوى، وبعد أن باشر ببناء مؤسساته وتأهيل بنيته التحتية واطلاق مسيرته السياسية والاقتصادية، ها هو يثبت من جديد أنه أعرق من أن يمحى وأصلب من أن يلغى.

إلا أن سيادته الكاملة على كل أراضيه، واستقلاله الناجز لن يستكملا طالما تبقى أجزاء أساسية من أرضه غائبة عن نداء الوطن، وطالما لم تتمكن الدولة بعد من بسط سياتها الكاملة على كل أراضيها بواسطة قواتها الشرعية الذاتية. طالما أن اسرائيل لا تزال تحتل أراضيه بالرغم من قرارات الأمم المتحدة المتتالية، ومن إرادة المجموعة الدولية؛ وطالما أن اللبنانيين يتألمون في المعتقلات الاسرائيلية، بعيدا عن اهتمام العالم ومنظماته الإنسانية، التي لا يُسمح لها حتى بزيارته. فالجرح لن يختم، والنزيف لن يتوقف، طالما أن هذا الاحتلال القائم على أكثر من ثمن المساحة الوطنية لا يزال حاصلا؛ وطالما أن الغارات الاسرائيلية شبه اليومية تزرع الأرض قنابل وألغاما ولُعبا مفخخة يذهب ضحيتها الأطفال؛ وطالما أن الأعمال الاجرامية متواصلة ضد شعب يرفض الرضوخ؛ وطالما نساء وأولاد يبكون، سيظل صوتهم يقلق الدنيا أنينا وغضبا وانتفاضة ومقاومة.

كل وسائل السيطرة على هذا الغضب من قبل المحتل فشلت ولا يمر يوم إلا وتتساقط الجثث عندنا وعندهم، والدم يروي أرض جنوب لبنان وبقاعه. وكل العبقريات التكنولوجية والحربية والأمنية تفشل في

التغلب على شعب طالب حرية وسيادة واستقلال وسلام.

أكثر من ثلاثمائة لبناني ولبنانية ينازعون في السجون الاسرائيلية منهم من مات ومنهم من عـُطب، يسمعون من زنزانتهم نظرية اسمها حقوق الإنسان تستأثر بمؤتمراتنا ومحافلنا وبنشاطات مناظرينا حول حقوق النباتات والحيوانات والبيئة، وهم في السجون يتساءلون الى أي فصيلة ينتمون، ومن أي صنف هم؟

طالما المجموعة الدولية تتعاطى مع مشاكل العالم بمكاييل وبمعايير مختلفة، وطالما قرارات مجلس الأمن لا تزال غير مطبقة، وطالما الفقرة السابعة لا تخص إلا بعض المشاغبين للأمن العالمي الذين يفتقدون الى الغطاء، سنبقى بعيدين عن رسالة الأمم المتحدة.

لقد انتظرنا طويلا اهتمام المجموعة الدولية، وانتظرنا طويلا تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإذا بمجلس الأمن، بدلا من ذلك يمتنع عن إدانة الاعتداءات، وإذا فعل تكون الإدانة للمعتدي والمعتدى عليه معا تحت عنوان تشجيع مفاوضات السلام.

لقد دعينا الى مؤتمر السلام الذي انعقد في مدريد، فاستبشرنا خيرا بالدعوة والرعاية والمضمون، لأن الرعاية أتت من جبارين نافذين، ولأن المضمون أتى على أساس سلام عادل وشامل ودائم مبني على مبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى تطبيق القرارات الدولية ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، قبلنا النصيحة بدخول هذه الآلية لأن من وافق على الدعوة وافق على المضمون. والمطلوب منا بحث الآلية والجدولة.

حتى اليوم أكثر من ثلاث سنوات انقضت على مدريد، شهور منها بانتظار انتخابات برلمانية، وشهور بانتظار انتخابات رئاسية، وغيرها بانتظار جهوزية وضع داخلي، وأخرى بانتظار ظروف يعتقد أنها ستحصن مواقع البعض، ومثلها للقيام بمفاوضات جانبية تستهدف عزل البعض واستفراد البعض الآخر. لقد تم التنقل خلالها من مدريد الى واشنطن وباريس وأوسلو وموسكو حتى شملت تقريبا معظم العواصم العالمية. ولا نزال نتفاوض على المبادئ الأساسية التي كان يـُفترض أن تكون قد أقرت منذ اللحظة الأولى لانعقادها.

فمبدأ الأرض مقابل السلام لا يزال ينتظر مفهوم الأرض؛ ومبدأ الانسحاب لا يزال غامضا، حيث أنه كما يـُطرح لا يزال يخفي أكثر من استمرار للاحتلال ولو بأشكال مختلفة. ومبدأ التفاوض على السلام لقاء الأرض الذي يفترض تكافؤا في الأوراق التفاوضية يتم تفريغه عبر ضغوطات مستمرة كيلا يبقى لدى المفاوض العربي ما يفاوض به. مطلوب أن تـُلغى المقاومة دون أية ضمانة من حيث التحرير والانسحاب؛ مطلوب أن تلغى المقاطعة دون أية ضمانة من حيث استرجاع الحق؛ مطلوب دخول المفاوضات المتعددة الأطراف قبل أن نعلم إذا كان السلام حاصلا وما هو شكله ومضمونه؛ مطلوب أن نتصافح ونحتفل قبل أن نعلم بماذا نحتفل؛ مطلوب أن نتفهم أوضاع الرأي العام الداخلي لدى غيرنا وأن نطمئنه كأنه ليس لدينا رأي عام، مطلوب اقناعه وكأنه ليس لدينا من لا يؤمن بهذا السلام، وبخيارنا تجاهه؛ مطلوب منا ضمانات أمنية للمعتدي ونحن المعتدى عليه؛ مطلوب ممن ليس لديه سلاح أن يـُطمئن من يمتلك السلاح النووي والكيميائي والبكتريولوجي.

نعم لقد دخلنا مفاوضات سلام، لكن سلام مشرق وليس سلاما مظلما؛ سلام متكافئ وليس سلاما مختلا؛ سلام عادل وليس سلاما مجحفا؛ سلام شامل وليس سلام محاور؛ سلام حقيقي وليس سلام احتفالات؛ سلام منصف وليس سلاما ظالما؛ سلام طبيعي وليس سلاما مصطنعا؛ سلام دائم وليس سلام مراحل؛ سلام شعوب وليس سلام أنظمة؛ سلام نفتخر به وليس سلاما نخجل منه؛ سلام وفاء لشهدائنا وليس سلام تنكر. سلام يعيد اللاجئ ولا يكرس لجوءه. سلام يشبع الثائر وليس سلاما يؤججه. سلام نحميه ونستقوي به. سلام يزيل عبء المنطقة عن العالم. سلام يكف عن تصدير الغضب، سلام إنماء وازدهار واستقرار، سلام ينزع أثواب الحداد عن الأرامل.

ولى اليوم الذي كانت فيه مشاكل الشعوب محصورة في أوطانها. ولى اليوم الذي كانت فيه الحدود الجغرافية والسياسية حائطا بين البشر. عصرنا عصر التفاعل والتنقل وسقوط الحواجز بكل مفاعيلها. بعد اليوم، مهما بعدت دولة عن ساحة الاضطراب تبقى عرضة لمفاعيله، تبقى عرضة لمشاكل الغير الديمغرافية، حيث لا الحدود تنفع ولا الحواجز، إن لم تحل تلك المشاكل على أرضها وفي منبعها. تبقى عرضة للتلوث النووي والكيميائي والبكتريولوجي، طالما لا حواجز في الجو. تبقى عرضة للقضاء على البيئة لدى الغير لأن الجبال لا تمنع الهواء والطبيعة لا تمنع انسياب المياه والدنيا ستبقى مفتوحة للإنسان.

جميعنا معنيون بهذا العالم، أينما وقعت الكارثة وكيفما حلت، معنيون بأمنه بسلامة صحته، باستقراره،

ببحبوحته بموارده، بحاجته، بمستلزماته، بأسواقه، بمواطنيه أينما وجدوا.

كفى لهذا الشرق أن يبقى بركانا مشتعلا. كفى له أن يبقى مهددا للسلام العالمي. كفى له أن يبقى يتحدى الأمن الدولي. كفى له أن يبقى مقلقا للاقتصاد الدولي. كفى له أن يبقى مصدرا لغضبه ونقمته. كفى أن تبقى أراض محتلة واعتداءات متواصلة. كفى أن يظل معتقلون ينازعون في السجون. كفى أن يبقى الدم يروي أرض الأنبياء. كفى أن يبقى السواد يغلف منبع الدعوات.

لن تتوفر لهذا الشرق حظوظ أكثر جدية من المتوفرة اليوم. لن يبقى الزمن الى جانب طلاب السلام الى الأبد. يبقى على هذا الشرق أن يفرز أصحاب رؤية، كما أعتاد دوما، وليس تجار مفاوضات وعلماء مناورات.

السيد الرئيس، تهنئتكم برئاسة هذه الدورة لا يمكن أن تأتي من القلب بمعزل عما ننتظره من الأمم المتحدة أثناء ولايتكم. وجهود الأمين العام لا يمكن أن ننظر إليها ونقدرها خارج نطاق نظرتنا للأمم المتحدة.

وفقكم الله وأنار خطاكم في خدمة السلام العالمي ولبنان من أجله مجند وفي سبيله يقاتل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لشيلي، سعادة السيد خوزيه ميغيل انسولسا.

السيد انسولسا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة أعمالنا.

وأتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم، وأطمئنكم الى أنكم يمكنكم أن تعتمدوا على التعاون الكامل من جانب وفد شيلي.

وأود أيضا أن أحيي الأمين العام وأن أؤكد له، مرة أخرى، دعمنا له في قيامه بمهمته الصعبة، إن الأمين العام، عندما زار شيلي بعد تولي الرئيس ادواردو فري ببضعة أيام أتيحت له الفرصة لتقدير استعدادنا للتعاون في أنشطة منظومة الأمم المتحدة، اقتناعا منا بأن الإجراء المتعدد الأطراف ضروري لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتحسين ظروف المعيشة للرجال والنساء في جميع أنحاء العالم.

إن سقوط الحواجز الايديولوجية التي فرضتها الحرب الباردة يثير توقعات بحقبة من السلـــم والأمـن العالميين. وتتعزز هذه التوقعات بانتشار الديمقراطية وظهور وعي جديد بأهمية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وفي نفس الوقت، إن عملية إضفاء الطابع العالمي والتكافل الاقتصادي توجد فرصا جديدة لإحراز التقدم وتجعل من نشر التكنولوجيا والمعرفة أمرا ممكنا.

بيد أنه بعد خمس سنوات من انتهاء الحرب الباردة، يجب أن نعترف بأن الواقع لم يصل الى مستوى الأحلام. إن العقد الأخير من هذا القرن عقدا من الشكوك والتناقضات. وللأسف فإلى جانب علامات الأمل تنشب مجددا صراعات مؤسفة عرقية وسياسية ودينية وثقافية عديدة وينشأ اتجاه صوب الشرذمة والتفريق، مما يوجد تهديدات جديدة للسلم وتحديات جديدة للنظام الدولي.

وقد عززت عملية الانتقال هذه دور الأمم المتحدة كضامنة للسلم والأمن العالميين. وقد أجبرت منظمتنا على تولي مسؤوليات جديدة، سواء في المفاوضات من أجل منع الصراعات، وفي العمليات الخاصة لصيانة السلم أو استعادته.

غير أن الشاغل المباشر لصيانة السلم والأمن لا ينبغي أن يمنعنا من التسليم بالأسباب الجذرية لهذه الصراعات ومن مهاجمتها. إن الفقر والتفاوت بين الأفراد وبين الأمم وتدهور البيئة والبطالة والجهل والاكتظاظ السكاني، والهجرة غير المنظمة، والتمييز ضد المرأة، والشباب، كلها اليوم عوامل ذات أهمية في خلق الصراعات مثلها مثل انتشار المواجهة العسكرية أو الايديولوجية، إن لم يكن أكثر. وتتطلب مواجهة هذه المشاكل استخدام الخيال والإبداع، وتضامن المجتمع الدولي، بالإضافة الى الموارد الضخمة مثل الموارد التي تنفق اليوم على حل الصراعات التي نشبت بالفعل أو أكبر منها. وإن أمن الإنسان يجب أن يكون أولوية دولية الى جانب الانتشار الواسع النطاق لتعزيز احترام حقوق الإنسان.

وفي ١ آذار/مارس من هذه السنة بدأت مرحلة جديدة في عملية الديمقراطية في شيلي بتولي حكومة الرئيس ادواردو فري. وقد جعل استمرار هذه العملية من الممكن تعزيز استقرار المؤسسات الديمقراطية وزاد من احترام حقوق الإنسان في البلد. وبالطبع، نحن لا ندعي أن ديمقراطيتنا كاملة، فهناك جوانب عديدة فيها لا تزال تتطلب مزيدا من الاهتمام، ومع مراعاة هذا الأمر، يناقش حاليا مشروع تشريع بشأن التغييرات المؤسسية في الكونغرس الوطني. بيد أننا واثقـون بأن

شيلي ستواصل، جنبا الى جنب مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأخرى، تقدمها على طريق الاستقرار السياسي، والمؤسسية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

لقد كانت تجربتنا الاقتصادية الأخيرة ناجحة. ومنذ عودة الديمقراطية كان لدينا متوسط نمو سنوي يزيد على ٦,٥ في المائة مع نسبة بطالة منخفضة للغاية وتضخم متحكم به. وعلى أساس هذه الحقائق، قامت الحكومة بصياغة استراتيجية طموحة للتحديث تركز على ثلاثة مجالات رئيسية: التعليم والتدريب، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحديث الدولة. وإن اجراءات الاصلاح في التعليم تسعى الى الاستجابة الى الحاجة الى التكامل الفعال والخلاق للشباب في المجتمع، ومواجهة تحدي المنافسة. وإن التغييرات في أداء الدولة تنطوي على اهتمام خاص بالأخلاق والأمانة في ممارسة السلطة.

إن تحقيق هذه الأولويات ينبغي أن يمكننا من رفع إنتاجيتنا وزيادة قدرتنا على التنافس في الأسواق الدولية في سياق الاقتصاد المفتوح المتنامي. وإننا نشعر بالقلق إزاء الصعوبة التي تواجهها مع ذلك البلدان الرئيسية في فتح اقتصاداتها في القطاعات الحيوية للأداء المنصف للتجارة العالمية. ونرفض النظام التجاري الدولي القائم على الحمائية من جانب القوى الموجهة ضد من هم على استعداد لقبول التنافس.

ومع هذا إن وجوه التقدم الاقتصادي لن يكون لها أي معنى ما لم تؤد الى تحسين كبير في الظروف المعيشية لغالبية أبناء شيلي. إن الحكومة تعترف بهذا وقد جعلت القضاء على الفقر المدقع أولوية أساسية في برنامجها. فدون الإنصاف يفقد النمو سبب وجوده ويتهدد الاستقرار من جراء التوترات الناجمة عن الفاقة التي تعاني منها قطاعات كبيرة من السكان. إن النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية مصطلحان في معادلة واحدة.

إن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إطارنا المرجعي الطبيعي وإطارنا الطبيعي للعمل الخارجي كمنطقة تتشاطر المصالح السياسية والأمنية والمصالح الاقتصادية الرئيسية في آن معا. ولقد تغلبت المنطقة على الأزمات السياسية والمؤسسية والاقتصادية التي أصابتها في العقود السابقة. وإن معظم بلدان القارة قد أجرت مؤخرا انتخابات، أو ستفعل ذلك في الشهور القادمة. كما أن الهدوء والانفتاح والمشاركة التي تتسم بها هذه العمليات اليوم دليل مقنع على أن أمريكا اللاتينية قد شرعت في عملية رئيسية للتحديث والاستقرار.

وبالاقتران بذلك يأتي توسيع كبير للتعاون والاندماج الإقليمي. فقد تكاثرت مبادرات وآليات الاندماج المتنوعة من حيث التغطية الجغرافية ونطاق الموضوعات. وقد شاركت شيلي في هذه الجهود، وتفاوضت بشأن التكامل الاقتصادي واتفاقات التجارة الحرة مع غالبية البلدان في المنطقة. وفي المستقبل القريب، تأمل شيلي أن تتمكن من تقديم إسهام جديد الى إقامة منطقة اقتصادية أمريكية لاتينية أوسع بإقامة صلات أوثق بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي وبإبرام اتفاقات تكميلية مع إكوادور وبيرو إضافة الى تلك المبرمة فعلا مع المكسيك وفنزويلا والأرجنتين وبوليفيا وكولومبيا.

كما نتطلع بحماس الى تعزيز صلاتنا ببلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التي وسعنا معها توسيعا كبيرا علاقاتنا وتعاوننا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ونود النهوض بمناخ السلم والحوار والتضامن والثقة المتبادلة فيما بين بلدان المنطقة. وإننا لعلى يقين من أن هذا اليوم أصبح ممكنا أكثر من ذي قبل، نظرا لوجود أنظمة ديمقراطية في المنطقة أكثر من أي وقت مضى من تاريخها.

وفي هذا السياق، أصبح فريق ريو آلية سياسية إقليمية هامة للتعاون، وتوسع أنشطته مؤخرا لتشمل جوانب التنسيق الاقتصادي. إن تعزيز فريق ريو، الذي انبثق من إعادة ترسيخ الديمقراطية في قارتنا، مفتاح قدرة أمريكا اللاتينية على التكلم بصوت موحد في السياق الدولي الجديد. وهذا هو ما يتصوره شركاؤنا الرئيسيون في العالم، الذين نجتمع بهم دوريا في محافل المناقشة التي نعلق عليها أهمية متزايدة.

إن سياستنا إزاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتماشى تماما مع الاندماج الأوثق في الأسواق العالمية. فشيلي اليوم بلد مفتوح للعالم، ويعتمد في ٤٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي على التبادلات الخارجية ويسعى الى تعزيز علاقاته مع المراكز النشطة للنمو والمعلومات التكنولوجية. ونحدد سياستنا بوصفها سياسة إقليمية مفتوحة، نلتمس الاندماج الإقليمي لإغلاق أسواقها وإنما لتحقيق اندماج أكبر في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، إن تفضيلنا لمبدأ تعددية الأطراف معروف تماما. فنحن نؤيد جميع مراحل

المفاوضات المستفيضة في إطار جولة أوروغواي لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات")، ونحن الآن في صدد التصديق على الاتفاقات المبرمة هناك.

إن موقفنا في هذا الصدد يتطابق مع موقف شركائنا الرئيسيين في أمريكا اللاتينية. وأثناء الأعوام الثمانية التي استغرقتها جولة أوروغواي خفضت بلدان المنطقة تعريفاتها بصورة انفرادية بمعدل يزيد عن ٥٠ في المائة وأسهمت بتقديم تنازلات كبيرة، على الرغم من أنه لم يتم تحقيق جميع الأهداف التي كانت تسعى الى التفاوض بشأنها.

وبالتالي، يحق لنا الآن أن ندعو الى تنفيذ نتائج الجولة وإحراز التقدم، ما أن يتم إنشاء منظمة التجارة العالمية، في المناقشات بشأن المشاكل العديدة التي تركتها الجولة معلقة، وخصوصا فيما يتصل بالزراعة والخدمات.

ومع ذلك، من الواضح أن تعددية أطراف الاقتصاد العالمي في المرحلة الراهنة يواكبها التفاوض بشأن الاتفاقات الاقتصادية الجزئية أو الإقليمية التي تمتد تدريجيا لتشمل جزءا كبيرا من الأنشطة التجارية الدولية. ومن هنا تأتي مصلحتنا في عملية الاندماج في أمريكا الشمالية، وبحثنا عن أنماط أكثر سلامة وإبداعا للعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وقرب انضمامنا الى مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ واستعدادنا الدائم، الذي نتشاطره مع منطقتنا، للتحرك قدما بالتعاون الاقتصادي مع جميع مناطق العالم.

إن الظروف الدولية الحالية قد أدت الى التقدم في مختلف المجالات التي من المهم التأكيد عليها ألا وهي: دحر العنصرية والفصل العنصري، والتقدم في نزع السلاح، وحل الصراعات الدولية، والتعاون والانفراج - وجميعها مسائل أدت الى تعزيز المنظمة العالمية.

تحيي شيلي جنوب افريقيا الجديدة شعبا وحكومة في شخص الرئيس نيلسون مانديلا وترحب بالنجاح الذي أحرزته الأمم المتحدة وجنوب افريقيا في بناء جنوب افريقيا الديمقراطية والعادلة التي تحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

كما نود أن نعرب عن تأييدنا لعملية التفاوض والسلام الجارية في أنغولا وموزامبيق. ونحث القوات المتمردة في البلدين على التفاوض بجدية وبحسن نية لإنهاء هذا الصراع، امتثالا لقرارات الأمم المتحدة. وفي حالة أنغولا، يقترب موعد ٣٠ أيلول/سبتمبر الذي حدده رئيس مجلس الأمن لانهاء المفاوضات، وبالتالي من الأساسي التوصل الى حل سريع على أساس "اتفاقات السلام".

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن ارتياحنا للتقدم المحرز عن طريق الاتفاقات بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اللتين تذللان العقبات لتحقيق السلم الدائم في جميع أرجاء الشرق الأوسط وباسم بلادي، أود أن أؤكد تأييدنا للمفاوضات الجارية بين اسرائيل والأردن، وكذلك بين اسرائيل ولبنان وبين اسرائيل وسوريا.

وفي تناقض مع هذه الخطوات الإيجابية، ننظر بقلق كبير الى المأساة الحاصلة في رواندا، ونشعر بالهلع إزاء حجمها وعجز المجتمع الدولي عن احتوائها. وتقوم شيلي بحملة تضامن وطنية مع أطفال رواندا تلاقي استجابة طيبة الى أبعد الحدود في بلدنا. وإن الخطر يكمن في أنه ما لم تبذل الجهود للقضاء على الأسباب المتأصلة لمآس كهذه المأساة، قد تبرز مصادر مماثلة أخرى للتوتر في بلدان أخرى، مختبرة قدرة نظامنا على التصرف.

وبالمثل، لا يسعنا أن نغفل الإعراب عن عميق قلقنا ورفضنا القاطع للإجراءات المتطرفة التي اتخذها صراع الأشقاء في يوغوسلافيا السابقة. ونحث الأطراف المتحاربة على نبذ استعمال القوة كوسيلة لحل نزاعاتها وعلى تركها للتسوية بالوسائل السلمية المعترف بها دوليا.

وتشعر شيلي أيضا بالقلق العميق إزاء الحالة السائدة في هايتي والناشئة عن الاغتصاب المطول للسلطة وعدم تنفيذ اتفاقات جزيرة غفرنرز. إن الاحتلال العسكري لأي بلد هو دوما أمر مؤسف نتمنى جميعا تجنبه. بيد أنه من الأهمية أن ندرك أن هذا الإجراء في هذه الحالة اتخذ على أساس قرار صادر عن مجلس الأمن وجاء ردا على عدم الامتثال المتكرر للالتزامات الدولية، الذي تتحمل السلطات العسكرية في هايتي وحدها المسؤولية عنه.

إننا نكرر في هذه الجمعية ذكر تأييدنا للتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة، وبصورة خاصة قبولنا التام للقرار الذي اتخذه مجلس الأمن. وستفي حكومة شيلي بالتزاماتها بالمشاركة في إعادة تعمير هايتي، على النحو الذي اتفق عليه مع الحكومة الديمقراطية لذلك البلد، وذلك فور إعادة النظام الدستوري.

وتتعاون شيلي في عمليات حفظ السلم، وقد أعربت مؤخرا عن استعدادها لتوسيع نطاق هذه التعاون، انطلاقا من اقتناعها العميق بأن تحسين قدرة

منظومة الأمم المتحدة في هذه الجهود مهمة ذات أولوية. فالآليات البيروقراطية الحالية التي تضع عبئا ثقيلا على البلدان التي تشارك بوحدات لحفظ السلم يجب استبدالها بآليات أخرى تتيح تزويد الأمم المتحدة بأفضل ما يوجد من الموارد البشرية والمعدات. ومن الضروري التوصل الى اتفاق على سن تشريع لحماية موظفي الأمم المتحدة وإنشاء صندوق دولي لإدارة تمويل عمليات حفظ السلم.

إن الزخم الجديد الذي تتسم به مفاوضات نزع السلاح الدولية، ولاسيما مفاوضات معاهدة حظر التجارب النووية، يزيد الحاجة الى اتباع نهج عالمي وديمقراطي قائم على المشاركة في هذا المجال. وثمة حاجة ملحة الى زيادة عضوية مؤتمر نزع السلاح - المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الرئيسي الوحيد المختص بهذه المواضيع - ليتخذ طابعا تمثيلا كافيا ولتمكينه من الاستجابة على النحو الواجب للتحديات الجديدة.

وتعتبر شيلي أنه لو حظر استخدام المواد الانشطارية للأغراض العدائية ولو أضفي الطابع العالمي على ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية لمثل ذلك خطوتين إيجابيتين على مسار نزع السلاح النووي. إلاّ أن نجاحهما لو اتخذتا يعتمد على القبول التام باجراءات التفتيش والتحقق. وفي موازاة التقدم المحرز في المفاوضات المضمونية، ينشأ شعور بالحاجة الى تمديد وتوسيع نظامي الضمانات والرقابة ليصبحا عالميي الطابع، ودون أن يشكل ذلك عائقا لوصول البلدان النامية الى مصادر العلم والتكنولوجيا.

إن قيام شيلي والأرجنتين والبرازيل مؤخرا بالتصديق على معاهدة تلاتيلولكو، بالإضافة الى قرار كوبا بالتوقيع عليها، سيمكن أمريكا اللاتينية من أن تصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية فعليا. وهذا يشكل، الى جانب الانخفاض الواضح في حدة التوتر والتسلح في المنطقة، إسهاما فعالا من جانب منطقتنا في السلم العالمي.

وفي هذا السياق، أبدينا اهتمامنا بأن نصبح عضوا في مجلس الأمن في الفترة التي تبدأ في عام ١٩٩٦. ونفعل ذلك اقتناعا منا بأن شيلي بإمكانها أن تمثل بصورة شرعية وكافية مصالح أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هذه الهيئة الهامة.

وبإمكاننا، بل يتعين علينا، أن نحرز تقدما ملموسا في تصميم أنظمة أفضل لمنع نشوب الصراعات أو لاتخاذ اجراءات فورية لاستعادة السلم. ولكن ما لم نعالج في آن واحد وجوه الإجحاف والحرمان الكبيرة الكامنة في جذور الكثير من الصراعات فإننا لن نستطيع تخفيض التوترات العالمية بصورة ملموسة. فمصادر هذه التوترات تكمن في استبعاد قطاعات رئيسية من سكان العالم عن الفوائد المترتبة على النظام الجديد، ويزيد من تفاقم هذا الاستبعاد النمو السكاني وخصائص الاقتصاد العالمي الجديد، لأنه عندما ترجح كفة عوامل مثل المعرفة والتكنولوجيا على العوامل الأخرى، مثل توفر المواد الأولية والعمالة الرخيصة، فإن الذين لا يمتلكون سوى وفرة العوامل الأخيرة يصابون بخيبة الأمل المتزايدة، مما يوسع ويعمق الفجوات الاجتماعية داخل البلدان وفيما بينهما.

لقد تعلمت شيلي من ماضيها المرير درس العلاقة الوثيقة القائمة بين السلم والديمقراطية والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. فالهدف المحوري لأي سياسة أمنية هو أمن الأفراد والمجتمعات التي يعيشون فيها. وأن إبراز ظاهرة الإجحاف أو الاستبعاد ليس أمرا غير مقبول أخلاقيا فحسب بل يمثل أيضا خطرا من الناحية السياسية. ولا يمكن لأي نظام دولي جديد يقوم على استبعاد الأغلبية التي يتألف منها أن يكون مستقرا أو دائما.

ونحن على اقتناع بأن عدم وجود الديمقراطية والافتقار الى النمو الاقتصادي الذي يقع الإنسان في محوره يمثلان السبب الرئيسي للزعزعة الدولية التي يتسم بها عصرنا. لقد تكلم الرئيس فري عن "الدبلوماسية من أجل التنمية"، مشيرا بهذه العبارات الى ضرورة تكييف السياسة الخارجية مع أهداف واحتياجات كل بلد، والى الصلة التي يجب أن تقوم بالضرورة بين اجراءاتنا الدولية والهدف الداخلي هدف النمو في جو من الإنصاف. ولهذا فإننا نعلق أهمية قصوى على خطة التنمية قيد المناقشة في الأمم المتحدة.

هذا هو التفكير وراء عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي أقرته الجمعية العامة بالإجماع. وينبغي أن يؤدي بنا تحليل رؤساء الدول والحكومات في كوبنهاغن في شهر آذار/مارس القادم الى وضع سياسة جديدة لمكافحة الفقر، والنهوض بالعمالة، والإسراع بالاندماج الاجتماعي. ونحن نعتقد أنه ينبغي لمؤتمر القمة هذا، على وجه الخصوص، أن يقطع التزاما مشتركا بالقضاء على الفقر المدقع في العالم عن طريق خطة عمل ملموسة وفعالة. وما سيتخذ من قرارات هناك سيرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع الأمنية والتعايش في النظام الدولي البازغ.

ويدل مؤتمر القمة الاجتماعي، بالإضافة الى المؤتمر الأخير حول السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥، وخطة التنمية التي اقترحها الأمين العام، على الاهتمام المتزايد الذي توليه هذه المنظمة للمسائل الاجتماعية.

وتزمع شيلي أن تمتثل للاتفاقات التي تم التوصل اليها في قمة ريو دي جانيرو وأن تنهض بسياسة جديدة تجاه المسائل البيئية. وفي هذا السياق، صادق مجلس النواب الوطني مؤخرا على اتفاقية التنوع البيولوجي، وقد تم للتو إيداع تصديقنا عليها لدى الأمم المتحدة. نحن بدورنا على اقتناع بأن المشاكل البيئية ستبقى غير محسومة، وقد تزداد تفاقما، ما لم يتم توفير الموارد الضرورية لمعالجتها باتخاذ تدابير مشتركة من جانب البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. ويزداد وضوح ذلك في بعض البلدان النامية، حيث نرى أن الفقر يعجل التدهور البيئي نتيجة للاستخدام المفرط وغير المتحكم به لبعض الموارد.

إن المهمة المزدوجة لحفظ السلم وفي نفس الوقت تهيئة الظروف للقضاء على المصادر الهيكلية للصراع تشكل تحديا ضخما لهذه المنظمة. ولكننا على اقتناع بأننا، ما لم يتم التصدي لهذا التحدي الآن، سنصل الى بداية الألفية القادمة قبل أن نرسي الأسس الحقيقية لنظام دولي جديد يسمح بالتعايش السلمي للبشرية.

والتصدي لهذا التحدي لا يقع على عاتق الدول الرئيسية وحدها، وإن كانت مشاركتها ضرورية، بل هو بالأحرى مهمة كل الأمم القادرة على تقديم إسهامها - ولاسيما الدول المتوسطة الحجم التي تشكل الجزء الأكبر من المجتمع الدولي.

وشيلي على استعداد للاشتراك في هذا الجهد، ونحن واثقون بأن هذا ينطبق على جميع بلدان أمريكا اللاتينية. ولابد من تعزيز الدور المحوري لهذه المنظمة ودعمه في السنوات الحاسمة القادمة، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لضمان ألا تغير تسوية الصراعات الشرعية الدولية، ومنع التدخل التعسفي، واحترام حقوق الضعفاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي سعادة السيد بنجامين بانكولو، وزير الخارجية والتعاون وشؤون البلدان الناطقة بالفرنسية، في الكونغو.

السيد بانكولو (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، للقارة الأفريقية ملء الحق في أن تشعر بأنها قد كُرِّمت في هذه الهيئة العظيمة. فبانتخابها الباهر لرئيسها، سجلت جمعيتنا تقديرها لفضائل وخصال دبلوماسي أفريقي عظيم. وأضيف أنه علاوة التقدير الذي تستحقه أبلغ استحقاق بلاده كوت ديفوار على إسهامها في مجال السلم، نحن نرى كذلك في انتخابه تكريما لذكرى مؤسس كوت ديفوار الراحل، الرئيس هوفويه بوانييه، ذلك المعلم الذي لا ينسى من معالم افريقيا الحديثة. وإني لأود أن أتوجه لرئيسنا بأحر تهاني وفد الكونغو منتهزا هذه الفرصة لأتوجه كذلك بثناء مستحق عن جدارة الى سلفه سعادة السيد صمويل انسانالي، سفير غيانا الذي تولى رئاسة الدورة الثامنة والأربعين بكفاءة ومهارة كبيرتين.

كما أتوجه بالتهاني الى أميننا العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي يعمل جاهدا وبتفان منذ أصبح قائدا لمنظمتنا كي تقترب دولنا الأعضاء أكثر فأكثر من مقاصد الميثاق ومبادئه. وباسم الشعب الكونغولي، أود أن أبدي مجددا لخادم الإنسانية المتواضع هذا أخلص التشجيع في اضطلاعه بمسؤولياته السامية.

إن العديد من بعثات صون السلم والنوايا الحسنة التابعة للأمم المتحدة توجد الآن على التراب الأفريقي. ونحن نرحب بهذه المساعدة الضرورية، في حين نأمل بأن تبلى الشعوب المعنية بلاء أحسن في تهيئة الأحوال اللازمة لعودة السلم.

أخيرا، كيف يمكن ألا يشعر المرء بالفرح الغامر إزاء آيات الترحيب. بعودة جمهورية جنوب أفريقيا المظفرة الى كمنولث الأمم الحرة؟ إن هذه العودة التي تضع اللمسات الأخيرة على تحرر القارة الأفريقية من الاستعمار والعنصرية، لهي بالتأكيد مصدر ارتياح يحق لأعضاء الأمم المتحدة الذين كرسوا الكثير من طاقاتهم والعديد من مواردهم لمعركة جنوب افريقيا ضد الفصل العنصري أن يشعروا به. فإلى وفد ذلك البلد الذي يجسد آمال قارة بأكملها، أود أن أتوجه بترحيب أخوي حار.

إن بداية هذه الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة تواجه حالة معقدة تمزج بين دواع حقيقية للشعور بالرضى وقضايا تبعث على بالغ القلق. فالاتجاه الملحوظ نحو الحوار والتعاون سعيا للتوصل الى حلول للمشاكل التي تواجه عالمنا يزكي رغبتنا في قيام نظام جديد للعلاقات الدولية يكون أكثر عدلا وإنسانية. إن سجل الأمم المتحدة حافل بالعديد من الإنجازات في

مجال استعادة السلم وتحقيقه. فالصراعات التي حـُلت أو التي يجري حلها، تمنح شيئا فشيئا، الإيمان والثقة بالمستقبل، بل أقول بالحياة، لتلك الشعوب التي ترزح تحت وطأة اليأس، إن لم تكن ترزح تحت وطأة التجدد المفزع للحروب الأهلية والتوترات الإثنية والحملات الدينية.

فالقضاء على الفصل العنصري، الذي بدا مستحيلا بالأمس، أضحى اليوم حقيقة، وكأنه تسليم برغبات المجتمع الدولي ومكافأة لتشدد الأمم المتحدة فها هو الانتقال السلمي يولد جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية.

والتوصل الى تسوية سلمية بشأن قطاع آوزو قد خلـّص افريقيا الوسطى من صراع أخوي. ويحدوني الأمل أن يكون مثال ليبيا وتشاد مثالا تحتذيه دول أخرى.

كما أن دينامية السلام التي بدأت في الشرق الأوسط تقوى الآن فاتحة احتمالات التعاون أمام شعوب دمرتها الحروب أمدا طويلا مع أنه مكتوب عليها أن تعيش معا بحكم التاريخ والجغرافيا. ولهذا فإن جمهورية الكونغو إذ ترحب بالتقدم الهام المحرز في هذه العملية إنما تأمل أن ترى تقدما سريعا في المفاوضات العربية الاسرائيلية بغية إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

غير أن الأمل الذي يولده التقدم المحرز مازال يحبطه تواصل الحروب المحلية التي لا تزال تريق الدماء في بقاع مختلفة من العالم. فالاختلافات السياسية والتنوع الإثني أو العرقي أو الديني، بدلا من أن تعمل على إغناء المجتمع راحت تثير نوازع التعصب والكراهية والعنف، والأدهى من ذلك كله، أنها راحت تدمر أثمن شيء لنا جميعا: أي الحياة الإنسانية. فمن البوسنة الى أنغولا، نرى أوجه شبه تستوقف النظر. ومن بين هذه الأزمات التي تختفي وراءها أسئلة أساسية، نرى أن العدد القياسي موجود في أفريقيا: أنغولا والصومال وليبريا ورواندا ....

وما برحت جمهورية الكونغو تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة في الجمهورية الشقيقة والجارة أنغولا. إننا ندين استمرار هذه الحرب المجرمة بين الأشقاء، التي يديمها تعنت وتصلب "يونيتا". وتؤيد الحكومة الكونغولية كل جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي سعيا الى تسوية الصراع بالطرق السلمية، وخاصة ضمن مفاوضات لوساكا: وهي المفاوضات التي تقدمت فيها أنغولا بمقترحات بناءة للغاية تنم عن تصميم الرئيس دوس سانتوس وحكومته على إيجاد حل يراعي جميع المشاعر السياسية في ذلك البلد. وتود بلادي أن تؤكد مجددا على رغبتها برؤية الأنغوليين وقد توصلوا في نهاية المطاف الى تحقيق التفاهم والمصالحة، وذلك كيما يتمكنوا من تكريس طاقاتهم لإعادة بناء بلدهم، الذي مزقته حرب دامت لمدة طويلة جدا.

وبالنسبة لليبريا، يحدونا الأمل بأن يؤدي التوقيع في غانا مؤخرا على اتفاق وقف إطلاق النار من جانب المتحاربين الى آفاق أفضل لذلك البلد.

إن عملية إبادة الجنس التي شهدناها في رواندا والتي هي فصل حزين آخر في تاريخ البشرية، ليست إلاّ المظهر الأكثر تطرفا ولا إنسانية للمشاكل التي تواجه أفريقيا اليوم. فالعنف والفقر والمجاعة والمرض واللاجئين والنمو السكاني المفرط - إن هي إلاّ الصورة الشائعة عن افريقيا المعاصرة. وهذه الصورة القاتمة المعروفة جيدا مستمدة بلا شك من تشاؤم مزمن أكثر مما هي نابعة من دراسة وافية للواقع.

إن الزيادة في أوجه عدم التكافؤ بين البلدان الغنية والفقيرة قد أصبحت أكثر تعقيدا مع بروز الطابع العالمي للأسواق والتجارة والاتصالات - بل والتلوث، للأسف. وأفريقيا التي أقصيت لفترة طويلة الى المواقع الخلفية، قد اجتمعت فيها على ما يبدو كل الأدواء الاجتماعية التي تصيب دون رحمة مجموعات السكان التي تتزايد باستمرار وتشتد فقرا على الدوام. ففي بلداننا المتخلفة، نجد أن أوضاع المديونية المزمنة والهبوط في أسعار السلع الأساسية، التي يزيد من ضررها الانخفاض المشؤوم في المعونة العامة للتنمية، وفي الاستثمارات التي تواصل تجاهل تشريعاتنا مهما أصبحت جذابة وليبرالية، إنما هي أوضاع تزيد من مغبة اختفاء موارد التمويل والتنمية.

وهنا يأتي النمو بطيئا بينما الدلائل المبكرة تبشر ببدايات توسع في الاقتصاد العالمي. فالبطالة تزداد في أوساط السكان، والعمال يعانون من شعور مستمر بعدم الطمأنينة الى المستقبل. وكأنما لتكتمل الصورة، تأتي الكوارث الطبيعية - كالجفاف والتصحر - لتنافس الأوبئة كالإيدز والملاريا. فالأمراض المعدية التي كنا نظن أنها قد استئصلت تظهر الآن من جديد.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

في هذا السياق من الاقتصاد التعس، يؤدي الانفجار السكاني الى إحباط كل أمل في إصلاح الخلل بين معدل النمو الاقتصادي الذي يكاد أن يهبط الى الصفر ومعدل النمو السكاني الذي تتعذر السيطرة عليه. ولقد دمرت هذه الحالة جميع الجهود التي بذلناها من أجل الانتعاش.

إن الكونغو، من جهتها، لم تنج من هذا القدر المشترك. فالأزمة الاجتماعية - السياسية التي هزت بلدي في الأعماق وأنزلت الأسى الشديد بالعديد من الأسر الكونغولية قد مزقت الى حد كبير النسيج الاجتماعي ودمرت اقتصادنا تدميرا كاملا. وكان لهذه الأزمة على الأقل فضل تبديد أوهام كثيرة.

لقد كنا نفكر - أو نتظاهر بالتفكير - بأنه يكفي ببساطة تقليد الديمقراطيات الغربية القديمة وإجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي لكفالة ازدهار الديمقراطية دون أن يتعين علينا أخذ الحقائق المحلية بعين الاعتبار.

إن البرلمان الأوروبي كان قد تعلم بالتأكيد درسا مريرا من فشله حين قال للديمقراطيات الجديدة أنه ينبغي للشعوب والحكومات أن تجد صيغا تمكنها من إيجاد مؤسسات ديمقراطية شرعية ترتكز على تاريخها الذاتي وهويتها الثقافية.

كيف لنا أن ندعي أنه في غضون سنتين تخلصنا من علل دامت ٣٠ سنة نتيجة الثقافة الماركسية - اللينينية التي استوعبناها على نحو رديء، ثقافة كانت معادية أساسا للديمقراطية التعددية، ومعارضة بصورة جوهرية لنمو الفرد. وماذا عسانا أن نقول عن الآثار الضارة الناجمة عن سنوات عديدة جدا من الإدارة الماركسية لاقتصاد أصبح محكوما عليه اليوم بالإخفاق نتيجة لهذا الفشل؟

إن اقتصاد الكونغو يعاني اليوم من النتائج المشؤومة الناجمة عن السياسات الاقتصادية الطائشة التي أعطت بلدي شرف تبوئه مكانا بين أكثر البلدان المثقلة بالديون في العالم. وبالإضافة الى هذا الإفلاس الاقتصادي نشهد انهيار قيمنا الثقافية والأخلاقية، وتداعي عبقرية شعبنا المتأصلة.

إن العوز والفقر قد تسللا بصورة خبيثة وشريرة الى حياة رجال ونساء يتزايد عددهم يوما بعد يوم، رجال ونساء يضطرون من أجل البقاء على قيد الحياة، الى الاختباء خلف معقل العرقية الأخير الذي أصبح الآن عاملا للفرقة والانقسام.

إن شبابنا، وقد أصبحوا بلا شاغل يشغلهم وتعرضوا للبطالة المزمنة، راحوا يغرقون أنفسهم في أوهام المخدرات وينخرطون في الدفاع المسلح عن قضايا مشكوك في وجاهتها.

وبذلك فإننا نشهد النتائج المترتبة على العديد من العوامل الضارة في مجتمع يفقد فيه الناس كل حس بالاتزان، ويصبح العنف فيه بالتالي المتنفس لجميع أوجه الإحباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

إن تفجرات العنف في الكونغو هي أسخف مظهر لذلك. ولابد لنا من الاعتماد على قيمنا التقليدية بغية إحياء حرصنا على الحوار والسلم، وبالتالي إدراك مدى بطلان هذا السلوك المتطرف الذي هو حماقة إنسانية لا أكثر ولا أقل.

لقد نفخنا حياة جديدة في العملية الديمقراطية، وبدأنا مرة أخرى من البداية. وهذه عملية موجهة من جديد نحو الانتقال الديمقراطي، أي المرحلة الأولى من تقاسم السلطة، وهي تأتي نتيجة لسياسة تحقيق اللامركزية الإدارية، وهي إحدى القواعد التي يرتكز عليها برنامج الرئيس باسكال ليسوبا للتنمية. إن زعيمي المعارضة هما اليوم رئيسا بلديتي برازافيل وبوان - نوار، المدينتين الرئيسيتين في البلد، وهما يسهمان بدور في الانتعاش الوطني.

إن تجربة الكونغو تبرز التحديات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة، ولاسيما الديمقراطيات الأفريقية الفتية التي لا بد لها، بغية أن تبني أمة واحدة، أن تخرج من وضع الدول المتعددة الأعراق ذات نظام الحزب الواحد أو النظام الإقطاعي، وتنتقل الى الديمقراطية الكاملة بما يصاحبها من قيام اقتصاد السوق.

وبغية تلبية هذه التحديات اختارت الكونغو برنامجا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي بدأ العمل به فعلا. والبرنامج ينطوي على بدء التنمية في بلدنا من جديد.

إن تجربتنا المريرة أفضت بنا الى الاستنتاج بوجوب إعطاء الاقتصاد المكانة اللائقة به كي نؤمّن وضع الديمقراطية الكونغولية الفتية والهشة، ونقدم لها الأساس الراسخ، آخذين بعين الاعتبار خاصة الحاجات الملحة لشعوبنا، وقيمنا الذاتية، وحقائقنا الجغرافية - السياسية.

وبغية الوفاء بهذا الهدف، ينطوي البرنامج في مرحلته الأولى على الاضطلاع ببرنامج للتكيف الهيكلي عقد مع مؤسسات بريتون وودز، برنامج نحن عازمون على تنفيذه بنجاح على الرغم من التضحيات الجمة التي سيتطلبها ذلك من شعبنا. ولا بد من القيام بذلك لأننا قد عقدنا العزم على حفز التنمية وإحياء الأمل في صوف شعبنا. إننا نعلق أملنا على إعادة دفع عجلة التقدم الى الأمام لكن الكونغو لا تستطيع أن تنجح بمفردها.

وينبغي لنا، من خلال إدماج اقتصاداتنا وتكاملها، أن نحاول إيجاد الحلول اللازمة للخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تعصف ببلداننا،

وعلى الأخص إعادة دفع عجلة النمو والتنمية عندنا. فلنأمل في أن تتمكن الدول الأفريقية من تهيئة الظروف المفضية الى هذا التكامل، وبخاصة عن طريق استخدام العلم والتكنولوجيا.

إن هذه المبادرة تعطي فكرة جيدة عن الأهمية الحاسمة لإقامة الاتحاد الاقتصادي الأفريقي. ولكن النجاح، في هذا المسعى يتطلب موارد بشرية فضلا عن الموارد المالية. وبهذا الصدد، يطلب من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة وطيدة الى بلداننا في الجهود التي تبذلها من أجل إيجاد الرجال والنساء الأكفاء الذين يستطيعون النهوض بالتنمية بفضل ما توفر لهم من دراية بالمؤسسات المختصة.

إن التنمية والاستخدام الفعال للموارد البشرية عاملان حاسمان للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في قارتنا الأفريقية. لهذا السبب، أنشأت الحكومة الكونغولية، مراعاة لهذا الشرط الأساسي للتنمية، معهدا للإدارة والإبداع للبلدان الأفريقية بغية تدريب الأشخاص على إدارة الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية.

وفي نظر صاحب فكرة هذا المشروع، فخامة الرئيس باسكال ليسوبا، لا يمكن قياس التنمية فقط بمقياس النمو بل لا بد أيضا قياسها بالقدرة على إظهار البراعة في فن الإدارة.

والشرط الأساسي الثاني لهذا المسعى هو تمويله. وبهذا الصدد، نحن لا نعتمد فقط على الموارد المالية أي على حدوث تدفق ضخم لرؤوس الأموال الى اقتصاداتنا الضعيفة. فسيظل مع ذلك على اقتصاداتنا أن تتمكن من استيعاب رؤوس الأموال هذه.

إن ما تحتاج اليه أفريقيا في المقام الأول، بالإضافة الى توفير التدفقات المالية لبلداننا هو إنشاء آلية مالية تكون متوافقة مع آليات التعاون الدولي الموجودة الأخرى. وتتلقى هذه الآلية المالية بتأييد من جميع البلدان الأفريقية، الدعم اللازم من المجتمع الدولي، ولاسيما مؤسسات بريتون وودز.

وهكذا، فإن مصرف التنمية الأفريقي هو برأينا أفضل مؤسسة يمكن أن تعنى بالجانب المالي، وأن تبحث كذلك نظاما لتمويل العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية. فالعلوم والتكنولوجيا أصبحا اليوم بأكثر من أي وقت مضى، جزءا لا يتجزأ من التنمية بل هما من مستلزماتها.

إن التطورات المؤاتية في الوضع السياسي العالمي أثارت الأمل في أن يعطي عصر جديد من السلم للأمم المتحدة الدور الذي أراد مؤسسوها أن تقوم به.

إن كل شيء - أو كل شيء تقريبا - يبدو مبشرا بنظام عالمي جديد: تدفق للحرية والديمقراطية؛ وإحياء للوعي العالمي بحقوق الإنسان؛ وبروز لدور الأمم المتحدة في حل المسائل المتصلة بالسلم الدولي والتنمية والأمن. لسوء الحظ، أن هوس المحرقة النووية الذي كان يسيطر على العقول إبان الحرب الباردة قد حلت محله الآن تجليات للحرية عنيفة مميتة وحروب محلية في عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة في افريقيا. لقد قلنا من قبل إن الاحباط الاقتصادي هو السبب الجذري لهذه الأحداث. ولذلك فإن السلم والأمن في دولنا وفي أنحاء العالم يتطلبان حلا لمشاكل شعوبنا الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك تحويل النظام الاقتصادي العالمي لإقرار نظام يكون أكثر عدلا. وعندئذ فقط تصبح لدينا فكرة صحيحة عن خطة للتنمية، وعن قدرتها على الوفاء بتوقعات واهتمامات البلدان النامية.

إن تقلبات المأساة الرواندية، وبخاصة حين اتخذ قرار مجلس الأمن الحاسم بانسحاب بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا، لا بد أن توقظ ضمير الناس في كل مكان وتطلب منهم التوقف عما هم فيه للتأمل والتفكر. لقد كانت الجهود المشتركة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية واضحة تماما. وهذه المنظمة الأخيرة التي تضم القارة كلها قد قطعت على نفسها عهدا بمواصلة هذه الجهود عن طريق آلياتها الخاصة بمنع الصراعات ومعالجتها وحسمها.

وإن بلادي لترحب بعودة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الى رواندا بعد رحيل ترك فينا شعورا مريرا بأن القرار الذي اتخذ بذلك كان قرارا غير سليم.

إن الكونغو، بالرغم من مصاعبها الداخلية، شعرت منذ البداية بالقلق حيال المأساة الرواندية. وبلادي اظهارا منها للتضامن الأخوي، شاركت في جميع العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام في رواندا، ابتداء من بعثة مراقبي منظمة الوحدة الافريقية، وبعثة الأمم المتحدة الأولى للمساعدة في رواندا، وعملية "تركواز"، الى بعثة الأمم المتحدة الثانية للمساعدة في رواندا اليوم.

إن دول افريقيا الوسطى الاحدى عشرة، الأعضاء المجتمعة في اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بمسائل الأمن في افريقيا الوسطى، وقد استخلصت النتائج من هذه الأحداث المأساوية، قررت أن تشكل من بين قواتها المسلحة وحدة واحدة لحفظ السلم. وهذه الوحدة بمجرد إنشائها، ستشارك

في عمليات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة لحفظ السلم. واليوم، يبدو بأكثر من أي وقت مضى أن هذه اللجنة الاستشارية في ذلك الجزء من افريقيا الذي يعاني بشدة من انعدام الاستقرار ومن الحرب الأهلية ستكون أداة قيمة لمنع الأزمات والصراعات تستحق اهتمام المجتمع الدولي ودعمه. وإن التوقيع مؤخرا على اتفاق عدم اعتداء بين دول المنطقة دون الإقليمية يعد مثالا ملموسا على هذا.

ونحن على اقتناع بأن هذه الهيئة الإطارية للجهود المشتركة من أجل سلم وأمن المنطقة دون الإقليمية، التي ستستضيفها بلادي في شهر آذار/مارس وآب/اغسطس ١٩٩٥، ستساعد، على منع الأزمات والصراعات وبالتالي ارساء الأسس من أجل سلام وتعاون حقيقيين في افريقيا الوسطى.

وفي سياق دولي لا نزال نرى فيه بعض الصراعات، يجب أن نعترف مرة أخرى بدور مجلس الأمن البارز الذي يضمن السلم والأمن الدوليين، إن الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة وكذلك ظهور قوى سياسية واقتصادية جديدة في أنحاء العالم يتطلبان توسيعا لهذه الهيئة على أساس التمثيل الجغرافي العادل. وإذ نفعل هذا، إنما نتمسك بمعيار العالمية الذي استرشدت به دائما منظمتنا التي يجب أن تتواءم بشكل مستمر مع الحقائق الجديدة الآخذة في الظهور.

لا مفر من ازدياد تداخل مصائرنا واتساع آفاقنا، وهذا كله بروح التنوع والتكامل والتضامن دون رغبة في القوة أو الهيمنة. والتطورات المتسارعة في العلم والتكنولوجيا ستكون نتيجتها عولمة التحديات التي يتعين علينا أن نواجهها.

فلعلنا نتمكن من استخدام الإمكانيات الهائلة المتاحة لنا أحسن استخدام، حتى يتسنى لشعوبنا التي طالت معاناتها، أن ترى أخيرا بزوغ عصر السلم والرفاه الذي تتطلع إليه عن حق.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٠